فەیلی

258
السنة الحادية والعشرون
حزيران / يونيو ٢٠٢٥

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD
www.shafaq.com

الحرب بين ايران واسرائيل

العراق في لجّة العاصفة

حياة حيدر.. فنانة فيلية نجت من القمع ولم تنجُ من الإهمال

لماذا تميل النساء في العراق لانتخاب الرجال؟

الموسيقى العراقية.. من الأصالة إلى هز الأكتاف

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز
مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين
دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی
SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE&
MEDIA FOR FAILI KURD

258

السنة الحادية والعشرون
حزيران / يونيو ٢٠٢٥

24 لا تسقط بالتقادم.. سبايكر ذاكرة دم ارتبطت بقصور الطغيان

32 العراقيون وصراع إيران وإسرائيل.. آراء الشباب تنقسم بين اهتمام ولا مبالاة

46 الذكاء الاصطناعي والدراما العراقية..

اقرأ في العدد ايضا

54 سيرة الفن التشكيلي الكوردي

66 "حفلات الخلع" ظاهرة نسوية خطيرة تهدد تماسك الأسرة

74 جيل Z في العراق.. شباب وفتية مختلفون عن العالم

112 ٩٠ مليار دولار في الظل..العراق يبحث عن خريطة كنزه المنسي

أسرة التحرير

رئيس التحرير
علي حسين فيلي
info@shafaaq.com

مدير التحرير
علي حسين علي

سكرتير التحرير
صادق الازرقي

هيئة التحرير
محمد جمال
ياسر عماد
ماجد محمد صالحان
سندس ميرزا

التصميم الفني
ايمان حبيب علي

رقم الاعتماد في نقابة الصحفيين العراقيين 2016
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

كلمـــة العدد

متى يعرف الشرق السلام؟

تشهد منطقة الشرق الأوسط من جديد فصول حرب لا يبدو أنها تقرع طبول النهاية. فالصراع المحتدم بين إيران وإسرائيل، بدل أن يفتح بابًا للحسم، يعمّق شهية التوسع ويغذي نزعات الانتشار، بينما تتوارى الضمانات لأي شكل من أشكال الاستقرار، وتزداد المخاطر في كل الاتجاهات.

من المفارقات، أن الحملات العسكرية الناجحة لا تفضي غالبًا إلى انتصارات سريعة، بل إلى نتائج مريرة طويلة الأمد. فحرب الأيام الستة عام 1967، التي لم تدم أكثر من أسبوع، لم تنهِ أيًّا من التوترات السياسية العميقة بين إسرائيل وجيرانها. وكثير من الحروب الكبرى في التاريخ الحديث وُلدت من رحم "أوهام النهايات السريعة وغير المكلفة"، ثم استحال إيقافها بعد انطلاقها.

في ثمانينيات القرن الماضي، وقع صدام حسين في فخ التقديرات المغلوطة. اعتقد أن الثورة الإيرانية عام 1979 أضعفت إيران، فانجر إلى حرب دامت ثماني سنوات بين بغداد وطهران، وخلفت مئات الآلاف من الضحايا وخسائر اقتصادية مدمرة للطرفين. لقد ثبت مرةً أخرى أن الحروب، حين تبدأ، تأبى أن تختم كما يشتهي مشعلوها.

وفي النسخة الجارية من الصراع، كلما طال أمد المواجهة بين إيران وإسرائيل، كلما تقلصت فرص التوصل إلى حل دبلوماسي. فمع كل جولة عنف، تفاقم الحرب مشاعر الكراهية، وتعمق الندوب النفسية والجسدية، بينما يصر كل طرف على إنزال أقصى درجات العقاب بالآخر، باعتبار ذلك حقا مشروعا للانتقام. هكذا تتحول الكراهية إلى وقود دائم يمد الصراع بطاقة مستمرة.

كما يقال: "لو أن الناس عرفوا حقا ما يحدث في ساحات المعركة، لأوقفوا الحرب غدا. ولكنهم لا يعرفون، ولا يمكنهم أن يعرفوا". وهذا الاقتباس لا يزال يلخص ببلاغة مأساة الحروب في منطقتنا، لأن التقديرات التي تسبق الحرب غالبًا ما تكون ناقصة.

نادرا ما تشهد منطقتنا حروبًا قصيرة أو حاسمة. ففي هذا القرن، لم تحقق الغالبية الساحقة من الحروب توقعات من أشعلوها، ولم تنتهِ بسهولة. بل سرعان ما تدخل أطراف خارجية تسعى إلى تأمين نصيبها من النفوذ، وتزيد الطين بلة، وتصعب إمكان التوافق على نهاية معقولة للحرب.

ولا يفكر صناع القرار عادة في ما بعد الحرب، قبل أن يُقنعوا أنفسهم بأنهم حققوا "نصرًا يستحق الثمن". ويتطلب اتخاذ قرار بإنهاء الحرب بين إسرائيل وإيران قيادة جديدة من طراز مختلف، قادرة على كسر هذه الدائرة. لكن الواقع يقول إن القادة الذين أوصلوا النزاع إلى هذه المرحلة، هم أنفسهم العائق الأكبر أمام الخروج منه.

الدرس النهائي واضح: إن قرار بدء الحرب، في أغلب الأحيان، أسهل بكثير من قرار إنهائها. والأخطر من ذلك، أن ثمن النهاية يتجاوز بكثير ما تصوره أصحاب البدايات.

رئيس التحرير

الغاز والرواتب يعكران صفو العلاقة

بين بغداد واربيل قبيل الانتخابات

فيلي - خاص:

شككت صحيفة "ذا ناشيونال" الصادرة بالانجليزية، في إمكانية تحقيق تقدم في تسوية النزاع بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية في بغداد قبل حلول موعد الانتخابات المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل، حائة بغداد على خوض حوارجاد ومستمر مع الاقليم لتعريف الفيدرالية ومبادئها التي من بينها الابتعاد عن "الشك والمزايدات" وعدم معاقبة المدنيين من خلال قطع الرواتب، بسبب نزاع سياسي.

وأشار تقرير للصحيفة ترجمته مجلة «فيلي» الى ان "العراق يشهد مع نهاية كل دورة برلمانية، انطلاق حملة انتخابية حافلة بالمزايدات الشعبوية التي تقوض السياسات العامة، والاقتصاد الوطني، ومظاهر الوحدة"، لافتا إلى أنه "مع اقتراب الانتخابات، فقد بدأت الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم في اربيل تبادل الاتهامات المعتادة لبعضهما البعض".

وتابع التقرير ان "جهدا مستمرا منذ عامين لتسوية نزاع قائم بشأن ادارة موارد النفط والغاز، انهار خلال الأسابيع القليلة الماضية، وبعد أن أعلنت حكومة الاقليم انها توصلت الى ابرام عقود جديدة مع شركات دولية لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي، رفضت بغداد هذه الاتفاقات، وردت بقطع التحويلات المالية الى الاقليم، ما يعني عمليا ان الاقليم لن يكون قادرا على دفع رواتب موظفي القطاع العام"، منوها الى انها "المرة الثالثة التي تقطع فيها بغداد التمويل عن الإقليم خلال السنوات العشرين الماضية".

وأوضح التقرير ان "الغالبية الساحقة من السياسيين في بغداد لا يتفقون مع قراءة اقليم كوردستان للمواد المحددة في دستور العام 2005 المتعلق بالموارد الطبيعية، في حين سعت حكومة الاقليم الى بناء قطاع نفطي مستقل، رغم تأكيد بغداد على أن كل التعاقدات الدولية يجب أن يتم توقيعها من قبل وزارة النفط الاتحادية"، مؤكدا أن "الخلافات تتضمن عددا من القضايا الشائكة التي تحتاج الى تسوية، من بينها كيفية التعامل مع الديون المتراكمة على الإقليم، وهي تمثل مشكلات فنية بالامكان ايجاد حلول لها في حال توافر الاستعداد السياسي الكافي".

واعتبر التقرير أنه "عندما بدأ النزاع في العام 2005، كانت موازين القوى تميل لصالح الاقليم، بسبب الحرب الاهلية والشلل الذي كانت تعاني منه بغداد"، مضيفا أنه "توفرت فرصة ذهبية أمام الاقليم للتوصل الى اتفاق مناسب ومقبول لبغداد ايضا، الا ان الاقليم بالغ في مطالبه وسعى الى ترتيبات

الغاز والرواتب يعكران صفو العلاقة بين بغداد واربيل

لم تكن بغداد لتقبل بها على المدى الطويل".
واضاف ان "بغداد بعد مرور عقدين من الزمن، اصبحت اقوى اقتصاديا وعسكريا من الاقليم"، لافتا الى ان "الحكومة الاتحادية باتت أمامها فرصة حقيقية للتفاوض على اتفاق جديد يراعي مصالح الطرفين، الا انه بدلا من ذلك، فإن الجانبين يبتعدان بخلافهما أكثر فأكثر".
وبحسب التقرير فإن "بغداد تعتمد على الاستثمار الأجنبي للمساعدة في إعادة إعمار البنية التحتية الأساسية، وسواء اعجبتها الفكرة ام لا، فإن الإقليم لا يزال يتمتع بنفوذ دولي"، مشيرا الى ان "التوصل الى تسوية ناجحة لقضية ادارة الموارد الطبيعية، سيساهم في تحقيق أهداف بغداد الاقتصادية، حتى في ميادين لا علاقة مباشرة لها بالإقليم".
وبين ان "الموقف الاميركي ازاء هذه المسالة، تميز دائما بالثبات حتى خلال الادارات المتعاقبة"، مذكرا بما قاله وزير الخارجية ماركو روبيو مؤخرا عندما صرح بان الحكم الذاتي الكوردي هو "محور سياستنا في العراق"، وان جزءا من هذه السياسة يتمثل في منح الكورد "شريان الحياة الاقتصادي الذي يمكنهم من الازدهار والنجاح".
ودعا الى "عدم التقليل من صعوبة التوصل الى حل، ومن اجل ان يكون الاتفاق مستداما، فانه يتحتم أن يقوم على تفاهم سياسي شامل بشان معنى الفيدرالية ومبادئها الاساسية"، موضحا ان "الفيدرالية لا تزال غير محددة بوضوح، ولا وجود لاجماع على وظيفتها أو آلياتها".
ورأى التقرير ان "على بغداد الدخول في حوار جاد ومتواصل مع الاقليم لتعريف الفيدرالية ومبادئها"، مضيفا أن "ذلك يتطلب الإقرار بأن الفيدرالية يجب أن تقوم على التضامن بين الشعوب والمناطق، لا على الشك والمزايدات".
ولفت إلى أنه "في حال تم القبول بهذا المبدأ البسيط، فإنه يجب على الحكومة الاتحادية بأيّ حال من الاحوال ان تعمد الى قطع التحويلات المالية عن الاقليم او اي جزء اخر من البلد، لان شيئا كهذا هو بمثابة عقاب للسكان المحليين في الاقليم بسبب نزاع سياسي لا سيطرة لهم عليه، ويخلق معاناة فورية لمواطنين من حقهم ان يتمتعوا بحياة كريمة اسوة بباقي العراقيين".
ونوهت الصحيفة في التقرير إلى أنه، "لدى لبغداد هواجس مشروعة في نزاعها مع الاقليم، الا انه اكد انه انها يجب ان تجد وسائل أخرى لممارسة الضغط، ولا سيما أن بغداد كانت تظهر التحفظ في استثمار علاقتها بالإقليم بسبب شكوكها بمحاولة انفصاله وهو تخوف يجب معالجته إذا كان الهدف هو التوصل إلى اتفاق دائم".
وختم التقرير بالقول إنه "من غير الواقعي توقع حدوث تقدم قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة"، مضيفا انه "من اجل التوصل الى حل فعلي، فإنه على كل الاطراف ان تتمتع بالنية الصادقة والانفتاح، وأن تقيم الحوار على أسس سليمة".
ترجمة: مجلة «فيلي»

> وزير الخارجية الاميركي ماركو روبيو: "الحكم الذاتي الكوردي هو محور سياستنا في العراق ، وان جزءا من هذه السياسة يتمثل في منح الكورد شريان الحياة الاقتصادي الذي يمكنهم من الازدهار والنجاح" ..

اللغة الكوردية بالمدارس العربية..

مادة رسمية تدرس شكلياً وتُهمل عملياً

فيلي - خاص:

في صباح هادئ كما جرت العادة، جلس حسن كريم، الطالب في الصف الخامس الإعدادي، على مقعده الخشبي في إحدى مدارس العاصمة العر اقية بغداد، يحدِق في كتاب اللغة الكوردية المفتوح أمامه، وهو يقلب بين الحروف والصفحات التي لا يفهمها.

لم يكن حسن وحده في هذه الحيرة، فالمعلم المتخصص لم يأتِ منذ بداية العام، والكاتب الكوردي في المدرسة، يُلقنهم بعض العبارات مرة واحدة في الشّهر من دون واجبات حتى من دون امتحانات أو اهتمام أساسا.

بالنسبة لعدد الطلبة في المدارس العربية، لم تكن اللغة الكوردية "لغة ثالثة" بقدر ما كانت درسا شاغرا أو وقتا مستقطعا لمادة أخرى، وسط نقص الكوادر وتجاهل المناهج وغياب التشريعات، تحولت الكوردية إلى عبء صامت في صفحات منهج، لا يُقرأ ولا يُكتب ولا يُفهم.

قصص من الواقع

ويقول الطالب حسن كريم، لمجلة «فيلي»، إنه "لا يوجد مدرس اختصاص للغة الكوردية في مدرستنا والكاتب وهو كوردي، يدرسنا المنهج مرة واحدة كل شهر، ولا يطالبنا بالتحضير أو الامتحان كونها حتى في الامتحانات الوزارية غير مشمولة".

ويضيف كريم، قائلا إن "الحصة غالبا ما تستغل لتدريس مواد أخرى مثل الرياضيات أو اللغة الإنجليزية".

من جانبه، يؤكد علي محمد وهو طالب في الخامس اعدادي، أن "معلم اللغة الكوردية في مدرستهم يُكلف بالتدريس في أربع مدارس مختلفة، ويكتفي بإعطاء حصة واحدة شهريا، لا تكفي لفهم أو استيعاب مفردات اللغة".

وفي محافظة ذي قار، يوضح مدرس اللغة الإنجليزية ميثم عبد الرزاق، خلال حديثه للوكالة، أن "المدارس تعاني من نقص حاد في معلمي اللغة الكوردية"، مشيرا إلى أن "الدرجات الخاصة بهذه المادة تترك فارغة في البطاقة المدرسية باستثناء مدارس المتميزين، وهي الوحيدة التي تتعامل بجدية مع المادة وتمنح الطلبة درجات حقيقية".

نقص في الكوادر

في غضون ذلك، يقر المتحدث باسم وزارة التربية الاتحادية، كريم السيد، بوجود نقص كبير في عدد مدرسي اللغة الكوردية في المحافظات غير الكوردية، لكنه يشدد في نفس الوقت على أن "الوزارة تتعامل مع المادة بجدية، وتمنح الطالب درجة على أساس مستواه في المادة".

كما نفى المتحدث الرسمي، أن تمنح الدرجات بشكل اعتباطي أو أن تُعامل كمادة تكميلية مثل الفنية أو الرياضة، مشيرا إلى قيام لجان تفتيشية تابعة لمديرية اللغة الكوردية بجولات ميدانية على مدارس بغداد والمحافظات لمراقبة تدريس المادة ومدى التزام المدارس بالمناهج.

أما وزارة التربية في إقليم كوردستان، فقد نفت على لسان المتحدث باسمها سامان سويلي، أي مسؤولية في متابعة تدريس اللغة الكوردية في المدارس العربية، مؤكدة أن هذه المهام من اختصاص وزارة التربية الاتحادية، رغم وجود تنسيق دائم بين وزيري التربية في الإقليم والمركز حول أهمية دعم اللغة الكردية وسد نقص الكوادر التدريسية.

تحديات بنيوية وتشريعية

سناء كرمياني، وهي تشغل منصب المدير العام لدائرة اللغة الكوردية في وزارة التربية الاتحادية، تؤكد وجود نقص حاد في الكوادر التعليمية المختصة بهذه اللغة، معتبرة أن هذا التحدي "يقع خارج صلاحيات المديرية والوزارة"، رغم استمرار الجولات التفتيشية التربوية لمتابعة آلية تدريس الكوردية في المدارس العربية.

من جهتها، تحمل زليخة إلياس، عضو لجنة التربية والتعليم في مجلس النواب، غياب التشريعات مسؤولية ضعف مادة اللغة الكوردية في النظام التعليمي.

وفي حديث لمجلة «فيلي»، تشير إلى أن "البرلمان لم يطرح حتى الآن أي قانون يُفعل اللغة الكوردية في المدارس العربية".

كما قالت إلياس، إنها كانت مديرة مدرسة، وكانت تلجأ لأي إداري أو معلم من أي اختصاص، حتى الكاتب، لتدريس اللغة الكوردية، موضحة أن بعض المناطق فيها مدرس واحد فقط للكوردية لكل ثلاث مدارس.

ووفقا للتدريسيين فإن بعض الطلبة يفضلون المدارس الخاصة على المدارس الحكومية كونها أكثر التزاما بتدريس اللغة الكوردية واللغات الأخرى ومنها الإنجليزية والفرنسية.

ورغم مرور سنوات على إقرار اللغة الكوردية لغة رسمية في البلاد، مازالت مادة اللغة تواجه تحديات هيكلية في مدارس العراق العربية، بدءا من غياب المدرسين المتخصصين، ومرورا بالتعامل الشكلي مع المادة، وانتهاء بغياب التشريعات الداعمة.

"معلم اللغة الكوردية في مدرستهم يُكلّف بالتدريس في أربع مدارس مختلفة، ويكتفي بإعطاء حصة واحدة شهرياً، لا تكفي لفهم أو استيعاب مفردات اللغة"

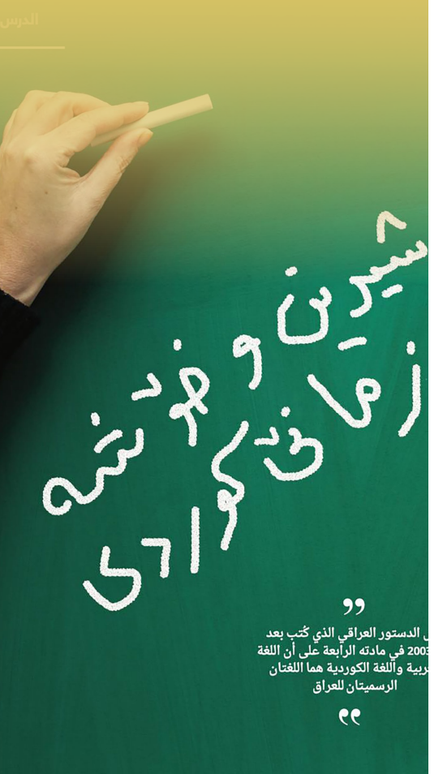

"...ل الدستور العراقي الذي كُتب بعد 2003 في مادته الرابعة على أن اللغة ربية واللغة الكوردية هما اللغتان الرسميتان للعراق"

حكاية محمد حسن برزو ..

حين اختلطت دفاتر الشورجة بخرائط الثورة الكوردية

سلام برزو - بتصرف فيلي:

من أزقة حي الصدرية إلى جبال بنجوين، خطّ الراحل محمد حسن برزو مسيرة حافلة امتدت نصف قرن، جسّد خلالها تلاحُم الكورد الفيليين مع قضايا شعبهم الكوردي، وترك بصمة خاصة في الذاكرة القومية والوطنية.

وُلد برزو في 1 تموز/يوليو 1923 بشارع الملك غازي (الكفاح حاليا) في جانب الرصافة من بغداد، لأسرة كوردية فيلية قدمت من إيلام طلبا للرزق والاستقرار. تلقى مبادئ القراءة والكتابة في الكتاتيب، ثم انتقل بين المدرسة الإيرانية والمدارس الحكومية حتى أنهى المرحلة المتوسطة. مبكرا، صقل ابن خالته المثقف محمد خسرو ميوله القومية؛ فامتلأت غرفته بالمؤلفات التاريخية والأدبية بالعربية والفارسية.

تزامن شبابه مع صعود الأحزاب اليسارية والقومية الكوردية. انضمّ عام 1945 إلى حزب «هيوا» (الأمل)، وأقام صِلات متينة بالدكتور جعفر محمد كريم. بعد تضييق الأمن على الناشطين، فرّ مع رفيقه إلى إيران قبل أن يعود سرا إلى بغداد لمواصلة التنظيم بين الكورد الفيليين، مستفيدا من عمله محاسبا في محال الشورجة لاستقطاب التجار والكسبة إلى صف القضية الكوردية.

كان برزو بين المؤسسين الذين اجتمعوا سرّا في 16 آب/أغسطس 1946 بمحلة أبو سيفين ببغداد لإطلاق الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مستلهما تجربة جمهورية مهاباد. ويؤكد زملاؤه أنه ساهم في استئجار دارين متلاصقتين لتأمين انعقاد المؤتمر بعيدا عن أعين الأمن.

كما نشط في تأسيس المسجد الفيلي الكبير في باب الشيخ، وإدارة نادي الفيلية الرياضي (1959)، ما عرّضه لاعتداءات مناصرين للحزب الشيوعي. وعام 1952 كلفته القيادة، مع الشاب جلال طالباني، بإعادة هيكلة التنظيمات الحزبية بين شباب الفيليين.

وبعد اندلاع ثورة أيلول 1961، آوى سكرتير الحزب إبراهيم أحمد في منزله بمدينة الحرية لأشهر، قبل تهريبه إلى كوردستان. توالت ملاحقات الأمن؛ فاختفى برزو في منازل الأصدقاء حتى غادر إلى الجبال عام 1963 ليلتحق بالثورة. عين لاحقا مسؤولا إداريا في بنجوين، حيث ما زال الأهالي يذكرون جهوده لتأمين الخدمات.

انتقل مرارا بين بغداد، بنجوين، وهمدان وطهران، مستثمرا فترات الهدنة ليعيد بناء الشبكات الحزبية. وبعد 1968، حمل امتياز جريدة «النور» اليومية الناطقة باسم المكتب السياسي، وواصل التنسيق التنظيمي بين الفيليين في بغداد والجنوب.

أواخر الستينيات، لبّى دعوة السياسي محمد توفيق وردي للعمل مع المعارضة الإيرانية التي كان يقودها الجنرال تيمور بختيار بدعم عراقي. كتب مقالات نارية في إذاعة وصحيفة «الطريق» باللغات الفارسية والكوردية والعربية والآذرية، محرضا على إسقاط حكم الشاه ومعرّيا سياسات السافاك تجاه الأقليات والقوميين.

أثار نشاطه غضب جهاز السافاك الذي وجد في «الكوردي الفيلي» صوتا محرضا، كما ضاق به بعض قادة البعث بسبب مواقفه المناهضة لقرارات تسفير الفيليين عام 1969. حذره رفاقه من مخطط لاغتياله، لكنه رفض مغادرة بغداد. في ليلة 22 تموز/يوليو 1973، تعرّض لإطلاق نار أمام مطلع شارع الوثبة، على بعد أمتار من منزله الأول. ترك جسده في الشارع زمنا قبل أن يُنقل إلى ذويه؛ ولم يكن في جيبه سوى 600 فلس.

ادانت الحركات الكوردية «الجريمة السياسية» التي طالت «رجل مبادئ نظيف اليد»، بقي برزو رمزا للتضحية بين الفيليين: محاسبا بسيطا يُنفق من وقته ورزقه على الحركة، ومناضلا صلبا رفض الامتيازات الحزبية وانحاز إلى طلاب المدارس والعمال والتجار دفاعا عن هوية لطالما تعرّضت للتهميش .

يجسد الشهيد محمد حسن برزو سيرة جيلٍ فيليّ ناضل على جهتين: تأكيد الوجود الكوردي في بغداد، ومواجهة الاستبداد داخل العراق وخارجه. رحل قبل أن يرى ثمرة نضاله، لكن فكره ظل يغذي ذاكرة الحركة الوطنية الكوردية حتى اليوم.

سلام برزو- بتصرف مجلة «فيلي»

> " نشط في تأسيس المسجد الفيلي الكبير في باب الشيخ، وإدارة نادي الفيلية الرياضي (١٩٥٩)، ما عرّضه لاعتداءات مناصرين للحزب الشيوعي".

حياة حيدر..

فنانة فيلية
نجت من القمع ولم تنجُ من الإهمال

فيلي - خاص :

لا يزال التاريخ الحديث للعراق شاهداً على سلسلة من الجرائم المنظمة والانتهاكات الممنهجة التي طالت مكونات بعينها دون غيرها، وفي مقدمتها الكورد الفيليون، الذين دُفعوا إلى حواف الهوية، وهم يُهَجَّرون ويُسجلون ويُقتلون وتصادر ممتلكاتهم دون أن تسجل عليهم تهمة سوى أنهم "فيليون".

بين هذه السطور القاتمة، تقف الفنانة حياة حيدر كشاهد حيّ، ليس فقط على تهميش جماعي، بل على تدمير فردي طال الأحلام والمواهب والبيوت والقبور.

حين يكون الفن جريمة قومية

في ثمانينيات القرن الماضي، كان كل ما لدى حياة حيدر هو موهبتها في الأداء ومشاركتها في أعمال مسرحية وتلفزيونية ضمن مؤسسات الدولة. لكنها لم تكن بمنأى عن آلة القمع البعثية. ففي الوقت الذي كان زملاؤها من الوسط الفني يتلقون قطع أراض ومكافآت حكومية، كانت هي تُقصى بصمت بسبب انتمائها القومي.

"لم أحصل على قطعة أرض واحدة كما حصل عليها الآخرون.. بل حتى المسجد الذي بناه والدي في مدينة الصدر هُدم، وحُولت أرضه إلى محلات تجارية"، تقول حيدر بأسى، مشيرة إلى أن اسم المسجد كان "حيدر الكرار"، وقد تعرض للهدم ضمن حملة ممنهجة طالت 99 مسجداً وحسينية.

مصادرة المسجد لم تكن فعلاً مادياً فقط، بل كانت ضربة نفسية قاتلة. فقد تعرض والد حياة لأزمة قلبية عقب ذلك بوقت قصير، وفارق الحياة حزيناً، دون أن تُنصفه دولة أو تُعيد له حقه.

من المسرح العسكري إلى الظل

بدأت حياة حيدر مسيرتها عام 1983 ضمن فرقة المسرح العسكري، وقدمت أعمالاً درامية بارزة، منها "الهلوان" و"من يعطني الشمس" و"راعي البيت". ورغم مسيرتها الفنية الطويلة، الحافلة بالعطاء والتكريمات الرمزية، لم تكن هذه الأعمال كافية لضمان سكن لائق لها. تعيش اليوم في شقة متواضعة مؤجرة، وتدفع أيضا إيجار شقة شقيقها المريض الذي تعيله بالكامل.

بجانب مسيرتها الفنية، أكملت حيدر دراستها الأكاديمية حتى حصلت على شهادة الدكتوراه، إلا أن الواقع لم يُكافئها، لا كفنانة ولا كأكاديمية، بل بقيت تعيش وسط دوامة المراجعات والطلبات الحكومية دون نتيجة.

عام 1980، ارتكب النظام السابق جريمة موثقة في التاريخ العراقي، حين قام بتهجير أكثر من 350 ألف كوردي فيلي، واختفاء نحو 20 ألفا منهم في مصير مجهول. وقد اعترف البرلمان العراقي عام 2011 بأن ما حدث يرقى إلى "جرائم إبادة جماعية".

حياة حيدر تؤكد أن عدداً من أفراد عائلتها كانوا ضمن ضحايا هذا التهجير القسري والقتل الجماعي، وأنها عاشت التجربة بكل تفاصيلها المؤلمة، من مصادرة الأملاك إلى فقدان الأحبة، وانتهاء بالتهميش في ظل النظام الجديد الذي كان من المفترض أن يُنصف أبناء المكونات المظلومة.

"لم نحصل على شيء. لا قطعة أرض، ولا منحة المهجرين، ولا حتى اعتراف رمزي بما قدمناه"، تضيف خلال حديثها لمجلة «فيلي».

تؤمن حياة أن الظلم الذي تعرّض له الفيليون لم يتوقف بسقوط النظام السابق، بل استمر بأشكال جديدة: صمت رسمي، تجاهل مؤسسي، غياب أي مشاريع لجبر الضرر أو رد الاعتبار.

ورغم أن زمن الإقصاء الدموي قد ولى، إلا أن التهميش الإداري والبيروقراطي ما يزال قائما. وتقول حيدر: "في السابق كان السبب هو القومية والمذهب، أما الآن فالصمت هو سيد الموقف.. لا أحد يعترف بنا أو يسأل عن أحوالنا".

لا تخفي حياة خيبة أملها من النخب السياسية الفيلية التي لم تقدم ما يكفي لاسترداد حقوق الشريحة، وتحمل المسؤولية التاريخية تجاه هذه الشريحة التي شكلت جزءا أصيلا من الهوية العراقية.

كما تنتقد الواقع الفني الحالي، الذي بات بنظرها خاضعا للمجاملات والمحسوبيات، ما أدى إلى تغييب الكفاءات وتراجع مستوى الإنتاج الدرامي، وغياب المعايير الفنية في اختيار الأدوار.

"بات المسرح سوقا للمزايدات وليس ساحة للفكر والجمال"، تقول بأسى.

حياة.. لا تزال تنتظر

وراء هذا الوجه الهادئ والتاريخ الفني الطويل، تختبئ خيبة مريرة وصرخة مكتومة، تطالب بالإنصاف، لا بالتكريم. تقول حياة حيدر إنها لا تطلب المستحيل، بل حق بسيط يعيد لها شيئا من العدالة التي حرمت منها طيلة عقود.

لكن في وطن ما بعد القمع، لا يزال كثير من ضحايا الأمس يعيشون في ظل الإهمال، وكأن شيئا لم يحدث.

الفنانة حياة حيدر ليست حالة فردية، بل نموذج يتكرر بصمت. والفن، كما الوطن، لا ينهض إذا ترك فنانوه يتساقطون على أرصفة الذاكرة المنسية.

اللعب على المكشوف..

شغف شباب العراق يتحول إلى سوق للأصوات الانتخابية

فيلي - خاص :

مع غروب الشمس، تضاء مصابيح ملعب صغير في حي الزعفرانية، حوله العشرات من الشبان المتجمعين أمام سور حديدي. في الداخل، تتطاير الكرة بين أقدام لاعبين وآخرين يرتدون قمصان موحدة، لكن الغريب هذه المرة، انتشار شعارات أو صور لا تمت إلى كرة القدم بصلة: صورة مرشح سياسي مبتسم، مع وعود انتخابية مطبوعة أسفلها.

في زاوية الملعب، رجل في منتصف العمر يوزع زجاجات مياه معدنية وقمصاناً جديدة للفرق المشاركة. لا توجد كاميرات تلفزيونية هنا، ولا خطابات من على منصات عالية، فقط لعبة كرة قدم شعبية تحولت بصمت إلى منصة نفوذ سياسي.

على مدى السنوات القليلة الماضية، لم تعد الملاعب الخماسية في بغداد مجرد ساحات لرياضة الفقراء أو لهواة كرة القدم. باتت وسط غياب رقابة تنظيمية واضحة ساحة مغرية لسياسيين يبحثون عن أصوات الشبان في الأحياء الشعبية، مستخدمين شغف العراقيين باللعبة الأكثر شعبية في البلاد كجسر نحو صناديق الاقتراع.

وفق رصد أجرته مجلة «فيلي» وفي شهادات جمعتها من متعهدين ولاعبين ومراقبين، فإن هذا الزحف الانتخابي إلى قلب الملاعب وقبل موعد الانتخابات الفعلي بشهور، يكشف جانباً آخر من العلاقة المعقدة بين الرياضة والسياسة في عراق ما بعد 2003 حيث لا تزال حدود النفوذ السياسي تتسلل إلى كل زاوية من زوايا الفضاء العام، حتى وإن كان ملعباً صغيراً من العشب الصناعي في أطراف بغداد.

على امتداد بغداد، من ملاعب حي العامل إلى مدينة الصدر، تتكرر المشاهد ذاتها: مستأجرون سياسيون يعيدون رسم صورة الملعب، طابور من الفرق الشعبية الشابة التي تلهث وراء دعم قد يضمن لها قمصاناً جديدة أو كرة أفضل، وشباب لا يزالون في مساحة رمادية بين الرياضة وبين الانجذاب القسري لحملات انتخابية ناعمة.

"لعبة الكل"

في بلد يفتقر إلى البنية التحتية الرياضية الحديثة، تعتبر الملاعب الخماسية المتنفس الأساسي لآلاف الشبان العراقيين.

يقول جعفر الشيخ، رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم المصغرة (سوكا)، إن "هذه الملاعب توفر بيئة آمنة ومنظمة لممارسة

ديون أميركا تبلغ ٣٦ تريليون دولار..

والحرب في العراق من أبرز الأسباب

فيلي - متابعة:

تتجه ديون الولايات المتحدة الأميركية إلى أعلى مستوياتها منذ الحرب العالمية الثانية، حيث بلغت 36 تريليون دولار، وهو رقم مرشح للاستمرار بالتصاعد، إذ تنفق الحكومة الأميركية ما يزيد عن إيراداتها السنوية بنحو تريليوني دولار.

ويُعد هذا العجز المالي المزمن أحد أبرز المؤشرات على التدهور المالي الذي تعيشه البلاد، وهو تدهور تسببت فيه ثماني محطات وقرارات رئيسية، من أبرزها حرب العراق وذلك وفق ما جاء في تقرير لصحيفة "واشنطن بوست"، الذي ترجمته مجلة «فيلي».

وبحسب التقرير، فإن وزارة الخزانة الأمريكية تجبر على الاقتراض سنوياً لتغطية هذا الفارق الهائل بين الإيرادات والنفقات، ما يعني أن الدين الوطني سيواصل الارتفاع، بل وقد يتجاوز قريباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أعلى مستوياته التي بلغها في نهاية الحرب العالمية الثانية، في حال لم تتخذ إصلاحات جوهرية.

وأضاف التقرير، أن القسم الأكبر من هذا الدين قد تراكم على مدى العقدين الماضيين، إذ يشير إلى أنه في عام 2001 كانت الدولة تسجل فائضاً مالياً نتيجة تحصيل الضرائب بإجمالي يفوق الإنفاق على الخدمات الحكومية.

غير أن التقرير يوضح أنه "منذ ذلك الوقت، ساهم أربعة رؤساء أميركيين، وعشر دورات للكونغرس، وحربان كبيرتان، من بينهما غزو العراق، في تراكم هذا الدين، إلى جانب قرارات سياسية داخلية، وارتفاع كلفة برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، فضلا عن التخفيضات الضريبية المتكررة، واتفاقات الإنفاق التي تم التوافق عليها بين الحزبين، إلى جانب النفقات الضخمة التي خصصت للتعامل مع جائحة كورونا".

ويُعدد التقرير ثماني لحظات رئيسية ساهمت في وصول الولايات المتحدة إلى هذا الوضع، من أبرزها حروبها في العراق وأفغانستان، حيث يذكر أنه بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 شنت الولايات المتحدة غزوها للعراق، وكان الدين العام حينها يبلغ 6.5 تريليونات دولار، وقد استمرت في خوض حروب في الشرق الأوسط لمدة تقارب العقدين، ما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري ونفقات المحاربين القدامى.

ويستند التقرير إلى دراسة لجامعة هارفارد، التي أشارت إلى أن "حربي العراق وأفغانستان كلفتا الولايات المتحدة ما بين 4 و 6 تريليونات دولار".

كما أوضح التقرير، أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن وقع أول تخفيضين ضريبيين كبيرين أصبحا قانوناً، حيث خفض معدلات الضرائب على الدخل ومكاسب رأس المال وأرباح الأسهم.

وقدر مكتب الميزانية في الكونغرس عام 2012 أن هذه التخفيضات أضافت نحو 1.5 تريليون دولار إلى الدين الوطني، الذي كان حينها عند مستوى 5.7 تريليونات دولار.

كما سلط التقرير الضوء على "الجزء د" من برنامج الرعاية الصحية "ميديكير"، الذي مثل توسعاً كبيراً في التغطية الصحية لكبار السن لتشمل الأدوية، وقد جرى اعتماده عندما كان الدين يبلغ 8.4 تريليونات دولار.

وفي العام 2008، ومع وصول الدين إلى 10.1 تريليونات دولار، أدت أزمة الأسواق المالية إلى تعميق الركود الكبير، الذي يعد أسوأ انكماش اقتصادي منذ الكساد الكبير، ووفقا للخبير الاقتصادي برايان ريدل، فقد أقرّت إدارتا بوش وأوباما معاً إجراءات طارئة تقدر بحوالي تريليوني دولار لمواجهة آثار الأزمة.

وفي عام 2013، عندما بلغ الدين 16.8 تريليون دولار، مددت إدارة الرئيس باراك أوباما الإعفاءات الضريبية لجميع الفئات باستثناء الأثرياء، بينما وافق الجمهوريون على تمديد بعض تدابير التحفيز الاقتصادي، في إطار صفقة قدرت كلفتها الإجمالية بنحو 4 تريليونات دولار.

وفي عهد الرئيس دونالد ترامب، وخلال ولايته الأولى، جرى تمرير مشروع قانون شامل لتخفيض الضرائب، ركز على خفض معدل الضريبة على الشركات الكبرى من 35% إلى 21%، كما شمل تخفيضات ضريبية لغالبية دافعي الضرائب الأفراد.

وقدرت كلفة هذا الإجراء بنحو 1.5 تريليون دولار، بينما قدر الأثر التراكمي له بنحو 2.9 تريليون دولار، في وقت كان الدين العام يبلغ 20.5 تريليون دولار.

وفي عام 2020، واجهت الولايات المتحدة جائحة كورونا، حيث وقع ترامب على أول وأضخم حزمة إغاثة ضمن ثلاث حزم أقرها الكونغرس.

وقد بلغت قيمة الحزمة الأولى، التي جاءت بتوافق بين الحزبين، نحو 3.4 تريليونات دولار، تلتها حزمة ثانية بقيمة 900 مليار دولار.

وفي عام 2021، أقرّ الديمقراطيون بقيادة الرئيس جو بايدن حزمة ثالثة بقيمة 1.9 تريليون دولار، في وقت وصل فيه الدين إلى 27.7 تريليون دولار

ويتابع التقرير بالإشارة إلى أن بايدن نجح عام 2022 في دفع الكونغرس للموافقة على زيادة الإنفاق في مجالات الرعاية الصحية للمحاربين القدامى، والبنية التحتية، وعدد من الهيئات الحكومية، وهو ما ساهم في ارتفاع الدين إلى 30.9 تريليون دولار

وختم التقرير، بالإشارة إلى أن الجمهوريين في الكونغرس وإدارة ترامب يتجهون هذا العام إلى تنفيذ خطة من شأنها أن تزيد عجز الموازنة الفيدرالية بأكثر من 2 تريليون دولار خلال السنوات العشر المقبلة، وربما بأكثر من 5 تريليونات دولار، ما لم تتخذ إجراءات إصلاحية شاملة لكبح جماح الدين العام الأميركي.

ترجمة مجلة «فيلي»

شغف شباب العراق يتحول إلى سوق للأصوات الانتخابية

كرة القدم، بعيداً عن العشوائية والملاعب الترابية". لكنه يقرّ أيضاً بأن "الانتشار الكبير لهذه الملاعب، خصوصاً في المناطق الشعبية، جعلها محط أنظار فئات سياسية متنوعة".

يوضح أن أنواع الملاعب المصغرة تتراوح بين الخماسي، السداسي، السباعي والثماني لكن الملاعب الخماسية هي الأكثر شيوعاً. تكلفة استئجار الملعب في بغداد، بحسب الشيخ، تتراوح بين 20 إلى 50 ألف دينار عراقي للساعة الواحدة، ما يجعلها خياراً مناسباً للشباب، وأيضاً للمرشحين الذين يبحثون عن وسيلة رخيصة وفعالة للوصول إلى جمهور واسع.

تشهد الملاعب نشاطاً يومياً محموماً. يقول عبد الواحد علي، متعهد ملعب الصالحية، إن "المباريات هنا تبدأ من الخامسة مساءً حتى ما بعد منتصف الليل"، ويستضيف الملعب أكثر من 7 فرق يومياً.

لكن مع كل موسم انتخابي، تتغير ديناميكيات هذه الملاعب: "تأتينا طلبات من مرشحين لتنظيم بطولات رمزية، أو لرعاية بطولة قائمة"، يقول عبد الواحد. "نحن لا نمانع، فالاتحاد لا يفرض أي قيود، والتأجير يتم حسب الاتفاق مع المتعهد".

عبد علي موحان، متعهد ملعب آخر في الشرطة الرابعة، يؤكد هذا الغياب في الرقابة: "سبق لي تأجير الملعب لمرشحين سياسيين خلال الانتخابات. نحن نوفر الملعب فقط، ولا علاقة لنا بمحتوى الفعالية أو نوايا المستأجرين".

هذا الفراغ التنظيمي، كما يشير مراقبون، جعل الملاعب الخماسية بيئة خصبة للتوظيف السياسي لا توجد قواعد تمنع استغلالها، ولا معايير لضبط الرسائل التي تمر عبرها.

" الانتشار الكبير لهذه الملاعب، خصوصاً في المناطق الشعبية، جعلها محط أنظار فئات سياسية متنوعة ".

" هذا الفراغ التنظيمي، كما يشير مراقبون، جعل الملاعب الخماسية بيئة خصبة للتوظيف السياسي لا توجد قواعد تمنع استغلالها، ولا معايير لضبط الرسائل التي تمر عبرها."

الشباب.. الهدف الأكثر قابلية للتأثير

في المشهد العراقي الحالي، حيث يعاني كثير من الشباب من البطالة وغياب الفرص الرياضية الحقيقية، تصبح أي مبادرة من مرشح سياسي ذات وقع مضاعف.

"بطولة شعبية بسيطة لا تكلف أكثر من مليون ونصف دينار"، يقول اللاعب الشعبي حسن مصطفى من الزعفرانية. "بالمقارنة مع حملات انتخابية تنظم في قاعات فنادق كبرى، هذا خيار أكثر فعالية للوصول إلى أصوات الشباب".

حسن يؤكد أن الشبان يشعرون فعلياً بحاجة لهذا النوع من الدعم: "نحن نلعب من جيوبنا، فحين يقدم لنا مرشح أطقم ملابس جديدة أو يدعم بطولتنا، يصعب ألا نميل إليه. وهذا هو ما يجعل الشباب هدفاً مباشراً وسهل التأثير في الملاعب".

ومع اقتراب كل موسم انتخابي، تتزايد هذه الأنشطة في الملاعب. في مناطق مثل حي العامل والجهاد والشرطة الخامسة، أفاد شهود عيان بأن مرشحين سياسيين يطلقون أسماءهم صراحة على الملاعب التي يستأجرونها، وينظمون فيها مؤتمرات انتخابية غير رسمية وسط حضور جماهيري شبابي كثيف.

في ظل غياب قوانين واضحة تفصل بين النشاط الرياضي والسياسي، تبدو هذه الملاعب مرشحة لأن تظل أداة تسويقية مغرية للمرشحين. وفي الوقت ذاته، يواجه الشباب خياراً صعباً بين الحفاظ على المسافة من السياسة أو القبول بالدعم الذي يحتاجون إليه في غياب أي بديل مؤسسي.

رغم ذلك، لا يزال كثير من الشباب العراقيين يطالبون بالحفاظ على الطابع الرياضي لهذه الفضاءات. "نريد أن تبقى ملاعبنا بعيدة عن السياسة"، يقول حسن مصطفى. "نحن نلعب كرة القدم لنرتاح، لا لنكون أداة في الحملات الانتخابية".

لكن في عراق ما بعد 2003 حيث السياسة تتداخل في كل تفاصيل الحياة اليومية يبدو أن حتى ملاعب العشب الصناعي الصغيرة لم تعد بعيدة عن هذا التمدد.

"اهل الزبل"

فيلي - خاص :

باتت مشاهد النفايات البلاستيكية في الشوارع وعلى ضفاف الأنهار والأراضي المفتوحة جزءاً من الحياة اليومية، حيث ترمى أكياس "النايلون" وقناني المياه وعلب التغليف البلاستيكية بشكل عشوائي ما يحول تلك المواد إلى ملوثات طويلة الأمد تهدد البيئة والصحة العامة.

النايلون يجر جامعيه الى التنمر ويرهق البيئة

"التلوث البلاستيكي"

يشكل التلوث البلاستيكي مشكلة بيئية خطيرة في العراق، تتفاقم بازدياد كمية النفايات البلاستيكية خاصة مع الافتقار إلى آليات جيدة لإدارة هذه النفايات والتخلص منها بشكل صحيح، ويؤدي ذلك الى انتشار الأمراض السرطانية، اضافة الى تأثيراته السلبية على الصحة العامة.

بهذا الصدد يؤكد مدير مؤسسة حقب للاغاثة والعمل العمالي حيدر رائد الرشاد الربيعي في حديث لمجلة «فيلي»، ان "كمية نفايات البلاستيك تمثل نحو 17 بالمئة من مجمل النفايات في العراق التي تصل الى نحو 32 الف طن يومياً، وبذلك تبلغ نسبة نفايات البلاستيك منها من 500 الى 600 طن".

وأوضح الربيعي، ان "الاستخدام المفرط للبلاستيك في المنازل والمصانع والمتاجر يعد من أبرز مصادر التلوث، فتعبئة المياه تتم بعلب بلاستيكية ومواد التغليف تتم بواسطة البلاستيك، اضافة الى الأكياس البلاستيكية التي تعد من أكبر الملوثات"، مبيناً ان "اكثر المدن تلوثاً بالبلاستيك هي العاصمة بغداد التي تصل كمية النفايات اليومية فيها الى 12 الف طن يومياً، فيما لا يتم تدوير هذه النفايات ولا تستخدم كوقود للطاقة".

ويلفت إلى أن "البلاستيك يمثل خطورة شديدة لانه يحتاج الى 200 عام كي يتحلل، وإذا تم طمرها في التربة فقد يحتاج 500 عام، ويسبب غازات ملوثة ان تم حرقه".

ويشير إلى أن "البلاستيك يساعد على انتشار الأمراض السرطانية، وان الدوائر البلدية لاتفرق بين انواع النفايات بل تعمل على جمعها فقط"، منوها الى ان "معامل تدوير النفايات تسبب اضراراً واضحة للبيئة لأنها بدائية ولا تستخدم أساليب علمية خلال تدوير النفايات".

"الورق" بديل ناجح

وبسبب الأضرار الصحية التي تترتب على الأكياس البلاستيكية، كانت العديد من المنظمات والجهات المعنية بالصحة والبيئة ناشدت باستبدال الأكياس البلاستيكية باخرى ورقية لتجنب خطورة البلاستيك مع وضع محفزات لمن يستبدلها.

ومنذ سنوات بعيدة استغنت العديد من دول العالم عن الأكياس البلاستيكية والورقية واستبدلتها بأكياس نسيجية لتجنب الخطورة، ولا تخلو عملية التخلص من المواد البلاستيكية من الخطورة لانها تفرز أكاسيد الكلور والكربون المدمرة لطبقة الأوزون، ويصدر عنها مركبات غازية أخرى وأحماض

"تعرضنا انا ورفاقي للتنمر واطلقوا علينا لقب "اهل الزبل" كون عملنا مرتبطاً في البحث بالنفايات على القناني البلاستيكية وغيرها".

ومركبات سامة عديدة مضرة بصحة الإنسان والبيئة.

بدوره، يقول الخبير البيئي صلاح الدين الزيدي في تصريح للوكالة، ان "التلوث البلاستيكي هو تعريف لإستخدام المواد البلاستيكية بشكل مفرط، وينتج عنه مخلفات ذات عمر طويل جداً لا يمكن التخلص منها، لذا فهو يؤثر على التوازن البيئي، وتعرف البلاستيكات بأنها مواد بوليمرية خاضعة حرارياً بمعنى أنه لا يمكن إعادة استعمالها بصهرها، لأنه بمجرد تعرضها للحرارة تترك مخلفات غازية ضارة مثل الدايوكسينات والفيورانات ذات الطبيعة السمية عند استنشاقها".

ويشير إلى أن "الإمكانية الوحيدة للتخلص من البلاستيك هو فرمها وإعادة إدخالها في منتجات بلاستيكية جديدة، ويمكن استخدام نسبة معينة منها في تصنيع المنتجات"، مبيناً أن "نسبة التصنيع لا تتجاوز 20 بالمئة، فيما يكون 80 بالمئة من مواد البلاستيك غير صالحة للاستخدام مرة اخرى".

ويلفت الى أن "التخلص من البلاستيك يمثل تحدياً بيئياً، ويتطلب إعادة تدوير بنسب معينة في الإنتاج"، محذراً من أن "حرق البلاستيك يفرز مركبات خطرة".

ويعتبر مختصون ان البلاستيك بحد ذاته غير ملوث للبيئة بشكل مباشر الا ان هناك مواداً كيميائية تضاف إليه خلال عملية التصنيع ، وهذه تتحلل وتتفكك مع مرور الوقت.

ومثال على ذلك، عند تعرض قناني المياه لأشعة الشمس، يمكن أن تتسرب المواد السامة إلى داخل المياه بعد تفككها بفعل الحرارة، ما يعني أننا قد نتناول هذه المواد دون أن نشعر عند شرب الماء، ما يدعو الجهات المعنية لاتخاذ معالجات سريعة لهذه المشكلة.

مبادراة فردية و"تنمر"

وكثيرا ما يحاول شبان ومتطوعون القيام بحملات للتخلص من البلاستيك وتوعية الأهالي لكنها سرعان ما تنتهي لان البلاستيك يحتاج الى جهد كبير وعمل حكومي جاد.

احمد الخالدي شاب من أهالي المحمودية جنوبي بغداد، عمل في عام 2022 مع رفاقه على جمع البلاستيك وتسليمه الى معامل التدوير.

يقول احمد، ان "العمل استغرق عاما كاملا في جمع البلاستيك وتسليمه الى المعملً القريب على الطريق السريع لكن لم نجد دعماً حكومياً، إضافة إلى ان هناك قلة وعي بالعملً الذي نقوم به من المجتمع"، مضيفاً: "تعرضنا انا ورفاقي للتنمر واطلقوا علينا لقبً "اهل الزبل" كون عملنا مرتبطاً في البحث بالنفايات على القناني البلاستيكية وغيرها".

وكانت منظمة صحفيات من أجل المناخ، قد اطلقت في شباط العام الماضي حملة تطوعية لجمع مليون علبة بلاستيكية فارغة، ضمن خطوة تهدف لدعم الجهات الداعية لمناخ نظيف، وإعادة تدوير المواد البلاستيكية المستخدمة لتشجيع الاستثمار الوطني، إضافة إلى المساهمة بخلق بيئة خالية من التلوث حملت شعار "بالتدوير نصنع التغيير" وكانت تحاول لفت انتباه الحكومة حول التحرك بهذا الصدد.

ويشار إلى أن القناني والعبوات البلاستيكية تعد من أفضل المنتجات البلاستيكية قابلية للتدوير، ولذلك تفضلها معامل التدوير على غيرها لسهولة معالجتها وإعادة تصنيعها وتحويلها إلى منتجات أخرى، كما أنها الأكثر انتشاراً في جميع المدن.

لا تسقط بالتقادم..

سبايكر ذاكرة دم ارتبطت بقصور الطغيان

فيلي - خاص :

قبل 11 عاما، حدثت واحدة من أبشع الجرائم في تاريخ العراق الحديث، حين أقدم تنظيم داعش الإرهابي على إعدام جماعي لحوالي 2000 طالب في القوة الجوية داخل القاعدة العسكرية المعروفة بـ"سبايكر" في محافظة صلاح الدين، بعد سقوط مدينة الموصل، وتقدمه السريع نحو تكريت، فالجريمة لم تكن مجرد عملية قتل جماعي، بل كانت مجزرة ممنهجة استهدفت الشباب والهوية والانتماء الوطني.

بين القصور والنهر

قصور رئيس النظام السابق صدام حسين، لم تُبنِ للسكن، بل للرسائل، وكانت رسائلُ صامتة تقول للشعب: "أنا هنا، فوق الجميع"، قاعاتها المزخرفة بالذهب، أرضياتها الرخامية، حدائقها المترفة، وأنهارها الاصطناعية لم تكن تعبيرًا عن رفاهية حاكم، بل عن فلسفة حكم تقوم على الرهبة والتعالي، كان يتنقل بينها لا بحثًا

عن الراحة، بل لإبقاء الجميع في حيرة: "أين هو الآن؟".

وفي مجزرة سبايكر عام 2014، استخدمت بعض هذه القصور كأماكن احتجاز وإعدام، لتتحول فجأة من رموز سلطة إلى مسارح دم، ومن مشاهد لترف الملوك إلى قبور لأبناء العراق، وهنا، باتت الأرواح التي أُزهقت هناك، تطوف بين جدرانها، شاهدةً على قسوة الزمنين: زمن الطغيان، وزمن الخراب.

قصور صدام اليوم، لا تسكنها العظمة، بل الحيرة، حيرة وطن لا يزال يبحث عن عدالته، وعن ذاكرة نقية لم يُلوثها الطغيان ولا الدمار.

وقعت الجريمة في مجمع القصور الرئاسية التابع للنظام السابق في مدينة تكريت، وتحديدًا قرب نهر دجلة، على مقربة من الجسر الرئيسي الرابط إلى قضاء العلم وكركوك.

هذا الموقع الذي كان يومًا رمزا للسلطة، تحوّل إلى مسرح للإعدام الجماعي، حيث تم اقتياد الضحايا إليه من قاعدة سبايكر، بعد أن تمّ فصلهم طائفيًا وتجريدهم من بطاقاتهم وهوياتهم، ثم إعدامهم جماعيًا ورميهم في النهر أو دفنهم في مقابر جماعية.

شهادات من قلب الفاجعة

رغم مرور أكثر من عقد على الجريمة، إلا أن صوت الضحايا لا يزال يتردد في ذاكرة العراقيين، ويقول حسن محمد التكريتي، أحد سكان المدينة، لمجلة «فيلي»: "جريمة سبايكر تُعد من أكثر الجرائم وحشية في العصر الحديث، نفذها مجرمون جمعوا بين فكر داعش والتطرف البعثي، نحن كأهالي تكريت نستنكرها بمرارة، ونراها جريمة ضد الإنسانية لا تمثل المدينة ولا عشائرها".

وفي زاوية إنسانية مؤثرة، تقول "أم علي"، قريبة أحد الشهداء في تصريح لمجلة «فيلي»، "في كل عام، آتي مع والدة الشهيد، نقرأ القرآن عند ضفة نهر الموت، نوقد الشموع، ونشعر أن الأرواح لا تزال ترفرف على المكان، تنادي على أمهاتها وتطلب العدالة".

الجريمة لا تسقط بالتقادم

ويؤكد المحامي عدنان أحمد الجبوري، لمجلة «فيلي»: "هذه الجريمة النكراء ما زالت حية في ضمير الأهالي، إنها ليست مجرد مأساة تخص الضحايا وذويهم، بل مأساة وطنية يجب أن تبقى في الذاكرة. استذكارها اليوم دليل على أن العراقيين، ومنهم أبناء تكريت، يرفضون هذه الجريمة وكل فكر متطرف مشابه".

وفي مشهد سنوي يتكرر، أعلنت محافظة صلاح الدين تعطيل الدوام الرسمي في 12 حزيران/يونيو، استذكارًا لأرواح الشهداء، "وإدانة للفكر المتطرف الذي يريد تمزيق النسيج المجتمعي"، بحسب بيان رسمي.

كما دعا محافظ صلاح الدين بدر محمود الفحل، مجلس شيوخ عشائر المحافظة إلى نصب سرادق العزاء وتنظيم فعاليات تستذكر الجريمة وتكرّم أرواح الشهداء وصبر ذويهم.

استغلال وكوتا..

لماذا تميل النساء في العراق لانتخاب الرجال؟

فيلي - خاص :

مع استعداد العراق لإجراء الانتخابات التشريعية، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل، تلاحظ أوساط نسوية، أن الفجوة بين النساء والمرشحات من بنات جنسهن في تزايد مستمر، ويظهر هذا جلياً خلال فترة الانتخابات، حيث تميل نسبة كبيرة من النساء إلى انتخاب الرجال بدلاً من دعم النساء المرشحات.

وتشير تلك الأوساط النسوية، إلى أن هذه الحالة هي انعكاس لتجارب سابقة سلبية، وتشويه مستمر لصورة النساء في مواقع القرار، إضافة إلى غياب نماذج نسوية تمكينية تمثل واقع وهموم النساء بصورة حقيقية.

وبالإضافة إلى ذلك، ترى الأوساط أن هناك محاولة لاستغلال المرأة واستخدامها لإكمال العدد في القوائم الانتخابية، لاسيما في التحالفات الكبيرة، وهذا الاستغلال لا يقتصر على النساء فقط، وإنما يشمل كل طامح للدخول إلى البرلمان، في سبيل الحصول على أصواتهم.

توزيع كوتا نساء

وينقسم البرلمان العراقي إلى 329 مقعداً توزع على المحافظات بناء على عدد سكانها، وبحسب قانون الانتخابات رقم 12 لسنة 2018 المعدل النافذ، فقد حفظ نسبة مشاركة المرأة 25 بالمئة من المقاعد، وفق ما أبلغت به الناطقة الإعلامية لمفوضية الانتخابات العراقية، جمانة الغلاي مجلة «فيلي».

وتوزعت كوتا المرأة على المحافظات بحسب قانون الانتخابات، على النحو الآتي: عدد المقاعد في بغداد 69 مقعداً منها 17 مقعداً كوتا نساء، وفي نينوى 31 مقعداً منها 8 مقاعد كوتا نساء، وفي البصرة 25 مقعداً منها 6 مقاعد كوتا نساء.

أما في ذي قار 19 مقعداً منها 5 مقاعد كوتا نساء، وبابل 17 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، والسليمانية 18 مقعداً منها 5 مقاعد كوتا نساء، والأنبار 15 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، وفي أربيل 15 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، وديالى 14 مقعداً منها 4 مقاعد كوتا نساء، وكركوك 12 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء.

وفي صلاح الدين 12 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، والنجف 12 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، وفي واسط 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، والديوانية 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، وميسان 10 مقاعد منها 3 مقاعد كوتا نساء، ودهوك 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، وكربلاء 11 مقعداً منها 3 مقاعد كوتا نساء، والمثنى 7 مقاعد منها مقعدين كوتا نساء.

فجوة متزايدة

ورغم وجود الكوتا، تواجه النساء الراغبات بالعمل السياسي والدخول إلى مجلس

النواب عراقيل عديدة، تبدأ من بنات جنسهن، حيث تلاحظ الناشطة بمجال حقوق الإنسان، سارة جاسم، أن "هناك فجوة متزايدة بين النساء والمرشحات من بنات جنسهن، تتجلى بشكل واضح خلال فترات الانتخابات، حيث تميل نسبة كبيرة من النساء إلى انتخاب الرجال بدلاً من دعم النساء المرشحات".

وتوضح جاسم لمجلة «فيلي»، أن "هذا التوجه لا يمكن قراءته كرفض لقدرات المرأة السياسية، بل هو انعكاس لتجارب سلبية، وتشويه مستمر لصورة النساء في مواقع القرار، إضافة إلى غياب نماذج نسوية تمكينية تمثل واقع وهموم النساء بصورة حقيقية".

وتضيف، "لذا، من المهم أن نسأل: هل فعلاً فقدت المرأة الثقة بالمرأة؟ أم أن ما فقدته هو الأمل في التغيير من خلال الأطر السياسية الحالية التي غالباً ما تقصي الأصوات النسوية الجادة؟، اعتقد أن هذه الفرضية، وإن بدت قاسية، إلا أنها تفتح باباً مهماً لمراجعة بنية الخطاب السياسي، وتعزيز حضور نساء يُمثلن صوت الشارع النسوي بصدق وكفاءة".

استغلال المرأة

من جهتها، تشير رئيس مركز النخيل للحقوق والحريات الصحفية، الإعلامية زينب ربيع، إلى أن "هناك محاولة لاستغلال ضعف المرأة واستخدامها لإكمال العدد في القوائم الانتخابية، لاسيما في التحالفات والقوائم الكبيرة، لذلك ربما يستغلون عدم ثقة المرأة أحياناً في نفسها".

وتنوّه ربيع خلال حديثها لمجلة «فيلي»، "لكن لا ننكر وجود الكثير من السيدات القياديات، لكن في المرحلة الماضية وكذلك الحالية، لم نشاهد بروز شخصيات سياسية نسوية اثبتت حضورها لتكون صوتاً قيادياً سواء داخل القائمة أو الائتلاف أو الكتلة".

وبينما تعرب ربيع عن أملها أن "يتغير هذا الحال من خلال مخرجات الانتخابات المقبلة"، تبين أن "الواقع على الأرض يشير إلى استخدام ليس النساء فقط وإنما كل طامح وراغب بأن يكون له دور سواء كان نيابي أو أي منصب آخر، في سبيل الحصول

الاعلامية زينب ربيع:
رئيس مركز النخيل للحقوق والحريات الصحفية

" هناك محاولة لاستغلال ضعف المرأة واستخدامها لإكمال العدد في القوائم الانتخابية، لاسيما في التحالفات والقوائم الكبيرة، لذلك ربما يستغلون عدم ثقة المرأة أحياناً في نفسها ".

على أصواتهم أو لإكمال عدد القوائم الانتخابية".

عملية مركبة

لكن الأمين العامة للحركة المدنية الوطنية، شروق العبايجي، ترى عدم جواز تعميم فكرة أن المرأة فقدت ثقتها بالمرأة التي تعمل في المجال السياسي، مؤكدة أن "هذه الظاهرة بدأت تخف في السنوات الأخيرة، لكنها تبقى مرتبطة بظاهرة عامة وهي عدم الثقة بالنخب السياسية عموماً رجالاً ونساء".

وتوضح العبايجي لمجلة «فيلي»، أن "هناك دعم نسائي ونوع من الإعجاب للنساء اللواتي يملكن حضوراً سياسياً بأشكال مختلفة، لكن العوامل السياسية هي التي تطغى، خاصة في ظل وجود الرجال على رأس الأحزاب والمواقع القيادية فيها، وبالتالي تتجه الأنظار والتأييد الجماهيري إليهم".

وتختم العبايجي حديثها بأن "أسباب عدم بروز النساء تعود لعملية مركبة، حيث هناك تقاليد وأعراف في المناطق خصوصاً ذات الطابع الريفي أو العشائري بأن الرجل يوجه النساء لعملية الاختيار، وهذا مرتبط بالثقافة والوعي ومستوى التعليم، وغير ذلك من الأسباب الفاعلة في الثقة بالمرأة بالمجال السياسي".

وكان تقرير سابق لمجلة «فيلي» سلط الضوء على ما تعانيه النساء الراغبات بالعمل السياسي والدخول إلى مجلس النواب، منها حملات تسقيط وتشويه سمعة بنسب متفاوتة، مجرد ما تعلن المرأة ترشيحها، في ظاهرة تكرر مع كُل انتخابات، بحسب مراقبين.

ويعزو المراقبون في التقرير، هذا التعصب الذكوري إلى أن أغلب المجتمع لا يتقبل وجود النساء داخل أروقة البرلمان، أو نيلها مناصب عليا، إذ يعتبرون أن هذه استحقاقات ذكورية بحتة، ووجود النساء كمنافس للرجال أمر غير مقبول.

ما يتطلب وفق المراقبين، وضع حلول جذرية وتغيير السلوك المجتمعي بتشريع قوانين تعاقب كل من يحاول الإساءة للنساء بشكل أو بآخر، لتمكينهن بالوصول إلى البرلمان وتشريع قوانين تدعم حقوقهن وتمنع محاولات سلبها بقوانين مثيرة للجدل.

شروق العبايجي
الأمين العامة للحركة المدنية الوطنية

" هناك دعم نسائي ونوع من الإعجاب للنساء اللواتي يملكن حضوراً سياسياً، لكن العوامل السياسية هي التي تطغى، خاصة في ظل وجود الرجال على رأس الأحزاب والمواقع القيادية فيها ".

تسعير الشكاوى

في مراكز الشرطة إجراء يغيّب الإنصاف

فيلي - خاص:

لجأت وزارة الداخلية العراقية مؤخرا، إلى إصدار قرار بتسعير الشكاوى في مراكز الشرطة تراوحت بين 10 آلف الى 30 الف دينار وتعبئة "ماستركارد" بما لا يقل عن 50 الف دينار، والغريب ان الشكوى المتعلقة بفقدان مستمسك ثبوتي حدد لها 15 الف دينار اضافة الى مبلغ 10 آلاف دينار عن فتح الدعوى باجمالي 25 الف دينار؛ وان رسم ارسال لجنة إلى الطب العدلي 25 الف دينار، ومبلغ رسم ضبط الأسلحة وإرسالها إلى مديرية تحقيق الأدلة الجناية 25 الف دينار.

وحتى الشكاوى المتعلقة بإطلاق العيارات النارية والحوادث المرورية، شملتها الرسوم في الوقت الذي يفترض ان تكون الشكاوى عن تلك الحوادث وغيرها مجانية او رمزية للتشجيع على عدم اخفائها والتستر عليها.

عن طريق متابعة بعض قوانين بلدان العالم بهذا الشأن، نجد أن فرض رسوم على تقديم الشكاوى في مراكز الشرطة، لا يعد إجراء متبعا على نطاق واسع في معظم دول العالم، بخاصة فيما يتعلق بالشكاوى الجنائية و الحوادث المرورية وإطلاق النار أو تلك المتعلقة بالسلامة العامة.

في معظم بلدان العالم اذا لم نقل جميعها عادة ما تقدم الشكاوى الجنائية والبلاغات التي تتعلق بانتهاكات القانون مجانا للسكان، وذلك لضمان وصول الجميع إلى العدالة وحماية حقوقهم الأساسية من دون عوائق مالية؛ فمن المبادئ الأساسية للمساواة أن يكون الإبلاغ عن الجرائم متاحا للجميع، بغض النظر عن وضعهم المادي.

ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات أو الحالات التي قد تفرض فيها رسوم، لكنها غالبا لا تتعلق بالبلاغات الجنائية الأساسية للسكان، ومن ذلك الشكاوى المدنية أو الإدارية، ففي بعض الأنظمة القضائية، قد تفرض رسوم على الشكاوى المدنية أو الإدارية التي لا تتعلق بجرائم مباشرة، بل بنزاعات أو قضايا تتطلب تدخل جهات إدارية أو قضائية.

و قد تفرض رسوم أو غرامات في بعض الحالات على الشكاوى الكيدية أو المتكررة بشكل مفرط وغير مسوغ، بهدف الحد من إساءة استغلال النظام القانوني، و قد تفرض رسوم على خدمات إضافية، مثل الحصول على نسخ من تقارير الشرطة أو التحقيقات بعد الانتهاء منها، ولكن ليس على تقديم الشكوى الأولية نفسها.

وفي بعض الدول، تتواجد هيئات مستقلة للشكاوى ضد الشرطة ذاتها، وعادة ما تكون إجراءات تقديم الشكوى لهذه الهيئات مجانية لضمان الشفافية والمساءلة وتكريسا للنزاهة.

إن الإجراء الذي لجأت إليه الجهات الحكومية العراقية بفرض رسوم على الشكاوى في مراكز الشرطة، بما في ذلك الحوادث العامة المتعارف عليها، وبعد اخذنا آراء عدد من السكان، يثير قلقا بشأن مبدأ الوصول إلى العدالة، هذا الإجراء، وإن كان، قد يهدف إلى تقليل الشكاوى غير الجدية أو تحقيق إيرادات، إلا أنه يحد من قدرة السكان، بخاصة ذوي الدخل المحدود، على الإبلاغ عن الجرائم وانتهاكات القانون، مما يؤثر سلبا على الأمن والنظام العام وحماية حقوق الأفراد.

وفيما يتعلق بتجارب الدول، ففي الوقت الذي قد تتواجد، بضع حالات محدودة تفرض فيها رسوم على أنواع معينة من الشكاوى أو الخدمات الإضافية، فإن فرض رسوم على الشكاوى الجنائية الأساسية في مراكز الشرطة ليس ممارسة عالمية شائعة، وقد ينظر إليه على أنها عائق أمام الوصول إلى الإنصاف.

وتفرض في بعض الدول رسوم على بعض أنواع الشكاوى، وغالبا ما يكون ذلك في سياق معين، مثل تقديم شكاوى أمام محاكم دولية أو لجهات متخصصة، يمكن أن تفرض الرسوم لتغطية تكاليف معالجة الشكوى أو لضمان جدية مقدم الشكوى.

قد تفرض رسوم على تقديم الشكاوى الفردية أمام لجان أو محاكم دولية، مثل لجنة مناهضة التعذيب أو اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، لتغطية تكاليف معالجة الشكوى وتقديمها، مثلا باستخدام محامين وقانونيين، ولكن تلك حالة خاصة.

وفي بعض الدول، قد تفرض رسوم على تقديم بعض أنواع الشكاوى المجددة حصرا، مثل الشكاوى المتعلقة بالضرائب أو الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وقد تفرض رسوم على الشكاوى التي لا تستوفي شروط معينة، مثل الشكاوى التي تعد غير جادة أو غير قانونية، و في بعض الحالات، قد تفرض رسوم على الشكاوى التي تتطلب خدمات إضافية، مثل خدمات الترجمة أو التحقيق.

وعندئذ تستعمل الرسوم لتغطية تكاليف معالجة الشكاوى، بما في ذلك تكاليف الموظفين والمعدات والخدمات الأخرى، كما قد تفرض الرسوم لضمان جدية الشكوى وتجنب إساءة استعمال نظام الشكاوى، و قد تستعمل الرسوم لتخصيص الموارد بشكل أفضل لضمان معالجة الشكاوى الأكثر أهمية.

ففي الولايات المتحدة الاميركية مثلا، تفرض رسوم على تقديم بعض أنواع الشكاوى، مثل الشكاوى المتعلقة بالضرائب أو الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وفي بعض الدول الآسيوية والاوروبية، تفرض رسوم على تقديم الشكاوى إلى المحاكم حصرا لقاء مبلغ رمزي.

ويجادل البعض بالقول، ان لفرض الرسوم على الشكاوى تأثير إيجابي، اذ قد يساعد في ضمان جدية الشكاوى وتخصيص الموارد بشكل أفضل، على حد وصفهم؛ فيما يتحدث آخرون عن النواحي السلبية لاستيفاء مبالغ من الشكاوى، اذ قد يؤدي ذلك إلى تقليل عدد الشكاوى المقدمة، لاسيما من قبل الأشخاص ذوي الدخل المحدود، وبالنتيجة بقاء كثير من المظالم والانتهاكات طي الكتمان.

العر اقيون وصراع إيران وإسر ائيل..

آراء الشباب تنقسم بين اهتمام ولا مبالاة

فيلي - خاص :

لأول مرة ومنذ سنوات لم تبث الشاشات الكبيرة في كوفيات ومقاهي العاصمة بغداد، مباريات تستقطب الشباب، فالعديد منها كانت تنقل صورة الكرة وهي تطير من مرمى إلى آخر، لكنها أصبحت خلال الأيام الماضية تبث تبادل إطلاق الصواريخ بين إسر ائيل و إيران.

ويبدو أن النزاع الراهن يحظى بمتابعة غير معهودة من الشباب لحرب الصواريخ والمسيرات من دون أن يخفي بعضهم غبطته بتوالي سقوط الصواريخ على مقر ا ت الكيان الصهيوني.

وتبث شاشات التلفزة مشاهد خراب ودمار ألفها المواطن العربي في قطاع غزة ولبنان وغيرها، وأثارت الحماسة الشباب حين رأوا هذه المشاهد في تل أبيب ومقرات إسرائيلية، ولم يتمكن كثيرون من إخفاء مشاعر الابتهاج في الأماكن العامة والشوارع ومواقع التواصل الاجتماعي، وأصبحت قضية ايران وإسرائيل في كل مكان في التاكسي والمقاهي والأسواق والمستشفيات

يقول الشاب علي سرحان (30 عاما) وهو سائق تكسي من المؤسف أن ظروف العراق لا تسمح له المشاركة في "هذه الحرب التي نأمل أن تتلقى فيها اسرائيل المزيد من الضربات الموجعة".

ويضيف في حديث لمجلة «فيلي»، أن "إسرائيل ارتكبت جرائم إبادة في قطاع غزة بدعم الولايات المتحدة والدول الغربية ولم يوقظ قتل الأطفال والنساء ضمير المجتمع الدولي الذي يخضع كليا لسياسات الولايات، مشيرا إلى أن العالم يقف الى جانب القوي ولم نره ينتصف للمظلومين والمحرومين ولم يحرك ساكنا إزاء أبشع الجرائم التي ارتكبها الكيان الصهيوني في أكثر من مكان".

وفي السياق نفسه تقول الشابة بان العكيلي إن "اسرائيل تتعملق لأنها لم تجد رادعا، وساعد انبطاح بعض الحكام العرب في تشجيعها على ارتكاب جرائم الابادة".

وتشير في حديثها للوكالة، إلى أن "حلم التوسع الاسرائيلي بتأسيس دولة تمتد من النيل إلى الفرات لا يوقفه التطبيع ولا المال والانبطاح العربي، ويبذل الكيان جهده بالتعاون مع أمريكا للتخلص من إيران بوصفها الدولة التي تتصدى بحزم لمشروعها التوسعي وتطالبها بإنهاء احتلالها فلسطين".

و تو ضح : "منذ نعومة ا ظفا ر نا شاهدنا الكيان

وهو يستبيح جميع الحرمات في فلسطين ويحتل الجولان في سوريا واحتل جنوب لبنان سابقا ولم يخرج من الجنوب بقرار دولي بل خرج بقوة المقاومة"، مؤكدة أن "المقاومة والتصدي ولغة السلاح هي اللغة الوحيدة التي تفهمها اسرائيل وهي الوحيدة القادرة على ردعه".

وتنوه، إلى أنه "قد يختلف البعض في العقائد والمواقف السياسية مع إيران، ولكن في

قضية النزاع مع إسرائيل فلا تصح المقارنة ولايجوز الحياد، ومن يحاول خلط الأوراق إما أن يكون قاصراً او مدفوع الثمن"، لافتة إلى أن "إيران لا تدافع عن نفسها الآن فقط، بل تدافع عن الشعب العربي والإسلامي المنتهك في فلسطين ولبنان، لذا فإن المعركة هي معركة دفاع عن المقدسات وعن الشعب الفلسطيني المحتل".

واشتعلت صفحات التواصل الاجتماعي بعد الرد الإيراني بالمنشورات "البوستات والستوريات والريلزات" التي تعكس سقوط الصواريخ على تل أبيب ومناطق اخرى.

وتابع نشطاء على "الفيسبوك" نشر صور مع تعليقات قصيرة عن مواقع سقوط الصواريخ والمسيرات الايرانية.

ويقول الناشط حسين السعيد: "تربطنا بالجارة إيران علاقات عقائدية وإنسانية إضافة إلى أن إيران دولة تتعرض لاعتداء من قبل اسرائيل".

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»: "ثمة البعض ممن يقاطعون إيران، إلا أن الوقوف على التل بهذه الحرب يعد بحد ذاته دعما للكيان الصهيوني".

وفي الضد من هذا التوجه الشبابي، ثمة شباب آخرون تأثروا بمقولات تفضل الحياد وترفض دعم أي طرف، لأن مصلحة العراق تقتضي بقائه بعيداً عن الصراع.

وتقول الشابة تبارك رضا، في حديث لمجلة «فيلي»، إن "الحرب بين اسرائيل وايران مجرد مسرحية يتبادل فيها الطرفان المصالح وهي تهدف إلى زعزعة استقرار المنطقة".

وتؤكد، أن "العراق خاض ما يكفي من الحروب وقدم تضحيات كبيرة، وقد سئمنا الحروب والشعارات ونريد أن نعيش حياتنا بشكل طبيعي".

وعلى شاكلة تبارك، يرى الشاب مرتضى الجبوري، أن "كلا من إيران وأمريكا لهما مصالح في العراق، وهما وجهان لعملة واحدة".

ويضيف لوكالتنا، أنه "لا ناقة للعراق ولا جمل بهذه الحرب، وعلينا ان نبتعد عنها فلا يهمنا سوى أمن العراق ".

ويعكس تباين آراء الشباب والتعاطي مع

الشابة تبارك:
"العراق خاض ما يكفي من الحروب وقدم تضحيات كبيرة، وقد سئمنا الحروب والشعارات ونريد أن نعيش حياتنا بشكل طبيعي".

باحث اكاديمي:
"انطلاقا من وعي الشباب وخلفياتهم التربوية تبرز مواقفهم إزاء الأحداث الجسيمة، وأن للمرجعيات الدينية تأثيراً كبيراً في تبني المواقف"

الأحداث الكبيرة، أزمة في وحدة الموقف الشعبي أزاء النزاع في المنطقة بحسب معنيين.

حيث يقول الباحث الأكاديمي في علم الاجتماع الدكتور محمد حريب، "تنبثق توجهات الشباب ومواقفهم من أفكار مسبقة وكثيراً ما يقعون تحت تاثير تصريحات أو شخصيات سياسية بسبب بساطة خبراتهم وقلة تجاربهم.

ويشير حريب، في حديث لمجلة «فيلي»، إلى أن "ثمة عوامل فكرية وعقائدية وتربوية وأخلاقية تسهم بشكل مباشر بتوجهات الشباب ومواقفهم واختياراتهم"، لافتا إلى "وجود عوامل مختلفة تحفز مشاعر هذه الفئة وتحدد مساراتها، ومنها المعتقدات الدينية والخلفيات الاجتماعية والتربوية والتي تخلق بيئة خصبة ومؤثرة لدى الشباب في التعاطي مع الأحداث واتخاذ موقف منها".

ويوضح، أن "تجارب الشباب العراقي ما تزال رخوة، بيد أن اندفاعهم وتشددهم يكون كبيراً بحكم العمر والتجربة، وأن شعور الشباب بالمسؤولية إزاء ذواتهم واسرهم ومجتمعهم والقضايا الكبيرة التي تحدث ترتبط بمجمل العوامل السابقة، وأن من الطبيعي أن يكون هناك تفاوت في الآراء والمواقف".

يؤكد حريب، انه "كلما كانت الاثار التربوية التي تربى عليها الشاب سليمة وايجابية، يكون تأثيرها كبيرا على الأشخاص، فيصبحوا أكثر التزاما وشعورا بالمسؤولية من غيرهم".

ويلفت إلى أنه "انطلاقا من وعي الشباب وخلفياتهم التربوية تبرز مواقفهم إزاء الأحداث الجسيمة، وأن للمرجعيات الدينية تأثيراً كبيراً في تبني المواقف".

ولا يخفى أن الشباب يمثلون بيئة خصبة لتلقي الأفكار وتبني الدفاع عنها، لهذا تحاول العديد من الجهات تركيز اهتمامها على هذه الفئة في محاولة استقطابها بشتى الوسائل بما في ذلك المال، وإن الشرائح الشبابية المنفلتة تكون أكثر استجابة للإغراءات التي تقدمها بعض الجهات التي تعمل على تدمير العقول وزرع السموم والأحقاد، وفق حريب.

فيلي - خاص:

منذ السابع من تشرين الأول 2023، تاريخ اندلاع عملية "طوفان الأقصى" التي نفذتها حركة حماس الفلسطينية ضد إسرائيل، شهدت المنطقة تحولات جذرية في قواعد الاشتباك والتحالفات، أطاحت بجميع الخطوط الحمر التي عرفناها سابقا.

الحرب بين ايران واسرائيل..

العراق في لجّة العاصفة والمخاطر تطال الأجواء والمسافرين

العراق في لجّة العاصفة والمخاطر تطال الأجواء والمسافرين

وتسببت العملية وما تبعها من حرب طاحنة على غزة، في تفكيك وهم الاستقرار الإقليمي، ودفعت الصراع الإسرائيلي-الإيراني إلى العلن، بعد سنوات من الحروب بالوكالة.

كما تغيرت موازين الردع بشكل ملحوظ، مع تصاعّد الدور المباشر لإيران وحلفائها في الميدان، سواء عبر جبهات جنوبي لبنان، أو العراق، أو اليمن؛ ثم ما تلا ذلك من هجمات شنتها اسرائيل في جنوب لبنان واليمن واغتيالات نفذتها ضد عناصر حماس لاسيما قتل زعيمها اسماعيل هنيه في العاصمة الايرانية طهران؛ وصولا الى استهداف إسرائيل من داخل العمق الإيراني ذاته، واختتمت التغيرات في الاحداث بإسقاط نظام بشار الاسد في سوريا الذي كان حليفا بارزا لايران.

لقد أعادت الأحداث خلط أوراق القوى الكبرى إذ باتت الولايات المتحدة أكثر انخراطا، لا دفاعا عن إسرائيل فقط، بل لحماية نفوذها في منطقة تتآكل فيها شرعيتها تدريجيًا أمام روسيا والصين؛ كما كشفت هذه التطورات هشاشة في المبادرات التقليدية عن احتواء صراع خرج عن السيطرة، ليدخل مرحلة إعادة رسم التوازنات، وربما الخرائط.

هذا ما يذهب إليه الدكتور هيثم الهيتي، أستاذ العلوم السياسية بجامعة إكستر البريطانية، في حديث لمجلة «فيلي»، اذ يرى أن ما يحدث الآن هو تنفيذ عملي لمشروع استراتيجي طويل الأمد تتبناه الولايات المتحدة وإسرائيل، "هذا ليس نزاعا طارئا بل جزء من إعادة هيكلة المنطقة، بدأت باغتيالات في حزب الله، وتمرّ حاليا عبر ضرب بنية القرار الإيراني، وستصل إلى العراق ولبنان".

وفي غضون المدة القليلة الماضية، تحوّلت أجواء الشرق الأوسط إلى ساحة حرب مفتوحة، اذ تتصدر إيران وإسرائيل مشهدا مشحونا بالصواريخ والاغتيالات والبيانات العسكرية، وسط جهود إقليمية ودولية متباينة في الشكل والمضمون لمحاولة احتواء التصعيد.

واثر وصول الاحداث الى ذروتها، قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب، في تصريحات مفاجئة، إن "اتصالات واجتماعات عديدة تجري الآن من أجل إحلال السلام بين إيران وإسرائيل"، قبل أن يضيف "أنا سأعقد اتفاقا كما فعلت مع الهند وباكستان... اجعلوا الشرق الأوسط عظيما مرة أخرى"، وحدد مهلة اسبوعين لاتخاذه موقف حاسم بشأن القصف بين اسرائيل وايران.

في هذا السياق، تقود السعودية مدعومة من دول الخليج وبتنسيق مع واشنطن وموسكو جهودا مكثفة لإحداث اختراق دبلوماسي، يسهم في وقف التصعيد ويفتح الباب لعودة طهران إلى طاولة المفاوضات، التي كانت قد بدأت في سلطنة عمان ثم انتقلت الى روما وكان مقررا لها ان تتواصل، قبل المواجهات العسكرية الحالية.

مصدر دبلوماسي مطلع قال لمجلة «فيلي»، إن "الرياض تسعى لاستعادة موقعها كقوة توازن في الإقليم، وتتحرك كوسيط بديل عن أدوار سابقة لقطر وسلطنة عمان في الوساطات بين طهران والغرب".

ويقول المحلل السعودي محمد هيودي أن "العدوان على إيران كان مفاجئا حتى للدول العربية، وهو ما يفسر بطء التحرك الإقليمي وغياب التنسيق السياسي الواضح"، مشيرا الى أن "إيران لن توقف الحرب الآن، بسبب حجم الضربة الإسرائيلية، إلى جانب تغيرات بنيوية تشهدها المنطقة تشمل النظام السوري، وتنامي نفوذ إسرائيل، وعودة واشنطن بقوة إلى ساحات الشرق الأوسط"، مضيفا أن هذا الواقع يُضعف أي محاولة حالية للوساطة قبل أن تنضج شروط التفاوض، على حد وصفه.

المحلل اللبناني جورج علم قال لمجلة «فيلي»، إن "السعودية تجري اتصالات موسعة مع واشنطن وطهران والقوى الأوروبية في محاولة للوصول إلى هدنة مؤقتة"، لكنه استدرك، أن "الأمم المتحدة لا تملك حرية الحركة من دون موافقة واشنطن، ما يجعل أي مبادرة دولية عرضة للتعطيل".

وهو ما يؤكده منير أديب، الخبير المصري في الشؤون الدولية والتطرف العالمي، الذي قال في حديث لمجلة «فيلي» "الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، كانت داعما مباشرا لإسرائيل في عدوانها على إيران وسوريا ولبنان، وتغض الطرف عن خروقاتها المتكررة للقانون الدولي". ويضيف أديب أن "ترامب نفسه صرّح بأنه كان على علم مسبق بالهجوم على إيران، مما يعني أن الضربة تمت بتنسيق مباشر، وفي ظل مباركة أوروبية صامتة".

ويتابع "هذا يكرّس تآكل النظام الدولي، ويؤكد أن الأمم المتحدة لم تعد أكثر من مؤسسة شكلية تدار من قبل القوة الأميركية، بينما تستخدم مفاهيم كالإرهاب والسيادة كأدوات انتقائية".

اما الدكتور هيثم الهيتي فيحذر في حديثه لمجلة «فيلي»، من أن "المنطقة أمام سيناريوهين فقط: إما أن تتراجع إيران وتوافق على التفاوض بعد أن فقدت بعض أدوات مشروعها النووي والعسكري، أو أن تنزلق البلاد إلى اضطرابات داخلية، تشمل تحركات كوردية وتمرد في الأحواز، تؤسس لموجة تقسيم جديدة في الشرق الأوسط".

وفي خضم الاحداث برزت اشكالية سيادة العراق على اجوائه واراضيه، بعد ان صار معبرا للصواريخ والطائرات من كلا الجانبين الايراني والاسرائيلي.

و يرى الخبير الأمني عدنان الكناني أن الولايات المتحدة هي من سمحت للطائرات الإسرائيلية باستعمال الأجواء العراقية لاستهداف إيران،

الدكتور هيثم الهيتي
أستاذ العلوم السياسية/جامعة إكستر البريطانية

عدنان الكناني
خبير أمني

مشيرا إلى أن واشنطن تهيمن فعليا على الأجواء العراقية في مخالفة صريحة للاتفاقيات الدولية، على حد قوله.

وتحدث الكناني، قائلا لمجلة «فيلي»، إن مجلس الأمن لن يدين إسرائيل، لا في عدوانها على غزة ولبنان، ولا في اختراقها لأجواء العراق، موضحا أن هذا المجلس خاضع كليا للإرادة الأميركية، بحسب تعبيره.

ووصف الشكوى العراقية بأنها "مجرد إجراء روتيني وذر للرماد في العيون"، داعيا إلى ردع عملي ميداني عبر استخدام المنظومات الدفاعية الجوية المتوفرة، وإلا ستستمر الانتهاكات بلا توقف، بحسب قوله.

لقد ادت المواجهات بين ايران واسرائيل الى التأثير المباشر على حياة كثير من العراقيين ومنهم من اطلق عليهم "العالقون" في الدول الاخرى وفي الحدود، بسبب انقطاع سبلهم اثر توقف حركة الطيران بسبب الحرب.

عند الحدود العراقية الإيرانية أعرب عدد من المواطنين العراقيين العائدين من دول الجوار عن استيائهم من ارتفاع مبالغ "أجور النقل"، مشيرين إلى "غياب أي تنظيم رسمي أو رقابة" على حركة النقل عند المنافذ الحدودية.

في غضون ذلك، اتخذت السلطات العراقية إجراءات لتأمين نقلهم إلى العراق عبر المنافذ البرية، فيما قررت إعادة فتح الأجواء في المنطقة الجنوبية لحركة الطائرات الهابطة والمغادرة إلى مطار البصرة الدولي في مدة النهار فقط، بعد إغلاق احترازي كامل نتيجة التوترات الأمنية الإقليمية، والامر قابل للتغيير بحسب تداعيات الحرب.

وأدى ازدياد الطلب على النقل البري إلى ارتفاع أسعار أجور الركاب، اذ تقول المواطنة أم تبارك من بغداد، في حديث لمجلة «فيلي»، إنها وصلت مؤخرا من تركيا، لكنها فوجئت بمطالبة أحد السائقين بمبلغ 150 دولارا مقابل نقلها إلى بغداد.

من جانبها، أوضحت أم حسن، وهي من محافظة كربلاء، أنها عادت من مدينة قم الإيرانية عبر منفذ مهران، وقالت: "طلب مني 300 دولار مقابل سيارة أجرة من قم إلى المنفذ، برغم أن الأجرة المعتادة كانت سابقا 100 دولار فقط".

في المقابل، أكد بعض السائقين تواجد حالات إنسانية يجري التعامل معها بتعاون وتكافل.

وبهذا الشأن، قال السائق أبو علي، من محافظة واسط، لمجلة «فيلي»، إن "النقل الداخلي يجري بشكل اعتيادي، وغالبية السائقين يتعاونون مع العائدين، وحدث معي أنني أوصلت عائلة كاملة إلى إحدى محافظات الوسط مجانا، بعد أن نفدت أموالهم خلال طريق العودة".

وكالعادة يشتكي عديد المسافرين من غياب الخدمات الأساسية؛ إلى ذلك، طالب المواطنون الجهات المعنية، وخصوصا وزارة النقل وسلطات المنافذ، بتوفير وسائل نقل منظمة وبأسعار عادلة، وتشكيل فرق رقابية ميدانية لمنع الاستغلال وضمان عودة كريمة وآمنة لجميع المسافرين.

من جهتها قالت وزارة النقل على لسان مدير الشركة العامة لإدارة النقل الخاص، إحدى تشكيلات الوزارة، أحمد الموسوي، لمجلة «فيلي»، ان وزارة النقل شكلت لجانا ومفارز لمتابعة عملية النقل وتحديد الأجور وعدم تجاوز حد التسعيرة المحددة، وهناك غرامات مالية للمخالفين، لذلك هناك إدارة وتنظيم لعمليات النقل كافة.

وكان رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة البصرة، عقيل الفريجي، قد صرح لمجلة «فيلي»، بالقول إن "منفذ الشلامچة الحدودي يشهد نشاطا متزايدا ومنتظما في حركة المسافرين والتجارة بسبب ظروف الإغلاق الجوي".

الهيتي: "هذا ليس نزاعاً طارئاً بل جزء من إعادة هيكلة المنطقة، بدأت باغتيالات في حزب الله، وتمرّ حالياً عبر ضرب بنية القرار الإيراني، وستصل إلى العراق ولبنان".

الكناني: " الشكوى العراقية مجرد إجراء روتيني وذر للرماد في العيون، لابد من ردع عملي ميداني عبر استخدام المنظومات الدفاعية الجوية المتوفرة، وإلا ستستمر الانتهاكات بلا توقف".

قسوة الشرطة العراقية ..

بين التلقين السياسي وانعدام ثقافة حقوق الإنسان

فيلي - خاص :

شهدت الاحتجاجات العراقية في تشرين الأول عام 2019 مقتل مئات وجرح ألوف المتظاهرين المدنيين، في وضع وصف بالفريد من نوعه تشهده تظاهرات سلمية معاصرة؛ وبرغم أن المتظاهرين الذين نزلوا الى ساحة التحرير ببغداد ومدن عراقية كانت مطالبهم في البداية تتعلق بتوفير الخدمات، وتحسين الواقع المعيشي، وتوفير الوظائف للعاطلين، والقضاء على ظاهرتي البطالة والفساد المالي والإداري في دوائر الدولة ومؤسساتها، فانها جوبهت بقسوة مطلقة منذ اليوم الأول.

وابتداء من يوم الثلاثاء الاول من تشرين الاول 2019، كشف مصدر طبي أن حصيلة تظاهرات بغداد وحدها بلغت 4 قتلى وأكثر من 700 إصابة بحالات اختناق وجروح، بينها حالات خطرة، نتيجة استعمال القوى الأمنية الرصاص الحي وخراطيم المياه وقنابل الغاز. لقد حاولت الحكومة تسويغ أعمال القتل والاصابة التي طالت الألوف باحالتها الى ما اسمته "طرف ثالث" في حين ان الباحثين المهنيين حملوا الاجهزة الامنية من الشرطة وجهاز مكافحة الشغب المسؤولية المباشرة. لقد واصلت القوى الامنية العراقية استعمال اقصى درجات القمع ضد المدنيين، وحديثا في 1 حزيران 2025 قالت نقابة المهندسين ان المهندسين، الذين تظاهروا للمطالبة بالتعيين تعرضوا لاعتداءات من القوات الأمنية في محافظة البصرة، واقرت شرطة البصرة بذلك في بيان قالت فيه انه "تم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المتسببين الذين كانت لهم ردة فعل باستخدام القوة غير المسموح بها".

وقبل ذلك في نيسان 2025 هاجمت الشرطة تظاهرات التدريسيين المطالبين بتعديل رواتبهم وتأمين مطالب اخرى، وتداول ناشطون صورا من موقع التظاهرات بمدينة الناصرية أظهرت تعرض عدد من التربويين لاعتداءات بدنية، مع ظهور بقع دماء في المكان، فيما ظهرت عين معلمة كبيرة في السن شاركت في الاحتجاجات وهي مدماة.

فلماذا تلجأ الاجهزة الامنية في العراق الى العنف كإجراء رئيس في التعامل مع المدنيين بشتى تنوعهم؟

لقد شهدت مواقع التواصل الاجتماعي اتهامات لعموم الشرطة العراقية بان افرادها قساة بطبيعتهم، وقال بعض المدونين ان ذلك يحدث منذ العهد الملكي وحتى الآن، فسرعان ما تلجأ القوى الامنية الى الضرب غير معنية بحقوق الإنسان او الرحمة بحسب تعبيرهم.

قسوة الشرطة العراقية ...

إن الفارق الكبير في تعامل الأجهزة الأمنية مع الاحتجاجات والتظاهرات بين الدول الديمقراطية ومعظم بلدان الشرق الأوسط، ومنها العراق، هو ملاحظة مؤلمة ومثيرة للتساؤل.

ففي فرنسا مثلا، وفي احتجاجات "حركة السترات الصفر" التي شارك فيها مئآت الوف السكان وبلغت ذروتها في عامي 2018-2019، وتواصلت حتى عام 2022، وردت تقارير عن وفيات مرتبطة بها حتى نهاية الاحتجاجات في ذلك العام، إذ ذكرت المصادر أن 11 شخصا، من بينهم 3 من السترات الصفر، لقوا حتفهم في حوادث سير ناجمة عن حواجز الطرق التي أقاموها، كما توفي اثنان آخران بسبب مشكلات قلبية لا علاقة لها مباشرة بالاحتجاجات، وتوفيت امرأة إثر صدمة جراحية بعد إصابتها بقنبلة غاز مسيل للدموع، حدث هذا برغم ان كثيرا من المحتجين مارسوا درجات عنف كبيرة وهاجموا مراكز للشرطة واصيب عدد كبير من ضباط الشرطة وافرادها.

الوقائع التي عايشناها وشاهدناها في احتجاجات تشرين الأول 2019 في العراق، وما سبقها وما تبعها من أحداث مؤسفة بمهاجمة التظاهرات الاحتجاجية السلمية، تثير تساؤلات جدية بشأن الأسباب الكامنة وراء هذا العنف المفرط.

تتعدد الأسباب المحتملة لتعامل الشرطة والقوى الأمنية بقسوة في العراق، التي تفسر لجوء الشرطة والقوى الأمنية إلى استعمال القوة المفرطة منذ بداية الاحتجاجات، ولكنها تتمحور حول غياب ثقافة حقوق الإنسان والتدريب على التعامل مع التظاهرات السلمية، ففي كثير من الأحيان، يفتقر أفراد الأجهزة الأمنية إلى التدريب الكافي على كيفية التعامل مع التظاهرات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

فبدلا من التركيز على حماية المتظاهرين وتيسير حقهم في التعبير السلمي، يجري التركيز على قمع أي شكل من أشكال المعارضة.

هذا النقص في التدريب ينعكس على طريقة التعامل، اذ يصبح استعمال القوة هو الخيار الأول بدلا من التفاوض والاحتواء.

و غالبا ما تكون الأجهزة الأمنية في العراق وفي دول اخرى أداة بيد أنظمة سياسية تسعى إلى الحفاظ على قبضتها على السلطة بأي ثمن، في مثل هذه البيئات، يجري تلقين القوى الأمنية، ان أي احتجاج هو تهديد للاستقرار ويجب قمعه، حتى لو كان سلميا ومطالبا بحقوق مشروعة، وكذلك فان أفراد ومجموعات تحمل أيديولوجيات سياسية أو دينية انتمت الى سلك الشرطة، فتأخذ معها أفكارها العنيفة لتمارسها بحق المحتجين، بحسب مختصين.

وقد ينبع عنف الشرطة من شعور الأجهزة الأمنية بالخوف من فقدان السيطرة إذا سمح للاحتجاجات بالانتشار أو تحقيق مطالبها؛ هذا الخوف يدفعهم إلى استعمال القوة لردع مزيد من التظاهرات وإرسال رسالة بأن أي محاولة للتغيير تقابل بالقوة.

و عندما يدرك أفراد القوى الأمنية أنهم لن يحاسبوا على تجاوزاتهم واستعمالهم المفرط للقوة، فإن ذلك يشجعهم على تكرار هذه الممارسات، اذ ان غياب الشفافية والمساءلة القضائية يخلق بيئة يزدهر فيها الإفلات من العقاب.

وقد تكون بعض القوى الأمنية مدربة على التعامل مع التهديدات العسكرية أكثر من التعامل مع المدنيين؛ هذا التدريب، فضلا عن التسليح المفرط، يجعلها تستعمل وسائل عنيفة وغير مناسبة لفض التجمعات السلمية.

ويمكن أن تكون ثقافة العنف المتجذرة في المجتمع، نتيجة للصراعات والاضطرابات المتكررة، عاملا يسهم في سلوك الأجهزة الأمنية، اذ قد ينظر البعض إلى استعمال القوة كحل اعتيادي للمشكلات؛ وقد يفتقر بعض أفراد القوى الأمنية إلى الوعي الكافي بالدستور والقوانين التي تضمن حق التظاهر السلمي وحماية المتظاهرين، وهذا النقص في الوعي يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات غير مقصودة أو متعمدة.

يمكن القول إن الشرطة والقوى الأمنية في كثير من بلدان الشرق الأوسط "ومن بينها العراق" تفتقر إلى ثقافة حقوق الإنسان بالقدر الكافي، بخاصة فيما يتعلق بالتعامل مع التظاهرات السلمية؛ هذا النقص قد لا يعني بالضرورة سوء نية فردية من جميع الضباط والمراتب، بل هو نتيجة لمجموعة من العوامل الهيكلية والمؤسسية، من ذلك

غياب التعليم المستمر والتوعية، اذ لا تتواجد برامج تعليم وتوعية مستمرة لأفراد الأمن بشأن مبادئ حقوق الإنسان وأهمية احترامها في أثناء أداء الواجب،

وان الثقافة في داخل هذه المؤسسات الأمنية قد لا تعطي الأولوية لحقوق الإنسان بقدر ما تعطيها للاستقرار أو الحفاظ على النظام.

وان عدم تواجد مؤسسات رقابية فعالة ومستقلة لمراقبة أداء القوى الأمنية والتحقيق في الانتهاكات يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

وقد يجري تلقين الأفراد رسائل سياسية تعد المتظاهرين "مخربين" أو "أعداء"، مما يسوغ استعمال القوة ضدهم.

إن معالجة هذه المشكلة تتطلب جهودا متعددة الأوجه، تبدأ من إصلاح الأنظمة السياسية لضمان ديمقراطية حقيقية وتحترم الحقوق والحريات، كما يتطلب الأمر إصلاحات جذرية في داخل الأجهزة الأمنية، تشمل إعادة هيكلة التدريب ليركز على حقوق الإنسان، وتطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة، وتوفير برامج دعم نفسي لأفراد الأمن للتعامل مع الضغوطات من دون اللجوء للعنف.

إن بناء ثقافة احترام حقوق الإنسان في مؤسسات الدولة هو السبيل الوحيد لضمان أن تكون الأجهزة الأمنية حامية للشعب لا قامعة له.

« يجري تلقين القوى الأمنية، ان أي احتجاج هو تهديد للاستقرار ويجب قمعه، حتى لو كان سلميا ومطالبا بحقوق مشروعة » ..

« ثقافة العنف المتجذرة في المجتمع، نتيجة للصراعات والاضطرابات المتكررة، عاملا يسهم في سلوك الأجهزة الأمنية، اذ قد ينظر البعض إلى استعمال القوة كحل اعتيادي للمشكلات ».

شارع جسور الأجيال في الرمادي..

أشجار تحمل أسماء العراق وتثمر تعايشاً

في قلب مدينة الرمادي مركز محافظة الأنبار، وتحديداً في أحد أحيائها الهادئة، يمتد شارع ليس كغيره من الشوارع. أطلق عليه السكان اسم "شارع جسور الأجيال"، لكنه لا يربط بين منطقتين جغرافيتين فقط، بل بين العراقيين من شمالهم إلى جنوبهم، ومن غربهم إلى شرقهم.

في منتصف الشارع، اصطفت أشجار صغيرة زرعها أبناء المدينة، وكل واحدة منها تحمل اسم محافظة من محافظات العراق، مشهد بقدر ما هو بسيط، بقدر ما يعكس رسالة عميقة، أن الرمادي، بعد سنوات من الحرب والانقسام، تمد يدها للجميع، وتدعو إلى التعايش ونبذ الفرقة.

يعود إطلاق المبادرة إلى مجموعة من شباب المدينة الذين قرروا أن يتركوا بصمتهم عبر عمل رمزي يعكس رؤيتهم لعراق موحد، فبدلاً من الشعارات، حملوا المعاول، وبدأوا بغرس الأشجار في الشارع.

يقول الناشط المدني محمد صبار، لمجلة «فيلي»، إن "الفكرة تشير إلى كيفية التعبير عن الرفض لخطابات الكراهية، ونحن بحاجة إلى فعل يتجاوز الخطاب، يحمل رسالة للمجتمع كله، فكانت الأشجار هي الجسر، أن تحمل كل شجرة اسم محافظة عراقية، كأن نزرع العراق كله هنا في الرمادي".

أما بالنسبة لسكان الشارع، فلم تكن المبادرة مجرد حملة بيئية، بل تحوّلت إلى ما يشبه الهوية الجديدة للمنطقة.

وتقول أم عمر، وهي ربة منزل تسكن أحد البيوت المطلة على الشارع "صحيح أن الأشجار ما زالت صغيرة، لكن مجرد رؤيتها مزروعة على امتداد الشارع يعطينا شعورًا بالأمل".

وتضيف السيدة لمجلة «فيلي»: "كل شتلة باسم محافظة، وكأننا نستقبل العراق كله هنا في الرمادي، الأطفال يسألون عن أسماء المحافظات، ويتعلمون عنها من خلال الأشجار، هذه المبادرة زرعت فينا إحساساً مختلفاً، حتى لو لم تكبر الأشجار بعد".

بعض المشاركين في الحملة تعمدوا اختيار أشجار من أنواع محلية تشتهر بها مدن عراقية أخرى، وكأنهم يعيدون رسم خريطة العراق بالنباتات.

يقول علي خالد الفهداوي، أحد المتطوعين لمجلة «فيلي»: "نحن جيل يريد أن يعرف بصنع الحياة، لا الخراب. رمزياً، كل شجرة تمثل محافظة، لكن فعلياً، كل شجرة تمثل حكاية أمل نزرعها في مدينتنا".

ولا تمر سيارة أو عابر إلا ويلتقط صورة للشارع، الذي تحوّل تدريجياً إلى معلم محلي، يتداوله ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي. وبينما لا تزال التحديات الأمنية والسياسية قائمة في العراق، يظهر هذا الشارع الصغير كضوء في نفق طويل.

ويأمل سكان الرمادي أن تنتقل هذه التجربة إلى مدن عراقية أخرى، لتكون الأشجار جسوراً حقيقية، تربط لا تفصل، وتوحد لا تفرّق.

الذكاء الاصطناعي والدراما العراقية..

صراع بين تطور التقنية السريع وبطء الواقع

فيلي - خاص:

دخلت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في العديد من الأعمال السينمائية والدرامية في العديد من دول العالم ومنها الدول المجاورة، حيث استفادت هذه الدول من هذه التقنية خاصة في صناعة الدراما وافلام السينما، وتغيرت من خلال تلك الأشكال النمطية للأعمال الفنية على مستوى الانتاج والاخراج.

وعلى الرغم من انتشار الذكاء الاصطناعي ودخوله في مفاصل إنتاج الأفلام والمسلسلات، إلا أن تعامل الدراما والسينما العراقية مع هذه الظاهرة لا يزال خجولاً ومحدوداً للغاية.

ويرى بعض المعنيين أن ادخال الذكاء الاصطناعي في الدراما العراقية يفسد الواقعية التي تقوم عليها معظم الأعمال المحلية، ويجب التعامل مع هذه الميزة بحذر شديد من اجل الحفاظ على اصالة وهوية الدراما العراقية.

ويذهب آخرون إلى أهمية تحديث الإنتاج الفني العراقي والاستفادة من معطيات التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، بغية مواكبة التطورات العالمية في مجال الإنتاج الفني.

ويؤكد فنانون أن الدراما العراقية على مستوى النص والإخراج بقيت بعيدة عن الحداثة وعن استخدام الذكاء الاصطناعي ما يجعلها تقبع في ذيل القائمة بالمقارنة مع الدول المجاورة التي أنتجت دراما و أفلاماً باستخدام متقن للذكاء الاصطناعي وحصدت جوائز عالمية في المهرجانات الدولية.

وبهذا الصدد يؤكد المخرج زيد شكر، أن "الدراما العراقية لم تستفد حتى الآن من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي إلا بحدود ضيقة للغاية وتقتصر على ترتيب النص وحسب".

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "الأعمال الفنية العراقية تحتل المرتبة الأخيرة على مستوى دول المنطقة، لأنها ما تزال تعمل بمحلية من ناحية الفكر والإنتاج والإخراج".

ويشير إلى "وجود محاولات خلال العامين الأخيرين للاستفادة من التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي من قبل بعض المؤلفين في كتابة سيناريو أعمالهم".

وينوه شكر أيضاً إلى أنه "يوجد لدى بعض المخرجين الشباب محاولات شخصية تسعى لصناعة أعمال فنية تمتلك الجودة من حيث الصورة وأداء الممثلين والموسيقى والمونتاج باستخدام الذكاء الاصطناعي، إلا أن هذه المحاولات فردية ولا تشكل منافسة مع الدراما الخليجية لأنها محدودة من جهة، ومن جهة أخرى لا يوجد تسويق صحيح للدراما العراقية يجعلها تدخل في إطار المنافسة".

وبالضد من ذلك يذهب بعض النقاد إلى أن العراق يستخدم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي منذ سنوات، وقد قطعت الدراما المحلية باستخدام الذكاء الاصطناعي شوطا لا بأس به على مستوى التقطيع الصوري.

وفي هذا الإطار، يقول الناقد الفني صدام هاشم، في حديث لمجلة «فيلي»، إن "السينما والدراما العراقية تستخدم الذكاء الاصطناعي من خلال عمليات المونتاج الرقمية".

ويلفت إلى أن "التطور الصوري الخاص في الدراما العراقية هو نتاج الذكاء الاصطناعي".

ويضيف: "لا يمكن للدراما العراقية الاندفاع بعيدا بمغامرة استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل أوسع بسبب طبيعة الأعمال العراقية الواقعية التي تحاكي الفرد العراقي".

ويؤكد، انه "بالإمكان استخدام الذكاء

الذكاء الاصطناعي والدراما العراقية..

الاصطناعي في أعمال الخيال العلمي وفي مواضع محددة في السينما والأعمال الدرامية، بيد أن ثمة أحداث كثيرة شهدها العراق شكلت منعطفات حادة ومواضيع درامية مهمة تم إنتاجها وإخراجها بشكل رائع، وهي ليست بحاجة إلى الذكاء الاصطناعي".

ويوضح، أن "الآونة الأخيرة شهدت تطوراً كبيراً ومبهراً على صعيد عدد الأعمال العراقية التي تم إنتاجها، ومنها الدرامي والسينمائي، ويعكس هذا الكم من الأعمال الفنية قدرة العراق على الخروج من طور الناشئ إلى طور المنافس".

ويتابع، أن "الدراما العراقية تواكب التطورات التكنولوجية التي تدخل في الحياة اليومية وتقتنص منها موضوعات اجتماعية مهمة، وقد طرحت في هذا السياق العديد من الأعمال الفنية، وجميعها تدل على الانفتاح الفكري للدراما والسينما العراقية مع العالم".

وأثار دخول الذكاء الاصطناعي في عالم الفن والسينما ردود أفعال عالمية بين مؤيد ومعارض، ففي الوقت الذي يرى البعض في الذكاء الاصطناعي بأنه مجرد موضة عابرة، يرى آخرون أن على الإنتاج الفني أن يتكيف مع الذكاء الاصطناعي لأنه يضيف جمالية إلى المقاطع الصورية والمونتاج والإخراج، ولا مناص من استخدامه.

ويشير فنانون عراقيون إلى أن الدراما العراقية لم تستفد حتى الآن من ميزة الذكاء الاصطناعي المتاحة لصناع الدراما في العالم.

ويؤكد الفنان محمود أبو العباس، أن "العديد من دول العالم استخدمت التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في الأعمال الفنية، لكننا في العراق لم نخط بعد خطوات جريئة بهذا المجال".

ويضيف في حديثه لمجلة «فيلي»، أن "الدراما العراقية شهدت خلال السنوات القليلة الماضية حركة دؤوبة، ولو تواصل الدعم المادي والمعنوي من الجهات الرسمية فيمكن تقديم أعمال فنية قادرة على المنافسة وتحقيق نتائج جيدة"، منوها إلى أن "معدلات انتاج الدراما العراقية في ازدياد مطرد سنوياً، وأن عدد الأعمال الدرامية التي أنتجت العام الماضي وصلت إلى 26 عملا".

ويلفت أبو العباس إلى "وجود العديد من المنصات وشركات الإنتاج التي ساهمت بصناعة دراما جيدة، لكنها لم تنفتح بعد على معطيات الحداثة واستخدام الذكاء الاصطناعي الذي يمنح العمل الفني الجمال والدلالات المختلفة".

ويتابع، أن "إنتاج الأعمال الدرامية لم يعد يقتصر على شهر رمضان فقط، فبعض القنوات الفضائية تعمل بشكل متواصل على إنتاج أعمال درامية، فضلا عن منحة رئيس مجلس الوزراء المخصصة لإنتاج الدراما، وكل ذلك له مردود إيجابي على واقع الإنتاج الدرامي".

بدوره، يقول الفنان مازن محمد مصطفى في حديث لمجلة «فيلي»، إن "الذكاء الاصطناعي ظاهرة جديدة وتحتاج إلى دراية ومهارة عالية بغية توظيفها في الدراما العراقية، وهذا ما لم يحصل حتى الآن، لأن تجارب الذكاء الاصطناعي في الدراما العراقية بقيت محدودة في إطار تجارب شخصية لفنانين شباب دون أن تأخذ الاهتمام الحقيقي من المخرجين".

ويضيف مصطفى، أن "المتلقي العراقي اعتاد مشاهدة أعمال فنية واقعية، أما الأعمال الافتراضية التي يقدمها الذكاء الاصطناعي فقد لا تنسجم مع المزاج الاجتماعي المحلي، وربما لهذا السبب لم يغامر المخرجون في استخدام هذه الميزة المهمة".

ويشدد على أهمية "انفتاح الدراما العراقية على استخدام التقنيات التي توفرها التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي، ولكن يجب أن يتم ذلك بوعي ومسؤولية، لأن انفتاح التجارب المحلية على التجارب العالمية والاستفادة من التكنولوجيا الرقمية بشكل مدروس، لا يفقد الدراما العراقية واقعيتها وخصوصيتها المحلية".

ويشير إلى أنه "شاهدت مؤخراً عملاً فنياً افتراضياً باستخدام الذكاء الاصطناعي، وانسحبت ميزة الذكاء على جميع أدوات ذلك العمل بما فيها الممثل، وقد يكون هذا الشيء صادما للبعض، إلا أن المحاولة والتجريب أمر مشروع إن تم بوعي وإدراك لمسؤولية الفن وأهمية الحفاظ على هوية وأصالة الدراما العراقية".

> "وجود العديد من المنصات وشركات الإنتاج التي ساهمت بصناعة دراما جيدة، لكنها لم تنفتح بعد على معطيات الحداثة واستخدام الذكاء الاصطناعي الذي يمنح العمل الفني الجمال والدلالات المختلفة"

وبين أن "بعض شركات الإنتاج أصبحت تستورد مخرجين ومديري تصوير من الخارج بهدف إنتاج أعمال درامية عراقية، وهذا أمر مؤسف، لأن العراق كان من الدول السباقة في المنطقة لإدخال التكنولوجيا والحداثة والأدوات المتطورة في صناعة الدراما"، منوها، إلى أن "نجاح الأعمال الفنية المحلية مرهون ببراعة الاشتغال عليها وآليات عرض الأحداث وتناولها، وكل ذلك بحاجة إلى دراسة عميقة ودراية كبيرة وإحاطة كاملة بالتقنيات الحديثة وبميزة الذكاء الاصطناعي بغية مواكبة تطور الإنتاج الفني في المنطقة".

أما المخرج ازهر خميس، فيقول في حديثه لمجلة «فيلي»، إن "الدراما العراقية تعكس الأحداث والتغييرات السريعة في العالم من خلال مواضيعها وتقنياتها".

ويضيف، "اعتادت الدراما المحلية على تناول قضايا اجتماعية وسياسية معاصرة، واستخدام التكنولوجيا المتطورة في صناعة العروض التلفزيونية".

ويلفت إلى "نجاح الدراما بنقد الواقع وتسليط الضوء على القضايا السياسية ما يجعلها تلاقي رواجاً لدى الجمهور المحلي بغض النظر عن الأدوات والتقنيات المستخدمة بهذه الأعمال، والتي يتعامل بعضها بالفعل مع الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية ولكن بشكل محدود لا يؤثر على واقعية الأعمال الدرامية".

وتؤدي العديد من العوامل المختلفة دوراً في تحديد موقع السينما والدراما العراقية بالمقارنة مع الدول المجاورة، إذ تتأثر صناعة السينما والدراما بعوامل عديدة، منها الدعم الحكومي والبنية التحتية والعقبات القانونية وغير ذلك، ما يعني أن تطور الدراما يرتبط بشكل مباشر بالمؤثرات الخارجية، ولعل ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى انكماش الأعمال الفنية العراقية وعدم المغامرة بإدخال التكنولوجيا الرقمية والذكاء الاصطناعي في الدراما المحلية إلا بحدود ضيقة للغاية.

الفنان محمود أبو العباس

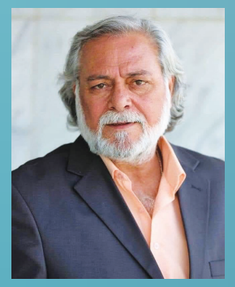

الفنان مازن محمد مصطفى

المخرج ازهر خميس

تأثرت بمتغيرات الحياة..

الموسيقى العراقية من الأصالة إلى هز الأكتاف

فيلي - خاص:

رغم ما تمتاز به الموسيقى العراقية، لكن، تأثرت كثيرا بتحولات المجتمع والحياة، وباتت عرضة للآثار السلبية، ما أفقدها الكثير من مميزاتها وشجنها ومقاماتها، وهذا التحول، وفقا لمتخصصين بدأ من تسعينيات القرن الماضي، حيث كان الهدف هو "التعبئة" قبل أن تصبح اليوم مهمتها "هز الأكتاف" فقط.

ويرتبط تاريخ العراق بإرث موسيقي يعود الى أزمان بعيدة، وتطورت الموسيقى خلال فترات مختلفة خاصة بعد دخول آلة العود وإضافة الوتر الخامس له، فضلاً عن تطور الايقاع والمقام العراقي.

ولعل فترة العشرينيات من القرن الماضي، كانت الأبرز، حيث شهدت ظهور العديد من المطربات، وفي فترة لاحقة رفد ملحنون مثل عباس جميل وناظم نعيم ومحمد نوشي وكوكب حمزة وجعفر الخفاف وطالب القرغولي، الموسيقى العراقية بألحان ما تزال عالقة للآن في الذاكرة.

تغيرات اجتماعية وسياسية

وتؤشر التحولات التي شهدتها الموسيقى العراقية جملة من التغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية، وفي جميع هذه التحولات تبقى الأنغام الحزينة علامة فارقة للموسيقى العراقية.

ويقول الموسيقار محمد الخزعلي، لمجلة «فيلي»، إن "الأنغام الحزينة تعد من أهم سمات الموسيقى العراقية وتندرج ضمن الروحية المشحونة بالعواطف الحارقة للمجتمع، وهو ما نجده واضحاً في النغم العراقي من خلال المقامات مثل البيات والسيكاه واللامي والحجاز وغيرها".

ويضيف، أن "الموسيقى والأغنية العراقية شهدت تحولات كبيرة، وخير دليل ذلك هو ما انتجته بمرحلة السبعينيات من القرن الماضي التي امتازت بعذوبة الاصوات وحلاوة اللحن وجمال الكلمات، لدرجة ان الأغنية العراقية احتلت موقع الصدارة بين الأغاني العربية بعد مصر".

ويشير الخزعلي، إلى أن "الأغنية السبعينية احتوت على أهم مقومات وركائز الأغنية، من كلمات ولحن وتوزيع وصوت شجي، لكنها تراجعت بعد ذلك وانحرفت عن مسار الأطر اللحنية المدروسة وعن أصالة اللحن العراقي، فأنتجت كلمات تخدش الحياء، وفقدت المفردات المهذبة والبناء اللحني، ولم يتبق منها سوى الحان طائشة".

ويوضح، أن "الظروف الصعبة التي عاشها العراق والتحولات الحادة في البيئة الاجتماعية ساعدت على تردي الموسيقى وتراجعها، إلا أن ثمة ومضات موسيقية مشرقة لاتزال فاعلة، وهي المعول عليها في الحفاظ على اصالة الموسيقى العراقية، مثل الفرقة السمفونية وفرقة طيور دجلة بقيادة المايستروعلاء مجيد، التي تسهم بإعادة التراث الموسيقي بشكل جميل من خلال ما تقدمه من عروض، فضلا عن جهود نقابة الفنانين وجمعية الموسيقيين العراقيين ودورهما في تقديم نصوص لحنية عراقية ترقى إلى مستوى الذائقة".

إرث صوفي

وشهد القرن العشرين، ثورة موسيقية بعد تحدي ملحنين مثل إيجور سترافينسكي وأرنولد شوينبيرج النغمات والإيقاعات التقليدية، وظهرت موسيقى الجاز والبلوز والروك، والموسيقى الإلكترونية كأنواع تؤثر على المشهد الثقافي وتعكس التغيير.

وأدى ظهور التقنيات إلى إحداث ثورة في صناعة الموسيقى التي اصبحت متنوعة وتتأثر بالتكنولوجيا وبتنوع الثقافات، وأصبح إنتاج الموسيقى والوصول لها أكثر سهولة من أي وقت مضى بسبب الإنترنيت والمنصات الرقمية.

ويؤكد ناصر جمال، عضو الفرقة الموسيقية الوطنية، لمجلة «فيلي»، إن "موسيقى بلاد وادي الرافدين لها العديد من المميزات التي تجعلها مختلفة عن الالوان الموسيقية في جميع انحاء العالم".

ويضيف جمال، أن "الموسيقى العراقية تمتاز بتنوعها الثقافي التراثي، ويعكس تعدد أشكالها هذا التنوع، ويرجع بعضها في الاصل الى المقام وموسيقى الريف، اضافة الى تعدد

الموسيقى العراقية من الأصالة إلى هز الأكتاف

اشكال الايقاعات التي تقدم في العراق حصرا، كايقاع الجوبي والمربع والايقاع الجنوبي".

ويشير إلى أن "جميع هذه الايقاعات عراقية وغير موجودة في بلدان العالم، وان العراق يمتناز بإرث موسيقي ضخم هو بالأصل إرث صوفي"، مبينا أن "الموسيقى العراقية استمدت عناصرها من المعابد والأديان الموجودة في حضارة وادي الرافدين سابقا".

ويتابع، ان "الموسيقى العراقية شهدت تحولات وانعطافات كثيرة منذ الخمسينيات من القرن الماضي خلال انتشار المقام العراقي في الاغاني، وان من ابرز صناع الموسيقى العراقية بتلك الفترة، صالح الكويتي وداود الكويتي وهما شقيقان يهوديان كانا يعيشان في العراق".

ويتابع أن "جميع تلك الاغاني بتلك الفترة يعود اصلها الى المقام العراقي ايضا"، مضيفا أن "الموسيقى والاغنية العراقية شهدت خلال السبعينيات انعطافا وتغييرا جذريا بسبب دخول الاغنية الريفية الى الاغنية البغدادية، وتمتاز الحان تلك الفترة بالحزن والشجن".

ويستطرد أن " كل من طالب القره غولي ومحمد جواد اموري ومحسن فرحان هم اكثر الملحنين الذين رسموا ملامح الموسيقى واللحن السبعيني"، مؤكدا أن "تراجع الموسيقى والاغنية العراقية خلال حقبة الثمانينيات يعود إلى تحولها لخدمة النظام السياسي، اذ كانت معظم الالحان تعبوية باستثناء نماذج قليلة منها".

ويواصل حديثه، أن "الموسيقى والاغاني العراقية خلال التسعينيات كانت تحمل سمات خاصة"، داعيا الى "إعادة التوزيع اللحني لاغاني التسعينيات كونها شكلت تحولا مغايرا عن الفترات الاخرى".

هز الأكتاف

فيما يرى الناقد المختص بشؤون التراث والفلكلورعلي شبيب، أن "الموسيقى والالحان والاغاني في الوقت الحاضر تحاول الاستفادة من تقنيات التكنولوجيا، إلا انها لم تفلح في ضبط الايقاع الموسيقي واكتفت بتوزيع ألحان تساعد على هز الاكتاف وحسب".

وينوه شبيب، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "المفردات التي تصاحب الألحان تعكس الثقافة السائدة، وان كثيرين لم ينجحوا بإعادة توزيع الأغاني بل شوهوا الاصل، لان اعادة توزيع الالحان بمنظور حداثوي لديهم لم تكن مدروسة".

"ليس بوسع احد أن ينسى عذوبة الموسيقى واللحن العراقي الذي يختلف عن غيره من الالحان، اذ يتسم بعذوبة خاصة نابعة من البيئة العراقية المحضة"، يكمل شبيب.

الضجيج

الماسترو احمد عبد الجبار، وهو المدير الفني بمدرسة الموسيقى والبالية، يؤكد لمجلة «فيلي»، أن "الموسيقى العراقية تمتاز بالأصالة وياخذ التراث حيزا كبيرا في انتاج الحانها، لكن اصبحت الآن تتسم بالضجيج، بعكس التحولات التي شهدتها بالفترات السابقة والتي كانت فيها المغايرة لاتخرج عن ثوابت الموسيقى الأصيلة".

ويوضح، "كانت الموسيقى في التسعينيات تختلف عنها في السبعينيات، لأن الايقاع اصبح اسرع من ذي قبل، لكن ذلك لم يفقدها ذلك جماليتها وأصالتها"، منوها إلى أن "الموسيقى العراقية ذات نمط خاص ومتميز ولا تتأثر بالتسويق العشوائي الذي يخرج حاليا من عديمي الموهبة".

ويؤكد أن "الموسيقى العراقية انتجت حاليا هجينا من العزف والألحان، وافتقرت الى العمق التاريخي والفني ولاتمثل حضارة وأرث وثقافة المجتمع العراقي".

> " العراق يمتاز بإرث موسيقي ضخم هو بالأصل إرث صوفي". مبينا أن "الموسيقى العراقية استمدت عناصرها من المعابد والأديان الموجودة في حضارة وادي الرافدين سابقا".

> "الموسيقى العراقية تمتاز بالأصالة وياخذ التراث حيزا كبيرا في انتاج الحانها، لكن اصبحت الآن تتسم بالضجيج، بعكس التحولات التي شهدتها بالفترات السابقة والتي كانت فيها المغايرة لاتخرج عن ثوابت الموسيقى الأصيلة""

ألوان على رماد الحروب..

سيرة الفن التشكيلي الكوردي

فيلي - خاص:

ذات يوم، في حمّام شعبي في السليمانيّة، انحنى رسامون أمام جدران رطبة، يرسمون أولى لوحات الفن الحديث في كوردستان. لم تكن تلك البداية معلنة، لكنها ستصبح شرارة.

بعد عقود، وبين أنقاض الحروب، وفي قاعات معارض صغيرة، ظل الفنانون الكورد يخطّون حكاية شعب لم يُتح له أن يسردها بالكلمات.

في كوردستان، لا تُعلق اللوحات على الجدران فحسب بل على جدران الذاكرة، فهذه البقعة المحصورة بين حدود إيران وتركيا وسوريا، عرفت القرن العشرين بوصفه مسرحاً دائماً للصراعات: نزاعات عرقية، مواجهات قومية، وحروب لم تهدأ حتى اليوم. هنا، صار الرسم أكثر من فن، صار لغة مقاومة.

في زمن كانت فيه الألوان والزخارف تمثل الفن التقليدي السائد، جاءت موجات الحداثة محملةً هذه المرة لا بالوعود صار الجسد البشري المجزأ، والوجه المطموس، رمزين دائمين في الفن العراقي الحديث.

أعمال صادق كويش الفراجي، مثل لا يمكنك محو آثار الحرب، جسدت هذا التحول. في لوحته، يظهر رجل بلا وجه، صورة حية لذاكرة عراقية مثقلة بالمحو.

أما محمد الشمري، فاستعان بنماذج خشبية بلا وجوه لتصوير عبث القمع في أبو غريب.

وفي خلفية هذا المشهد، بقي الفنانون الكورد يتعلمون لكن بأعين تراقب وطنهم من بعيد.

السليمانية وأربيل: البدايات الأولى

إلى لغة بصرية تحاول التقاط أنفاس شعب يبحث عن ذاته بين طيّات الحرب والمنفى.

بغداد: حيث بدأ الحلم

كان على الكثير من فناني كوردستان العراق أن يعبروا أولاً إلى بغداد، حيث تأسس معهد بغداد للفنون الجميلة عام 1940. هناك، تحت وبشكل متتابع إشراف رواد مثل نوري مصطفى بهجت وفائق حسن وخالد جواد سليم، تعلم جيل كامل فنون الرسم، النحت، والإخراج.

لكن أحلام هؤلاء الفنانين اصطدمت بزمن مضطرب. ما بدأ كتجربة فنية غنية، سرعان ما حُصر في خدمة الدعاية السياسية. ومع تعاقب الحروب والأنظمة، فقط، بل أيضاً بالمدافع. كوردستان، التي نشأت من رحم تقسيمات عرقية وجغرافية فرضتها السياسة العالمية، تحوّلت إلى ساحة لصراع الهويات.

كان على الفن في كوردستان أن يتكيّف مع هذا المناخ المتقلب.فما بدأ كتقليدٍ لأساليب الرسم الغربي سرعان ما تطوّر بين الجبال، كانت مدن كوردستان تحاول أن تجد صوتها الفني. ففي السليمانية، التي أسسها البابانيون عام 1784، ظهرت إرهاصات الرسم الحديث قبل أكثر من 90 عاماً. حينها، زارها فنانون إيرانيون حاملين أدواتهم إلى حمام صورة، حيث بدؤوا بالرسم على الجدران، النوافذ والأسقف. ما بدأ كفضول محلي، تحوّل إلى حركة فنية صغيرة: حديقة باخي ميلت أصبحت ملتقى للفنانين. وفي أول معرض بمدرسة للبنات، اصطدم الفن الكوردي الحديث بأول جمهور واسع.

في أربيل، ظلت قلعتها التاريخية خلفية لصعود أسماء مثل جواد رسول ناجي، إسكندر جامباز، ومنير قصاب.أما عثمان

سيرة الفن التشكيلي الكوردي

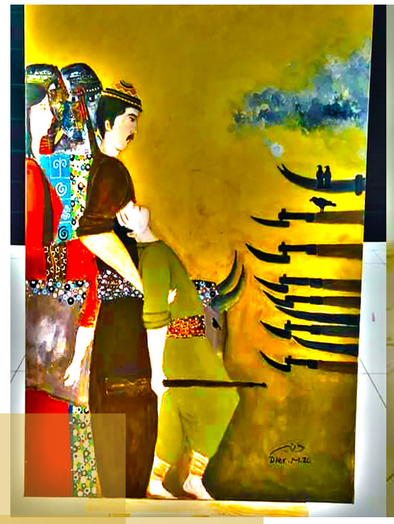

بك في السليمانية، فكان من أوائل من حوّل الريشة إلى سلاح توثيق: في عمله معركة دربندى بازيان (1919)، نرى كيف حاول الفن أن يُدوّن الأحداث قبل أن تبتلعها الذاكرة الشفوية.

لاحقاً، قدم فنانون في كركوك مثل عزيز سالم وأحمد كاكه سور دفعاً جديداً للحركة التشكيلية. أما حسين مكرياني، فقد خطّ صفحة جديدة كأول رسام كوردي يعمل في الجرافيك، وأول من نشر كتاباً فنياً في المنطقة.

لم يكن هذا الحراك الفني في كوردستان معزولاً عن صدمة الحروب. مع تصاعد القمع خصوصاً بعد الحركات القومية واليسارية في الستينيات والسبعينيات اضطر العديد من الفنانين إلى الرحيل. في المنفى، ولدت لغة بصرية جديدة. في لندن، اختار وليد سيتي، المولود في دهوك عام 1954، أن يجعل من المنفى مرآة لهوية كوردية متحوّلة. في سلسلة الأحجار الكريمة، تحوّلت الحجارة والجبال إلى رموز للتاريخ الكوردي وصموده. في أعماله، تعكس العناصر الهندسية، المكعب، الحلقة، اللولب، دورة الحياة والموت. قلعة أربيل، الجبال والأنهار، حاضرة كجسور بين الماضي والحاضر. وكأن الفن بات الحبل الذي يشدّ هوية الكورد وسط دوامة العولمة.

في الداخل، استمر فنانو كوردستان في رسم جراحهم. رستم آغالا اختار السريالية ليجسّد طبقات الحزن الشعبي. في لوحته الأنفال، تروى المأساة من خلال مشهد بسيط: رجل عجوز يسترجع ذكرياته وسط مرج دام.

يقول آغالا: "كانت بلادنا جميلة حين حدثت الأنفال وهذا يعني أن المأساة قد تتكرر." لوحاته غارقة في رمزية دقيقة: طاووس بلا ريش، سماء حمراء، جبال قاحلة — كأنها سرد بصري للذاكرة الجماعية.

أما في طهران، حيث لجأ باسم الرسام، فباتت الوجوه المشوشة والأجساد المشوهة لغة أساسية. من مشارك في الحركات اليسارية، إلى فنان يبحث عن إنسانية شاملة، راح يرسم لوحات تكعيبية تعبر عن وحشية التعذيب والمحو.

عمران سليمان، القادم من قرية شاريا، هو صوت جيل شاب. في أعماله، الألوان الفوضوية تجسّد حزن الموت، القتل، والتشريد الذي لا ينتهي. بالنسبة له، كل صورة، كل منظر، هو حكاية تُروى.

الريشة كشهادة

وسط هذا المشهد، يظل الفن الكوردي التشكيلي موزعاً بين قطبين: أحدهما يسعى إلى استكشاف الهوية الثقافية الكوردية جبال، فولكلور، تراث. والآخر لا يمل من تفكيك نتائج الحرب: المنفى، النزوح، الجسد المشوه.

في غاليري زاموا بالسليمانية، تتلاقى هذه المسارات. هناك، تُعرض أعمال تحكي عن تاريخ دموي، وفي الوقت ذاته، عن مجتمع يحاول أن يرسم نفسه من جديد.

من بغداد إلى جبال كوردستان، من لندن إلى طهران، ظل الفن الكوردي المعاصر مرآةً لرحلة طويلة بين الجرح والأمل.

لم يعد الأسلوب الفني تعبيري، سريالي، تكعيبي هو ما يهم. الأهم هو: كيف ينظر هؤلاء الفنانون إلى مجتمعهم، وإلى وطن يعيش بين فصول متكررة من الحلم والانكسار.

في زمن تغتال فيه الذاكرة، تبقى الريشة ربما الشاهد الأخير.

پروين بابايي- ترجمة وتحرير: مجلة «فيلي»

" قلعة أربيل، الجبال والأنهار، حاضرة كجسور بين الماضي والحاضر. وكأن الفن بات الحبل الذي يشدّ هوية الكورد وسط دوامة العولمة."

"من بغداد إلى جبال كوردستان، من لندن إلى طهران، ظل الفن الكوردي المعاصر مرآةً لرحلة طويلة بين الجرح والأمل."

مؤرخة: العراق سهّل هجرة اليهود لإسرائيل

واستهدف الأثرياء وترك ميليشيا صهيونية

فيلي - خاص:

كشفت مؤرخة اسرائيلية، والدتها من أصول عراقية، في كتاب جديد لها تحت عنوان "يهود العراق: تاريخ طويل في أرض دجلة والفرات"، أن الحكومات في العراق واليمن وليبيا والمغرب، سمحت وبخلاف الرواية السائدة منذ 70 عاما، بالهجرة الجماعية لليهود، حتى برغم أن هذه الحكومات لم تتخل عن دعم القضية الفلسطينية، وذلك بحسب ما نشره موقع "واي نت" الإسرائيلي.

وأوضح التقرير الاسرائيلي الذي ترجمته مجلة «فيلي»، ان أستير جليتس أينشتاين، وهي أستاذة فخرية في جامعة بن غوريون، وابنة لام عراقية المولد، تخلص في كتابها الى ان اي نظام عربي من هذه الدول كان بامكانه ايقاف هذه الهجرة في السنوات الأولى لقيام اسرائيل، فيما لو ارادت ذلك، لكنها لم تفعل، ولم تتخل أيضا عن القضية الفلسطينية.

وتساءل التقرير عن رد ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة على الادعاء بأن الدول العربية "خانت" فعليا اخوانها الفلسطينيين في السنوات الاولى لقيام اسرائيل، من خلال توصلها الى تفاهمات غير رسمية مع الدولة اليهودية الناشئة، والتي اتاحت تحقيق هجرة جماعية لمئات الآلاف من اليهود، ساهموا ليس في تعزيز الجيش والاقتصاد في اسرائيل فقط، وانما ايضا استقروا في الأراضي التي كان يعيش عليها الفلسطينيون.

ووصف التقرير هذه الخلاصات بأنها "راديكالية"، مشيرا الى ان كتاب "يهود العراق" يمتد من القرن الـ6 قبل الميلاد الى موجات الهجرة اللاحقة، بما في ذلك تلك الهجرة اليهودية التي جاءت من اليمن، مضيفا مع ذلك أن قصة الهجرة اليهودية العراقية الى اسرائيل في بداية الخمسينيات من القرن الماضي مثيرة بشكل محدد، حيث انها لا تكشف فقط كيفية تخلي الانظمة العربية عن القضية الفلسطينية، وانما ايضا تتحدى السردية الصهيونية التقليدية المتعلقة بهجرة اليهود من الدول العربية.

وذكر التقرير أنه في العام 1950، كان حوالي 130 الف يهودي يعيشون في العراق، لكن خلال 20 شهرا فقط، هاجر ما لا يقل عن 125 ألفا، حوالي 9% إلى إسرائيل، مضيفا انه بينما جاء المزيد من اليهود لاحقا من المغرب، وان هذه العملية تطلبت سنوات عدة، إلا ان الرحيل السريع وشبه الكامل لليهود العراقيين يطرح تساؤلات حول دور الحكومة، من بينها: من سمح لهم بالهجرة؟ فهل أن النظام العراقي كان "يكرههم"؟، وهل كانوا هاربين من الاضطهاد؟ وما هو الدور الذي أدته الحكومة الاسرائيلية في تسهيل الهجرة الجماعية؟

وتابع انه مع تصاعد الصراع العربي اليهودي منذ عشرينيات القرن الـ20، وخصوصا في ثلاثينيات واربعينيات القرن، وفي ظل تصاعد التوترات وخطابات الزعماء العرب، لفت التقرير الى ان العام 1945، شهد تأسيس جامعة الدول العربية، والتي حذرت في واحدة من الاولى من انشاء دولة يهودية والضرر الذي ستلحقه بالمقيمين العرب في فلسطين الانتدابية البريطانية، حتى أن قادة الجامعة حذروا من أن اليهود في الدول العربية سيصبحون رهائن وسيدفعون ثمن "العدوان الصهيوني".

وبعدما لفت التقرير الى فشل غزو الجيوش العربية، بما فيها القوات الاتية من المملكة العراقية وقتها، واعلان اسرائيل انتصارها، قال انه بخلاف المتوقع، فإن هزيمة العراق لم تشعل شرارة العنف ضد اليهود.

ونقل التقرير عن جليس اينشتاين قولها إن السلطات العراقية "لم تسمح بأي هجمات ضد اليهود، وأن أحداثا مثل مذبحة فرهود التي وقعت في اوائل الاربعينيات، جرت خلال فترة من الفوضى السياسية، لكنها لم تحدث هذه المرة".

وبحسب المؤرخة الاسرائيلية، فان الحكومة العراقية كانت تخشى وقتها أن يؤدي العنف ضد اليهود الى اثارة اضطرابات قومية من جانب معارضي النظام قد يستغلون الفوضى، من اجل الاطاحة بالنظام الملكي الذي كان يعتمد بشكل كبير على الدعم البريطاني، لكن قواعده السياسية كانت ضعيفة.

لكن جليتس أنشتاين تلفت الى ان ذلك لا يعني ان السلطات العراقية اصبحت مؤيدة لاسرائيل، وانما على العكس من ذلك، فقد جرى استهداف اليهود الاثرياء باتهامات مشكوك فيها وسجنوهم، بل واعدموا بعضهم، وابرزهم شفيق عدس، المليونير اليهودي الذي اتهم ببيع أسلحة لاسرائيل.

ونقل التقرير عن المؤرخة قولها إنه "في ذلك الوقت، كان المئات من أعضاء ميليشيا الهاغاناه (الصهيونية) ينشطون في العراق، الا ان تصرفات الحكومة، رغم قسوتها، ركزت غالبا على النخب الثرية وتركت هؤلاء النشطاء دون أن تمسهم الى حد كبير".

وتابع التقرير أن قادة الهاغاناه كانوا متخوفين من إمكانية كشف الشبكة ونشاطها في عملية تهريب الى ايران، مضيفا ان خط التهريب هذا أثار غضب السلطات العراقية، لانه ساهم في زعزعة استقرار الحدود مع ايران، وعزز تهريب العملات الاجنبية وقوض نفوذ الحكومة على الجالية اليهودية.

واضاف انه كرد على ذلك، لجأ رئيس الوزراء العراقي وقتها توفيق السويدي الى خطوة جذرية حيث طبق قانونا جديدا

مؤرخة: العراق سهّل هجرة اليهود لإسرائيل

يخول مجلس الوزراء سحب جنسية اي يهودي يختار مغادرة العراق بشكل دائم، بعد التوقيع على اعلان رسمي امام مسؤول في وزارة الداخلية.

ونقل التقرير عن جليتس أينشتاين قولها إن: هذا القانون لم يكن يستهدف طرد اليهود، مضيفة أن الحكومة كانت تعتقد أن بإمكانها استغلال الهجرة القانونية لتخلص نفسها من مجموعة صغيرة من المتمردين، من الشيوعيين والصهاينة والمهربين، الا ان الواقع سرعان ما بدد هذا الافتراض.

وبحسب التقرير، فإنه خلال شهور، كان 70 الف يهودي قد سجلوا للتخلي عن جنسيتهم، ثم ارتفع العدد بعد 4 أشهر، الى 86 ألفا، و بالإجمال سجل 105 الاف يهودي، يمثلون الاغلبية الساحقة من المجتمع، بالتسجيل للمغادرة، مشيرا الى ان الازمة السياسية وصلت عندها الى مكتب رئيس الوزراء الجديد نوري السعيد.

وردا على سؤال عما يجب أن يفعله العراق مع هذا العدد الكبير من السكان اليهود، قالت جليس اينشتاين ان نوري السعيد قام بجولة دبلوماسية في الشرق الاوسط، محاولا إقناع الدول المجاورة باستيعاب يهود العراق، الا انه هذه الدول رفضت معتبرة أن القضية يجب أن تتم تسويتها في العراق.

وتابع التقرير ان نوري السعيد قرر بشكل لم يكن متوقعا، عدم عكس القانون او وقف الهجرة الجماعية، وسمح في المقابل، وانما بشكل غير رسمي وسري، بهجرة جماعية لهؤلاء الى اسرائيل.

وردا على سؤال عما إذا كان نوري السعيد وقع اتفاقا بهذا الصدد مع اسرائيل، قالت جليتس أنشتاين، بحسب ما نقل عنه التقرير، بالطبع لا.. لكن في ذلك الوقت، ظهر ممثلان لشركة الطيران الامريكية الاسكا ايرلاينز في العراق، وهما كانا مبعوثين اسرائيليين: شلومو هيليل

(الذي اصبح لاحقا رئيسا للكنيست ووزير الحكومة) وروني بارنيت، وهو طيار بريطاني يهودي، حيث تفاوضا مع الحكومة العراقية لنقل اليهود جوا الى خارج العراق. وعملت الاسكا ايرلاينز وهي شركة طيران أمريكية، كواجهة لشركة العال الاسرائيلية".

وذكر التقرير انه استنادا الى الاتفاقية التي دعمها البريطانيون أيضا، كما تظهر الوثائق التي رفعت عنها السرية، فإن هذه الرحلات الجوية لم تتوجه مباشرة الى اسرائيل، وانما الى قبرص التي كانت مستعمرة بريطانية.

ومع ذلك، يقول التقرير إن المسؤولين العراقيين كانوا يدركون تماما ان هيليل وبارنيت وشركة الاسكا، كانوا وكلاء لاسرائيل وان قبرص كانت مجرد نقطة للعبور، إلا أنه بالنسبة لنوري السعيد، فقد كان للصفقة ميزتان: فقد خلص نفسه من اقلية يحتمل ان تكون تخريبية، وصادر جزءا كبيرا من أصولهم لصالح خزانة الدولة.

وردا على سؤال حول كيفية تبرير نوري السعيد ذلك أمام العالم العربي، قالت جليتس أينشتاين أنه فعل ذلك "بذكاء، وانما ليس بشكل مقنع، حيث ادعى أن تدفق اليهود سيؤدي الى انهيار الاقتصاد الاسرائيلي. وكان هذا ابعد ما يكون عن الصحة. نعم، كانت اسرائيل في حالة مالية صعبة، لكنها لم تكن على وشك الانهيار. لو كان القادة الاسرائيليون يعتقدون أن المزيد من المهاجرين سيضرون بالاقتصاد، لما احضروهم".

وبحسب كتاب جليتس أينشتاين، فان العراق لم يكن وحيدا في تمكين الهجرة اليهودية، حيث أن ليبيا التي كانت تحت السيطرة البريطانية حتى استقلالها العام 1951، سمحت لعشرات الآلاف من اليهود بالهجرة الى اسرائيل، كما ان اليمن، في اوائل العام 1949، سمح لليهود الذين كانوا يعيشون في مخيمات اللاجئين في عدن بالمغادرة، وبحلول نيسان/ابريل من ذلك العام، أعلن الإمام أحمد بن يحيى أنه بإمكان اليهود أن يغادروا.

وفي المقابل، يقول التقرير ان سوريا كانت على النقيض من ذلك، حيث انها اغلقت حدودها بالكامل، حيث انها بعد نيلها الاستقلال عن فرنسا العام 1946، منعت اليهود من المغادرة، وهي القيود التي ظلت قائمة حتى التسعينيات.

ونقل التقرير عن جليتس أينشتاين قولها إن "سوريا هي مثال للدولة التي اختارت بنشاط منع الهجرة اليهودية، وهو ما يبرهن على أنه كان من الممكن وقف الهجرة. وحقيقة ان العراق واليمن وليبيا والمغرب لم تفعل ذلك، وفي بعض الحالات

نوري السعيد قرر بشكل لم يكن متوقعا، عدم عكس القانون او وقف الهجرة الجماعية، وسمح في المقابل، وانما بشكل غير رسمي وسري، بهجرة جماعية لهؤلاء الى اسرائيل.

العراق لم يكن وحيدا في تمكين الهجرة اليهودية، حيث أن ليبيا سمحت لعشرات الآلاف من اليهود بالهجرة الى اسرائيل، كما ان اليمن، في اوائل العام ١٩٤٩، سمح لليهود الذين كانوا يعيشون في مخيمات اللاجئين في عدن بالمغادرة،

شجعتها، يدل على تخلها عن السردية الفلسطينية".

وفيما يتعلق بالصمت حول هذه الاحداث، نقل التقرير عن المؤرخة الاسرائيلية قولها إنه "ليس شيئا يريدون تسليط الضوء عليه، وانه برغم ابحاثي، لم اجد اي انتقاد فلسطيني كبير لهذه الأحداث. وحتى في مذكرات رئيس الوزراء العراقي وقتها، لم يتم ذكر هذه الحادثة إلا بشكل عابر".

"ومن الواضح ايضا انه فضل عدم إحياء ذكرى هذه الازدواجية، فمن جهة هناك التصريحات العامة بدعم الفلسطينيين، وحتى العمل العسكري ضد اسرائيل، ومن جهة، هناك التشريعات التي مكنت عن عمد الهجرة اليهودية الى اسرائيل، وهي هجرة عززت الدولة اليهودية ديموغرافيا و عسكريا وجغرافيا"، تقول المؤرخة.

جعفر أبو محمد..

العاشق للسيارات الكلاسيكية وحارس إرث الملوك

فيلي - خاص:

داخل ورشة متواضعة في قضاء الإسكندرية بمحافظة بابل، تنبعث رائحة التاريخ ممزوجة بزيت المحركات والطلاء القديم، حيث يحتفظ جعفر أبو محمد، البالغ من العمر 51 عاماً، بمجموعة فريدة من السيارات الكلاسيكية التي يصفها بـ"الكنوز المتحركة".

العاشق للسيارات الكلاسيكية وحارس إرث الملوك

جعفر هو ليس مجرد هاو، بل مؤرخ ميكانيكي يرى في كل سيارةً قصة وطن وذاكرة أمة، ويُعتبر حتى اليوم العراقي الوحيد الذي يمتلك 11 سيارة كلاسيكية في آن واحد.

هواية تحولت إلى رسالة

بدأ شغف جعفر قبل أكثر من 12 عاما، حين تحوّل حب السيارات القديمة إلى مشروع شخصي لحفظ التراث، إذ يقول إن "كل سيارة عندي ليست حديداً ومحركاً، وإنما هي قصة وشاهد على زمن ذهب، وهي ليست للبيع، ولم أفكر بهذا أبدا".

ويجمع ويرمم السيارات بنفسه، بدءا من السمكرة والدهان، وانتهاء بالاكسسوارات الأصلية التي يستوردها خصيصا من أمريكا، رغم ما يتطلبه ذلك من وقت وجهد وانتظار.

من أبرز مقتنياته سيارة DODGE موديل 1955 التي كانت مملوكة للملك فيصل الثاني، و JAGUAR موديل 1958 التي يؤكد أنها الوحيدة من نوعها في العراق، إضافة إلى سيارة DODGE موديل 1948 ذات سبعة مقاعد، التي يُقال إنها أُهديت من الملك فاروق إلى الملك عبد العزيز آل سعود.

كل سيارة تحمل تاريخها

ويقول جعفر، لمجلة «فيلي»،، إن "مجموعته تضم سيارات يتراوح تاريخ تصنيعها بين عامي 1934 و1964، ولكل واحدة منها حكاية"، مبيناً أن "بعض السيارات كانت تابعة لملوك ورؤساء، وأخرى كانت مملوكة لشخصيات عراقية مرموقة هي ليست مجرد سيارات، بل هي وثائق على عجلات".

ورغم الاحتفاء الشعبي بمشاركاته في المناسبات الوطنية، كعيد الجيش ويوم بغداد، فإن التحديات التي تواجهه كثيرة، وعلى رأسها غياب الدعم الحكومي، وخاصة من دوائر المرور، التي تقيّد حركة هذه السيارات وتعرقل مشاركتها في العروض العامة.

وبكلمات مليئة بالأسى يتابع جعفر، حديثه قائلا إن "الناس تحب أن تشاهد تراثها، والسيارات هي تثير ذكريات جميلة، لكن لا توجد تسهيلات، لا من المرور ولا من أي جهة أخرى"، مستطرداً بالقول: "نعمل بحب، لكن الدعم صفر".

ويطالب جعفر بأن يكون هناك اهتمام رسمي بهذه الهوايات التراثية التي تحفظ جانبًا مهماً من التاريخ العراقي".

عائلة تحب التراث

جعفر لا يعمل وحيدا، فقد انتقل الشغف إلى أولاده الذين باتوا جزءاً من هذه المسيرة التراثية، حيث يؤكد باللهجة العامية: "من يفتحون عيونهم الصبح، أول شيء يلمعون السيارة"، كما يقولها بفخر، إن "الحفاظ على هذه السيارات بات جزءا من حياة العائلة، ورسالة يأمل أن تورّث للأجيال القادمة".

" هو ليس مجرد هاو، بل مؤرخ ميكانيكي يرى في كل سيارة قصة وطن وذاكرة أمة، ويُعتبر حتى اليوم العراقي الوحيد الذي يمتلك ١١ سيارة كلاسيكية في آن واحد."

****

"بعض السيارات كانت تابعة لملوك ورؤساء، وأخرى كانت مملوكة لشخصيات عراقية مرموقة هي ليست مجرد سيارات، بل هي وثائق على عجلات".

"حفلات الخلع"

ظاهرة نسوية خطيرة تهدد تماسك الأسرة

فيلي - خاص:

تشهد محافظة كركوك تصاعداً مقلقاً في حالاتِ الطلاق والخلع، وفقاً لإحصائيات رسمية وشهادات من نساء ومحامين، في وقت تعاني فيه الأسرة من ضغوط اقتصادية واجتماعية متراكمة، إلى جانب تأثيروسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الزوجية.

وتشير إحصاءات محكمة كركوك، إلى تسجيل 945 حالة طلاق و139 حالة خلع خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2025، ليبلغ المجموع الكلي لحالات التفكك الأسري 1103 حالة، ما ينذر بإمكانية تخطي حاجز 2000 حالة مع نهاية العام إذا استمر هذا المعدل.

السوشال والانفصال

وعلى إثر ذلك، قال المحامي حسين العبادي، لمجلة «فيلي»، إن محاكم كركوك تسجل ازدياداً مستمرًا في قضايا الخلع، مرجعاً السبب إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراكم المشاكل الاجتماعية، ومنها العلاقات التي تنشأ عبر مواقع التواصل.

وأوضح العبادي، أن القانون العراقي يتيح للمرأة حق الخلع شريطة التنازل عن بعض حقوقها المالية، مشيرًا إلى أن العديد من هذه القضايا تحسم في جلسات سريعة نتيجة اقتناع المحكمة باستحالة استمرار الزواج.

"حفلة خلع"

في هذا الصدد، روت أزهار محمد، وهي موظفة تبلغ من العمر 35 عاماً وأم لطفلين، قصتها مع الطلاق، قائلة إنها عانت لسنوات من إهمال زوجها، الذي كان يعمل في مطعم ويعتمد بشكل كلي على راتبها، مؤكدة أنها أقامت احتفالاً كبيرًا مع صديقاتها بمناسبة طلاقها، ووصفت اليوم بأنه "بداية لحياة جديدة بعد سنوات من الألم".

وأضافت محمد، خلال حديثها للوكالة، أن زوجها "كان يسرق أموالها وينفقها على علاقات نسائية وشرب الخمر"، رغم أنهم كانوا يسكنون في دار إيجار، مردفة بالقول: "توجهت إلى محامية وخلعته في أول جلسة مقابل مبلغ مليون دينار".

تفكك خطير

من جهتها، حذرت الباحثة الاجتماعية زينب خلف، خلال حديثها لمجلة «فيلي»، من خطورة استمرار تصاعد حالات الطلاق والخلع في كركوك، مشيرة إلى أن "هذه الظاهرة تعكس أزمة حقيقية تهدد بنية الأسرة والمجتمع في حال عدم معالجتها بشكل جذري".

وأوضحت خلف، أن من أبرز الأسباب وراء هذه الحالات "الضغوط الاقتصادية، غياب الحوار بين الزوجين، التدخلات العائلية، وتنامي تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في خلق فجوات نفسية وعاطفية داخل الأسرة".

وأضافت أن "الخلع لم يعد وسيلة نادرة، بل تحول إلى خيار تلجأ إليه كثير من النساء للتخلص من علاقة مليئة بالخذلان أو العنف أو الإهمال، لكنه في الوقت نفسه مؤشر على فشل المنظومة الاجتماعية في توفير الدعم والاستقرار الأسري".

ودعت إلى تبني برامج دعم وإرشاد نفسي وأسري، وتكثيف التوعية للشباب المقبلين على الزواج، إلى جانب تفعيل دور الإعلام في تعزيز ثقافة التفاهم والتسامح الأسري.

معالجات ضرورية

في المقابل، حذرت منظمات اجتماعية من أن استمرار تصاعد حالات الطلاق والخلع دون تدخل جاد من الجهات المعنية، قد يؤدي إلى تفكك مجتمعي أوسع، خاصة في ظل غياب برامج دعم نفسي واجتماعي للأسرة.

ويرى مختصون أن من أبرز أسباب الطلاق في كركوك هي الضغوط الاقتصادية، وتغير الأدوار التقليدية داخل الأسرة، إضافة إلى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في تغذية الخلافات والشكوك بين الأزواج.

والحل، بحسب خبراء، لا يكمن في الإجراءات القانونية وحدها، بل يتطلب منظومة متكاملة تشمل الدعم المالي للأسر ذات الدخل المحدود، والتوعية المجتمعية بأهمية التواصل الأسري، إلى جانب تقديم خدمات إرشادية قبل الزواج وبعده.

الخلع أسهل من الحل

وفي هذا السياق، قال المواطن أسامة عبد الجبار، للوكالة، إن ارتفاع حالات الطلاق والخلع أصبح أمرًا مثيرًا للقلق، مشيرًا إلى أن بعض الأزواج والزوجات صاروا يتعاملون مع الطلاق كخيار أول بدلاً من الحوار أو الصبر أو الحلول المشتركة.

وأضاف: "أغلب مشاكل اليوم تبدأ بسبب المال أو مواقع التواصل أو الغيرة المفرطة، وتتحول إلى خلافات أكبر لأن الطرفين يفتقران إلى ثقافة التفاهم. من المؤسف أن الخلع أصبح أسهل من النقاش، وهذا يهدد استقرار البيوت وخصوصاً بوجود الأطفال".

وخلص عبد الجبار، إلى ضرورة تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الأسرة، مشدداً على أن "الدولة والمجتمع مسؤولان عن هذه الظاهرة، ولا بد من دعم الأزواج الجدد نفسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا".

قصة ترحال الأكثر غرابة في العالم..

عندما تهجر أورامانات السهول وتستوطن الغيوم صيفاً

فيلي - خاص:

على حافة الربيع، حين تتفتح المدرجات الحجرية وتهجع الثلوج الأخيرة في كهوف جبال أورامانات، بمحافظة كرمنشاه الكوردية بإيران، تشدّ القرى رحالها ليس أفقياً كما تفعل معظم العشائر المحيطة، بل رأسياً.

وبعد 45 يوما فقط من الدفء، يبدأ الترحال العشائري (بالكوردية: هوارنشينى) وهو تقليد هجرة موسمية فريد يعرّف محلياً بأنه "رحلة من أسفل الجبل إلى أعلاه طلباً للماء".

صعود بدافع العطش

خلافاً لهجرات الرعاة المعتادة التي تتعقب المراعي، تتحرك قرى أورامانات بحثاً عن الينابيع نفسها. حين يتراجع منسوب "سر چم" وهو النبع الذي يتوسط القرى في أسفل الوادي، يُقرّر الأهالي بطيبة خاطر ترك مياهه للبساتين وتوجيه ماشيتهم وأطفالهم إلى الأعالي.

يستغرق الصعود الحاد، الذي يقطع ألفي متر من الارتفاع، ثلاث ساعات فقط، لكنه يبدل القرية بأكملها: البيوت تقفل، والمسافر الوحيد الباقي هو "الميراب" المكلف بتقسيم مياه النبع على بساتين الرمان والجوز.

"كان أسلافنا يرون أن للأشجار نصيباً مساوياً لنصيب البشر"، يقول عزيز مصطفايي، مدير التراث الثقافي في باوه وباحث في التراث غير المادي، مضيفاً أن التقليد "يعود إلى ما لا يقل عن 40 ألف عام من التكيف مع الجبل".

في القمم، تحل الثلوج محل الأنهار، الرجال يحفرون "قم" وهي أوعية خشبية ضخمة من جذوع البلوط المجوفة، يكدسون فيها الثلج ويغطونه بأعشاب عطرية لإبطاء الذوبان. يذرف الجليد ماءه قطرة قطرة في حوض حجري تشرب منه الماشية. النساء، بدورهن، يقطعن قلوباً جليدية من كهوف شاهو، يضعنها مائلة على ثلاث صخور حتى ينساب الماء شيئاً فشيئاً إلى الجرار.

أما البيوت الصيفية، فمشيّدة من الجبس بلا سقوف. عند الوصول يفرش الأهالي أسقفها بنبتة "تشنور" الزكية، ثم يجمعونها جافة آخر الموسم لتصبح علفاً شتوياً.

احتفاء بالبداية والنهاية

يُفتتح "هوارنشيني" بمهرجان "كومساي" أو "ميراب" الذي يعلن التنازل الرمزي عن مياه الينابيع للحقول. في أواخر أيلول، حين تعود الأمطار، تختتم الرحلة بـ"مهرجان شكر الفاكهة": يعود الناس محملين بالتين البري والعنب الجبلي إلى بيوت تعمر مجدداً.

لكن هذا الطقس الذي صنفته اليونسكو عام 2021 ضمن التراث الثقافي العالمي لم يعد آمناً. في 2018 اكتمل سد داربان على بعد 25 كيلومتراً شمال باوه، فغمرت بحيرة السد بعض مسارات الهجرة وقطعت طرق الوصول إلى المرتفعات.

"منذ عقد لم نصعد كما كنا نفعل"، يقول منصور جعفري من قرية هجيج، مشيراً إلى أن قريته تحوّلت إلى مقصد للسياحة البيئية بعد أن فقدت نمطها الزراعي القديم.

فاروق بابايي، من قرية نورياو، يضيف أن بعض المستوطنات العشائرية ازدهرت في مناطق لم يمسها السد، بينما تراجعت قرى أخرى "عندما انقطعت عنها الدروب القديمة".

تقول السلطات الثقافية في كرمنشاه إنها تعمل على شق مسارات بديلة وحماية كهوف الثلج من الزوار غير المنضبطين. لكن مصطفايي يحذر من أن "تزويد القرى بشبكات مياه لا يكفي إن أهملنا روح العلاقة بين الإنسان وطبيعته".

في هورامان، لا يُقاس الصيف بدرجات الحرارة ولا بمواعيد الحصاد، بل بزاوية الصعود، وكلما ارتفعت القرية، بدا إرثها أقرب إلى السماء وأشد حاجة إلى من يمدّ له جسور البقاء فوق المنحدرات.

همشهري/ ترجمة: مجلة «فيلي»

„ حين يتراجع منسوب "سرچم" وهو النبع الذي يتوسط القرى في أسفل الوادي، يُقرّر الأهالي بطيبة خاطر ترك مياهه للبساتين وتوجيه ماشيتهم وأطفالهم إلى الأعالي „

لمسة خضراء في الزوايا الضيقة..

نباتات الظل تعيد الحياة إلى منازلنا

فيلي - خاص:

في صباح دافئ من أيام حزيران يونيو، كانت سناء عبد الحسين تمرّر أناملها فوق أوراق نبتة "الزاميا" التي وضعتها بعناية في ركن صالة استقبالها. "البيت الذي لا توجد فيه نباتات يبدو جامدًا"، تقول بابتسامة. "هذه النباتات تمنح المكان حياة وهدوءًا نحن بحاجة ماسّة إليهما".

في بلد تتقلص فيه المساحات الخضراء عاما بعد عام، وسط زحف الإسمنت على بيوت الأحياء الشعبية في بغداد والمدن الكبرى، باتت نباتات الظل نافذة صغيرة نحو الطبيعة.

في العاصمة العراقية حيث غالبية المنازل الحضرية اليوم لا تتجاوز مساحتها 50 مترًا مربعًا (بل أقل في بعض الحالات) لجأ كثير من السكان إلى هذه النباتات لتزيين المساحات الضيقة وتحقيق توازن نفسي في بيئة معمارية خانقة.

"هناك أنواع عديدة من نباتات الظل سهلة العناية التي لا تحتاج سوى للري عند جفاف التربة"، يقول محسن جبار، خبير نباتات الظل في بغداد لمجلة «فيلي».

نباتات مثل "جلد النمر" أو "الزاميا"، وفقًا لجبار، تسقى مرة واحدة في الشهر فقط.

ويضيف أن نحو 90% من النباتات المتوفرة في الأسواق العراقية مستوردة من تركيا، إيران، هولندا، والصين.

في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع أسعار العقارات وشيوع الشقق الصغيرة، لم يعد بمقدور كثير من العائلات الحفاظ على حدائق خاصة، لذا ظهرت نباتات الظل كخيار عملي يعوّض فقدان الخضرة، لا فقط عن طريق الشكل، بل عبر تأثيرها النفسي والبيئي.

في سوق "باب الشرقي"، أحد أكثر الأسواق شهرة في تجارة النباتات وسط بغداد، يجد الزائر أكثر من 400 نوع مختلف. "القطعة التي تباع في المحال بـ30 ألف دينار أجدها هنا بألفي دينار"، يقول سجاد سعد، الذي جاء من محافظة بابل للتسوق. "الأهم أنها أجمل، خصوصًا نباتات القطن الباردة والمريحة للنظر".

لكن العناية بالنباتات ليست دومًا بلا تحديات. تقول سناء عبد الحسين: "بعض النباتات تذبل رغم العناية المستمرة. أحيانًا لا نفهم لماذا". ويرد جبار بأن بعض الأنواع تتطلب تربة خاصة، مثل نبات "البتموس" الذي يحتاج إلى تربة تحتفظ بالرطوبة لفترات طويلة.

ما وراء الجانب الجمالي، ثمة أثر أعمق. "وجود النباتات داخل المنازل يساهم في تنقية الهواء وخفض التوتر"، يشرح الباحث النفسي حسين حمدان. "النمو البطيء للنباتات يمنح الإنسان إحساسًا بالسكينة، كما أن الاهتمام الجماعي بها داخل الأسرة يعزز العلاقات العائلية".

في منزل أسعد زهير، البالغ من العمر 43 عامًا، تحوّل السطح وغرفة الاستقبال إلى مساحة خضراء صغيرة. "تربيت في الريف بين البساتين"، يقول. "لا أستطيع أن أعيش في مكان يخلو من الخضرة".

وبينما تستبدل الحدائق بجدران إسمنتية، وتختفي الأشجار من الشوارع تدريجيًا، تصبح نباتات الظل في الداخل بمثابة بصيص أمل أخضر، طريقة صامتة لكن فعّالة لمقاومة كآبة المشهد الحضري.

"هي أكثر من ديكور"، يضيف حمدان. "هي استعادة رمزية للطبيعة التي نخسرها في الخارج، محاولة لإبقاء الروح خضراء في مدن تزداد رماديًا".

جيل Z في العراق..

شباب وفتية مختلفون عن العالم

وفرضت التطورات التكنولوجية والمتغيرات أثراً واضحاً على هذا الجيل في جميع أنحاء العالم، ومنها العراق، من خلال المزاجية والسلوك والرغبات واليات التفكير وغير ذلك، إذ يواجه جيل z في العراق عدداً من التحديات السياسية والاقتصادية والحياتية وفق مختصين.

وفي هذا السياق، يقول استاذ علم النفس في جامعة بغداد الدكتور احمد الذهبي، ان "الباحثين حددوا الفترة من منتصف إلى أواخر تسعينيات القرن العشرين كسنوات بداية الميلاد وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كسنوات نهاية الميلاد لتحديد الجيل Z

ويضيف الذهبي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»: "يحدد هذا الجيل أيضاً بالأشخاص المولودين في أواخر التسعينيات وأوائل الألفية الثانية، فيما يحدد مجموعة من الباحثين ايضاً هذا الجيل بالأشخاص الذين وُلدوا بين أواخر التسعينيات وأوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، والذين يعتبرون على دراية واسعة بالإنترنت".

وُيشير إلى أن "اغلب المصادر تحدد هذا الجيل ضمن الفترة الزمنية المحددة من 1997 إلى 2012، مع أن السنوات التي تمتد إليها هذه الفترة تكون أحياناً محل خلاف أو جدل نظرًا لصعوبة تحديد الأجيال".

ويوضح أستاذ علم النفس، أن "الجيل Z في العراق، له خصائص تختلف عن الاجيال السابقة بسبب الفترة الزمنية والتطور

فيلي - خاص:

يُصنف الجيل (Z) مواليد عام 1997 إلى عام 2012، ويأتي اختيار هذا الحرف لاستمراريّة التسلسل الأبجدي (X, Y, Z) واختصاراً لكلمة "zoomer" وتعني الجيل الذي نشأ في ظل التطورات التكنولوجية الكبيرة والتغيرات السريعة في العالم.

جيل Z في العراق..

التكنولوجي وظهور الانترنيت، إضافة الى السمات الخاصة للعراق وما يحمله من تحديات كبيرة على مستويات عديدة لهذا الجيل".

ويلفت الذهبي، النظر إلى أن "جيل z يمتاز بالعلمية في مجال العمل ولديه اهتمام واسع بالادخار والاستثمار وهو من اكثر الاجيال حرصا على السفر، لكنهم في ذات الوقت يكون اكثر عرضة للقلق".

ويعد التواصل الاجتماعي واستخدام السوشل ميديا، من ابرز خصائص هذا الجيل الذي فتح عينه على الانترنيت وبحبذ دفء العلاقات العاطفية في البث الصوتي .

ووفق الذهبي، فإن "جيل Z في العراق مثل نظرائه في بقية أنحاء العالم الذين نشأوا في بيئة رقمية بحتة، حيث كان الإنترنت والهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي جزءا أساسيًا من حياتهم منذ الصغر"، لافتاً الى أن "لجيل z العراقي خصائص فريدة نابعة من التحديات والظروف الاجتماعية والسياسية التي نشأ فيها".

ويرى باحثون ان جيل z في العراق يشترك بصفات عامة مع نظرائه في بعض البلدان العربية.

ووفق الباحث الاكاديمي الدكتور محمد حريب، فان "جيل Z يشابه الجيل في مصر من حيث الاعتماد على التعليم الذاتي والبحث عن الفرص أونلاين"، لافتاٍ إلى أن "هذا الجيل يتشارك في العراق مع جيل لبنان من ناحية التحديات السياسية والاقتصادية والحلم بالسفر والهجرة".

وينبه حريب، خلال حديثه للوكالة، إلى أن "التغيرات السريعة والتطورات التكنولوجية خلقت شرخاً كبيراً بين جيل z والاجيال التي سبقته والتي لم يكن لها دراية بالانترنيت ومواقع التواصل الاجتماعي"، مشيراً الى ان "التباين الكبير بين العالم الواقعي والعالم الافتراضي الذي ينغمر به هذا الجيل ترك اثراً على الصحة العقلية للبعض، ما يجعل هذا الجيل أكثر عرضة للقلق والاكتئاب والتوتر".

وكشفت دراسة نشرت في موقع "انشورنس نيوز"، أن 46% من جيل z يشعرون بالتوتر، ويشعر35% بالاكتئاب، فيما يشعر 44% مهنم بالإرهاق، و30% بالعزلة.

وسجلت منذ عام 2020 زيادة نسبة ارتفاع بلغت 25% في جيل Z الذين تم الابلاغ عن حالات تتعلق بالصحة النفسية بينهم.

تحديات الجيل في العراق

في هذا الصدد، يرى مختصون ان ابرز التحديات التي يواجهها جيل z في العراق، تتعلق بسوء البنية التحتية التعليمية وضعف المناهج وغياب التعليم التفاعلي وقلة الفرص الاقتصادية وارتفاع البطالة بين الخريجين، اضافة الى الرقابة الرقمية بسبب اراء الجيل ومشاركاته على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويؤكد الباحث المختص بعلم االنفس والاجتماع الدكتور حسن حمدان، لمجلة «فيلي»، أن "جيل z في العراق تتداخل لديه جميع ادوات التكنولوجيا والعولمة ضمن نمط الشخصية، ويتعامل مع الواقع الافتراضي الذي بدأ وأثر كثيراً على البنية الذهنية وطريقة التفكير واساليب التعامل مع الاخرين ومع الظروف".

ويبين حمدان، أن "المغذيات الثقافية لهذا الجيل تختلف تماما عن الاجيال التي سبقته، فيما اختلفت آليات التفاعل الاجتماعي لديهم عما كانت عليه لدى الاجيال السابقة"،

ويشير الى ان "لكل مجتمع خصوصيته القائمه على ثقافته وتقاليده، الا ان جيل z في العراق تاثر بالخارج بشكل كبير وانفتح على الداخل عبر مواقع التواصل الاجتماعي"، مؤكدا، ان "هذا الجيل يتنصل على مواقع التواصل للعديد من القيم والافكار والتقاليد العراقية، مقابل تبني قيم وافكار خارجية".

وينوه الى ان "الجيل z اكثر مرونة من الاجيال السابقة، الا ان ثمة مشاكل وتحديات تواجه هذا الجيل"، موضحاً ان "ابرز التحديات تكمن في انفصاله عن الاجيال السابقة والذي اثر بشكل كبير على نمط التربية واسلوب التعامل مع المحيط الاجتماعي".

ترعرع الجيل zعلى التكنولجيا الرقمية، وتحدوه رغبة شديدة في التغيير تصطدم غالباً في الواقع، وهو ما يجدر بالأسر والجهات المعنية دعم هذا الجيل بتوفير بيئة عمل مناسبة، وفسح المجال أمامه للمشاركة في الحياة العامة، نظراً لما يحمله من تغاير يمكن ان تثري الواقع ويؤثر به بشكل ايجابي.

بدورها، قالت سجى صدام من مواليد 2006، إن "أكثر المصاعب التي أواجهها هو اختلافي مع اخوتي الذين هم من مواليد التسعينيات فهناك اختلاف كبير بين تفكيرهم وتفكيري".

وتضيف صدام، في حديثها لمجلة «فيلي»: "منذ بلغت العاشرة من عمري وانا اسعى الى الاستقلال مادياً، واصبحت حالياً صاحبة حساب لبيع الملابس وتخرجت من معهد للدراسات الموسيقية".

أما محمد الزبيدي وهو من مواليد 2010، فيوضح في حديثه للوكالة، أن "عالمه الخاص هو (البلاي ستيشن) و(الإكس بوكس)، ولا يشعر بالسعادة عند الاختلاط بالاشخاص في الملاعب وغيرها"، مردفاً بالقول: "افكر في الهجرة خارج العراق، وهناك أفكار لا يمكن تطبيقها في بلدنا ،واري ان الهجرة هي الحل الأمثل لتطوير حياتي".

« جيل Z في العراق مثل نظرائه في بقية أنحاء العالم الذين نشأؤا في بيئة رقمية بحتة، حيث كان الإنترنت والهواتف الذكية ومواقع التواصل الاجتماعي جزءًا أساسيًا من حياتهم منذ الصغر».

« ابرز التحديات تكمن في انفصاله عن الاجيال السابقة والذي اثر بشكل كبير على نمط التربية واسلوب التعامل مع المحيط الاجتماعي ».

مصير العاملين بالعقود:

مطالبات بالتثبيت وتجنب التسريح

فيلي- خاص:

نحو 1166 من العاملين بالعقود في بغداد من الخريجين، احتجوا في أواخر شهر حزيران 2025 على تسريحهم من احدى شركات وزارة النفط من دون سابق انذار، وبعض هؤلاء قالوا انهم يعملون في الشركة منذ اربع سنوات وانهم حصلوا على قرار قضائي باعادتهم الى عملهم، لكن القرار لم ينفذ فشرعوا في الاحتجاج بأمل معالجة قضيتهم.

تركة ثقيلة تعرقل جهود التنمية

ولوحظ طيلة العقدين الماضيين أن المؤسسات أو الحكومة في العراق، كثيرا ما تتخذ قرارات بإنهاء عقود العاملين وتسريحهم بصورة كيفية، وغالبا ما تتحجج بأسباب اقتصادية ومالية، من دون الالتفات الى معاناة العائلات التي يعتمد كثير منها على رواتب ابنائهم. تقول تلك المؤسسات انها تعاني من ظروف مالية صعبة، مثل انخفاض الإيرادات، تراجع الأرباح، أو زيادة الديون، وقد يكون تسريح الموظفين هو الحل الوحيد لخفض التكاليف وتجنب الإفلاس.

فيما تلفت الدراسات الى تواجد اسباب متعددة لانهاء خدمات العاملين من ذلك إعادة هيكلة المؤسسة، أو في حال الاندماج مع شركة أخرى أو الاستحواذ عليها، قد يكون هناك تداخل في الأدوار الوظيفية، مما يؤدي إلى تسريح الموظفين الزائدين عن الحاجة، بحسب ادعاء الشركة.

و قد تؤثر التغيرات الاقتصادية العامة، مثل الركود الاقتصادي، أو التغيرات في طلب المستهلكين على منتجات وخدمات المؤسسة، مما يستدعي تقليل حجم القوى العاملة؛ وفي حالة الحكومات، قد تؤدي تخفيضات الميزانية المخصصة لجهات أو مشاريع معينة إلى إنهاء عقود العاملين فيها.

و مع تطور التكنولوجيا والأتمتة، قد تصبح بعض الوظائف زائدة عن الحاجة، اذ يمكن للآلات أو البرامج أن تؤدي المهام بشكل أكثر كفاءة وبتكلفة أقل؛ و قد تقرر المؤسسة إعادة تنظيم عملياتها لزيادة الكفاءة، مما قد يلغي بعض الوظائف أو يتطلب مهارات ليست متوفرة لدى الموظفين الحاليين؛ وإذا قررت المؤسسة إغلاق قسم كامل أو إنهاء مشروع معين، فإن الموظفين العاملين في هذا القسم أو المشروع قد يجري تسريحهم.

وفي حالة العقود، قد ينتهي المشروع الذي جرى التعاقد من أجله، أو قد لا تعود هناك حاجة للخدمات التي يقدمها المتعاقد.

واحيانا يجري انهاء العقد بشكل فردي بالادعاء بعدم تحقيق الموظف للأهداف المطلوبة أو فشله في تحسين أدائه بعد تلقي التدريب والملاحظات، او ارتكاب مخالفات لسياسات الشركة أو سلوكيات غير مقبولة (مثل الاحتيال، السرقة، التحرش)، التغيب المتكرر أو التأخر غير المبرر، وطبعا تلك حالات يمكن تسويغها كمبرر للعقوبة.

وفي العقدين الماضيين لوحظ ان تغيير الحكومات أو السياسات العليا كثيرا ما يؤدي إلى تغيير أولويات المشاريع والبرامج، فيجري التضحية بكثير من العاملين بالعقود بذريعة عدم الحاجة لهم، وفي بعض الحالات، مثل دمج وزارات أو هيئات، أو إلغاء بعضها، يؤدي ذلك إلى إنهاء عقود العاملين فيها.

ان قطع الأرزاق والتأثير في نمط معيشة العائلات، هو نتيجة مباشرة ظالمة لهذه القرارات، مما يبرز الأهمية الاجتماعية والاقتصادية لمثل تلك الإجراءات.

وعادة ما تلجأ االشركات والمؤسسات الحكومية التي تمتاز بالكفاءة في الدول المتقدمة إلى مجموعة من الأساليب البديلة لتقليل الإنفاق على الرواتب من جهة وتجنب تسريح العاملين، بخاصة ان التسريح يحمل تكاليف اجتماعية واقتصادية باهظة منها تدهور معنويات الموظفين المتبقين و فقدان الخبرات،، وتكاليف التعويضات؛ فتلجأ الحكومات الى اساليب بديلة عن إنهاء خدمات العاملين ومن ذلك، ما يسمى التجميد الطبيعي وهو اسلوب يعتمد على عدم تعبئة الشواغر التي تنشأ نتيجة تقاعد الموظفين، استقالاتهم، أو وفاتهم، يسمح هذا بتخفيض تدريجي لعدد الموظفين من دون الحاجة إلى تسريح أحد بمن فيهم العقود وقد يجري تثبيتهم بديلا عن المتقاعدين والمتوفين.

كما يجري إيقاف التوظيف في الوظائف الجديدة أو الشاغرة مؤقتا، و هذا يقلل من حجم الرواتب المستقبلي ويساعد على التحكم في النفقات، وأعداد العاملين من دون طرد احد.

ويمكن للمؤسسات تقليل ساعات العمل اليومية أو عدد أيام العمل في الأسبوع (مثل التحول إلى أربعة أيام عمل بدلا من خمسة) مع تخفيض متناسب في الرواتب، هذا يحافظ على الوظائف مع انه يقلل من الدخل الإجمالي للموظفين، ومن الممكن ايضا منح العاملين إجازة إجبارية غير مدفوعة الأجر لمدد محددة، مما يقلل من تكاليف الرواتب من دون إنهاء العقود وبقاء حقوقهم في التقاعد والترقية او التثبيت.

ومن الاجراءات الاخرى تطبيق تخفيض مؤقت على رواتب جميع الموظفين أو فئات معينة منهم، مثل كبار المسؤولين التنفيذيين أولا لإظهار الالتزام، و مراجعة وتعديل حزم المزايا المقدمة للموظفين (مثل التأمين الصحي، المكافآت، البدلات)، بما لا يؤثر بشكل كبير على جودة حياتهم، ولكن يقلل التكاليف على المؤسسة.

ومن الضروري بحسب تجارب الدول عرض حزم تقاعد مبكر مغرية للموظفين الذين يقتربون من سن التقاعد، هذا يشجعهم على مغادرة الخدمة طواعية، ويساعد المؤسسة على تجديد قوى العمل بتقنيات ومهارات حديثة مع تقليل الإنفاق على الرواتب المرتفعة لكبار السن، و بدلا من تسريح العاملين من الأقسام التي تعاني من فائض، يجري إعادة تدريبهم على مهارات جديدة ونقلهم إلى أقسام أخرى أو مشاريع جديدة تعاني من نقص في الموظفين؛ هذا يحافظ على الخبرات الداخلية ويقلل من تكاليف التوظيف الخارجي.

كما ان اللجوء الى استعمال التكنولوجيا والبرمجيات، ورقمنة المهام الروتينية والمتكررة وتبسيط العمليات والإجراءات لزيادة الكفاءة وتقليل الهدر، يقلل الحاجة إلى عدد كبير من الموظفين في بعض الأقسام، مما يتيح إعادة توجيه العاملين لأعمال أكثر تعقيدا وقيمة، ولكن ليس الاستغناء عنهم او طردهم.

ويأتي العمل عن بعد في بعض الحالات، لتقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسة (مثل إيجارات المكاتب، فواتير الكهرباء)، مما يوفر ميزانية يمكن استغلالها لتجنب تسريح الموظفين، وتقليل العمل الإضافي قدر الإمكان، اذ تدفع ساعات العمل الإضافي في العادة بتكلفة أعلى من الساعات الاعتيادية؛ وقد تقوم المؤسسات الحكومية بمراجعة وتقليص العقود مع الجهات الخارجية أو الخدمات الاستشارية، إذا كانت تكلفتها مرتفعة ويمكن أداء بعض مهامها داخليا بوساطة العقود المحلية نفسها في المؤسسة.

كما تلجأ بعض الدول لما يسمى تقاسم الوظيفة (Job Sharing)، ما يسمح لعدد أكبر من الموظفين بمشاركة مهام وظيفة واحدة، مما يقلل من ساعات عمل كل فرد ولكنه يحافظ على بقائهم في القوة العاملة، وعدم الإساءة إلى أوضاعهم المعيشية.

تطبيق هذه الأساليب يتطلب تخطيطا دقيقا، وشفافية في التواصل مع الموظفين، وغالبا ما يتطلب التنسيق مع النقابات العمالية لضمان قبول هذه الإجراءات وتقليل تأثيرها السلبي على معنويات الموظفين، الهدف هو تحقيق الاستدامة المالية مع الحفاظ على القوة العاملة وتقليل الأثر الاجتماعي السلبي، وتحقيق سلام المجتمع.

« تغيير الحكومات أو السياسات العليا كثيرا ما يؤدي إلى تغيير أولويات المشاريع والبرامج، فيجري التضحية بكثير من العاملين بالعقود بذريعة عدم الحاجة لهم»..

« من الضروري بحسب تجارب الدول عرض حزم تقاعد مبكر مغرية للموظفين الذين يقتربون من سن التقاعد، هذا يشجعهم على مغادرة الخدمة طواعية، ويساعد المؤسسة على تجديد قوى العمل»..

صمت القبور وخراب الديار..

مآسي الحروب التي لا تنتهي

فيلي - خاص:

تقوم الحروب دوما على مآسي الشعوب ودماء أبنائها، ويشنها عادة حكام الدول بمسوغات غير مقنعة، مثل الأسباب التي قامت لأجلها الحرب العالمية الأولى والثانية وكذلك الحروب التي تلتها التي تسببت في موت ملايين الناس، والحرب الحالية بين اسرائيل و ايران، فالشعوب هي الخاسرة من ارواح سكانها و اقتصادها وحياتها السلمية.

وتعد الحروب ظاهرة متعددة الأوجه، ولا يمكن اختزال أسبابها في مسوغات واهية فحسب، ففيما يرى كثيرون أن الحروب تشتعل لأسباب غير مقنعة، إلا أن هناك دوافع عميقة، تدفع بالساسة إلى اتخاذ قرارات وخيمة تؤدي إلى صراعات مدمرة.
وغلبا ما تكون الموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها، والممرات المائية الاستراتيجية، والنفوذ الإقليمي والدولي، من الدوافع الرئيسة وراء النزاعات، فالسعي للسيطرة على هذه الموارد أو توسيع النفوذ يمكن أن يؤدي إلى توترات تتصاعد إلى حروب.
وقد تسعى الأنظمة الحاكمة إلى ترسيخ سلطتها داخليا أو خارجيا، وقد يكون إشعال حرب وسيلة يراها حكام بعض الدول لتوحيد الجبهة الداخلية، أو صرف الانتباه عن مشكلات داخلية، أو إضعاف خصوم إقليميين.
و تؤدي الأيديولوجيات المتطرفة دورا خطيرا في تأجيج الصراعات، فالفكر القومي المتطرف، الذي يرى أن أمته هي الأفضل ولها الحق في التوسع على حساب الآخرين، أو الأيديولوجيات الدينية التي تسوغ العنف ضد "الآخر"، يمكن أن تكون محفزات قوية للحروب.
و في بعض الأحيان، تكون الحروب نتيجة لتراكم مظالم تاريخية، أو نزاعات لم تحل، أو رغبة في الانتقام، هذه المظالم يمكن أن تستغل وتضخم من قبل الساسة لتحشيد الدعم للحرب.
وفضلا عن ذلك هناك مصالح اقتصادية ضخمة مرتبطة بالصناعات العسكرية وتجارة الأسلحة، فقد تستفيد بعض الجهات من استمرار الحروب لزيادة الأرباح، مما يخلق حافزا غير مباشر لاستمرار الصراعات.
وفي بعض الأحيان، عندما تفشل قنوات

مآسي الحروب التي لا تنتهي

الدبلوماسية والحوار في حل النزاعات، وتتفاقم أزمة الثقة بين الدول، يصبح اللجوء إلى القوة خيارا مطروحا، حتى لو كانت نتائجه مدمرة.

غالبا ما يكون قرار شن الحرب بيد النخب الحاكمة، في حين لا تملك الشعوب الاعتيادية القدرة على منعها أو إيقافها، بل هي من يدفع الثمن الأكبر من الأرواح والموارد.

ويجري استغلال الدعاية ووسائل الإعلام لتعبئة الشعوب وتوحيدها خلف قرار الحرب، وتصوير الخصم على أنه عدو مطلق، مما يجعل من الصعب على الأفراد التشكيك في الرواية الرسمية.

فتخلف الحروب دائما أعدادا هائلة من الضحايا المدنيين والعسكريين، وتدمر البنى التحتية، وتنهك الاقتصادات، مما يؤدي إلى فقر وبؤس لأجيال مقبلة، و تجبر الحرب الملايين على ترك منازلهم والنزوح داخليا أو اللجوء إلى بلدان أخرى، مما يضيف إلى معاناتهم الإنسانية والنفسية.

إن فهم هذه التعقيدات لا يسوغ الحروب، ولكنه يسلط الضوء على الأسباب الكامنة وراء استمرارها، وعلى الحاجة الملحة إلى آليات دولية أكثر فعالية لمنع النزاعات وحلها سلميا، وتقديم حلول مستدامة تخدم مصالح الشعوب لا مصالح القادة.

وتسعى الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى تجنب ويلات الحروب، وإقامة سلام دائم بين الدول والشعوب، وبرغم تعقيد هذا الهدف، إلا أن هناك مجموعة من الموانع والمتطلبات الأساسية التي يمكن أن تسهم في تحقيقه، بغض النظر عن الاختلافات القومية والدينية والأيديولوجية.

ان ميثاق الأمم المتحدة يحظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ويضع آليات لحل النزاعات بالطرق السلمية، فمحكمة العدل الدولية، تتيح للدول تسوية نزاعاتها القانونية سلميا، و مجلس الأمن الدولي، يتحمل المسؤولية الرئيسة عن صون السلم والأمن الدوليين، ويمكنه اتخاذ تدابير لمنع النزاعات أو وقفها، بما في ذلك فرض العقوبات أو تفويض استعمال القوة، وكذلك مؤسسات اخرى اقليمية ودولية.

و تشكل الدبلوماسية والوساطة حلولا ناجعة قبل تصاعد التوترات لمنع اندلاع الصراعات، بالتواصل والتفاوض وإيجاد حلول مقبولة للطرفين، وتدخل أطراف ثالثة محايدة لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ومساعدتهم على التوصل إلى حلول سلمية؛ كما ان التفاوض المباشر، يتيح للأطراف المعنية مناقشة خلافاتهم والبحث عن تسوية.

و في بعض الحالات، يمكن أن يسهم توازن القوى العسكرية بين الدول في منع الحرب، اذ يدرك كل طرف أن تكلفة الهجوم ستكون باهظة وغير مجدية؛ و يعد امتلاك أسلحة الردع، بخاصة النووية، من العوامل التي قد تمنع الحروب الشاملة، وإن كانت تحمل في طياتها مخاطر كارثية.

ان الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، بوساطة التجارة والاستثمار المشترك، يخلق حافزا قويا لتجنب النزاعات التي قد تهدد هذه المصالح، وتداخل المصالح يعد عاملا معززا للسلام، إذ أن الحرب تضر الجميع.

و يمكن للمنظمات غير الحكومية وحركات السلام أن تضغط على الحكومات لتجنب الحرب والسعي نحو الحلول السلمية، وان توعية الرأي العام بشأن كلفة الحرب وأهمية السلام يمكن أن يخلق بيئة داعمة للجهود الدبلوماسية.

ان الاعتراف بسيادة الدول على أراضيها وشؤونها الداخلية هو أساس أي علاقات سلمية، وعليه فان منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، سواء عسكريا أو سياسيا، يقلل من أسباب الاحتكاك والتوتر، ويجب العمل على تبديد الصور النمطية السلبية عن الآخر وتفكيك الخطابات المحرضة على الكراهية؛ و يتوجب تشجيع التبادل الثقافي والأكاديمي والإنساني بين الدول لتعزيز التفاهم المشترك بين الشعوب، و نشر قيم التسامح والتعايش السلمي وقبول التنوع في المناهج التعليمية ووسائل الإعلام.

على الجميع تطبيق مبادئ القانون الدولي وآليات الأمم المتحدة لحل النزاعات، مثل التفاوض، والوساطة، والتحكيم، واللجوء إلى محكمة العدل الدولية، و تطوير قدرات الدبلوماسية الوقائية لدرء الأزمات قبل تفاقمها.

كما تبرز جهود الحد من الفقر والبطالة والتفاوتات الاقتصادية في داخل الدول وفيما بينها، وضمان حقوق الإنسان للجميع، بغض النظر عن العرق أو الدين أو الأصل، عوامل ردع للحروب؛ لأنها غالبا ما تكون أرضا خصبة للصراعات.

وبعد انتهاء النزاعات، يجب التركيز على بناء الثقة بين الأطراف، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، ومساعدة المجتمعات على تجاوز آثار الحرب، ويمكن أن تشمل هذه الخطوات برامج نزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين، والمصالحة الوطنية.

ويجب عدم التهاون ازاء محاسبة مرتكبي جرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، فذلك يسهم في ردع الآخرين وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وهو جزء أساسي من بناء السلام المستدام.

إن تحقيق السلام الدائم ليس مجرد غياب للحرب، بل هو بناء علاقات مستدامة قائمة على الاحترام المتبادل، والعدالة، والتعاون، والتفاهم بين جميع مكونات المجتمع الدولي؛ يتطلب ذلك إرادة سياسية قوية من القادة، ووعيا شعبيا بأهمية السلام، وتضافر جهود الجميع على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

«تخلف الحروب دائما أعدادا هائلة من الضحايا المدنيين والعسكريين، وتدمر البنى التحتية، وتنهك الاقتصادات، مما يؤدي إلى فقر وبؤس لأجيال مقبلة، و تجبر الحرب الملايين على ترك منازلهم والنزوح داخليا أو اللجوء إلى بلدان أخرى ».

مستأجرو العقارات التجارية في بغداد

يرزحون تحت رحمة الدولار الإجباري

فيلي - خاص:

ألقى علي كاظم فواز صاحب الـ 53 عاما نظرة وداع أخيرة على محله الكائن في منطقة بغداد الجديدة، بعدما اضطر لإغلاقه إثر رفع بدل الإيجار إلى 4 آلاف دولار شهرياً، وهو مبلغ يؤكد أنه لا يستطيع تحمّله.

وفي حديث لمجلة «فيلي»، يقول علي، إنه كان يدفع مليوناً ونصف المليون دينار شهرياً، وهو مبلغ كبير بحد ذاته، خاصة إذا أُضيفت إليه أجور العاملين والضرائب، والكُهرباء وغير ذلك من النفقات.

ومع ذلك، والكلام لصاحب المحل، "كنت أستطيع تأمين دخل بسيط لعائلتي، أما المبلغ الجديد الذي فرضه صاحب العقار، فقد فاق قدرتي على الدفع، خصوصاً مع إصراره على تسديده بالدولار حصراً، رغم محاولات التفاوض وتدخل العديد من أصحاب المحال في المنطقة".

وتُظهر حالة علي، جانباً من أزمة متفاقمة تشهدها العاصمة بغداد، تمثلت بارتفاع بدلات إيجار المحال التجارية إلى مستويات غير مسبوقة، وصلت في بعض الحالات إلى آلاف الدولارات، حتى في المناطق ذات الدخل المحدود، الأمر الذي اضطر العديد من المستأجرين إلى إغلاق أعمالهم أو نقلها إلى مناطق أقل كلفة.

وبات من الشائع أن يرفض بعض أصحاب العقارات تقاضي الإيجارات بالدينار العراقي مفضلين الدولار، في ظل غياب تشريعات حديثة تنظم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، خصوصاً في العقارات التجارية.

قوانين قديمة لا تواكب المتغيرات

ما زالت العلاقة التعاقدية بين المؤجرين والمستأجرين تُنظم وفق قانون إيجار العقار رقم (87) لسنة 1979، والذي لا يتضمن نصوصاً واضحة تلزم بتسعير الإيجارات بالدينار العراقي، أو تضع سقفاً لبدلات الإيجار، بل يترك الأمر لتقدير الطرفين.

مستأجرو العقارات التجارية يرزحون تحت رحمة الدولار

وفي هذا الصدد، يقول المستشار القانوني وليد الشبيبي، لمجلة «فيلي»، إن "قانون الإيجار رقم 87 لسنة 1979 يختص بالعقارات السكنية، أما العقارات المؤجّرة لأغراض تجارية أو صناعية فتخضع لأحكام القانون المدني رقم 40 لسنة 1951، وكلاهما يهدفان لحماية المستأجر، لكن التطبيق العملي يترك المستأجر تحت رحمة السوق".

ويتابع حديثه قائلا: "في السابق، كانت العقارات السكنيةً والتجارية تخضع لقانون رقم 78 لسنة 1979، الذي كان يمنح حماية أوسع للمستأجرين، أما الآن فلا توجد ضوابط قانونية واضحة لتحديد بدلات الإيجار، ما يدفع بعض المستأجرين إلى توقيع عقود طويلة الأمد تصل إلى 15 سنة أو أكثر، هرباً من تقلبات الأسعار".

ويضيف الشبيبي، أنه "بإمكان صاحب العقار تقديم طلب لتقييم الإيجار من قبل هيئة الضرائب إذا شعر بالغبن بسبب العقد الطويل، على أن لا يتجاوز التقييم نسبة معينة من بدل الإيجار السابق".

ورغم هذه الفجوات القانونية، يرى الشبيبي، أنه "لا حاجة حالياً لتشريع قانون جديد، بل يجب أن تتدخل الدولة لدعم الفئات الهشة من خلال بناء مجمعات تجارية وصناعية وتأجيرها بأسعار مناسبة"، مبيناً أن "الحل يكمن في دخول الدولة كمستثمر، لأن الدستور لا يسمح بالتدخل في الملكية الخاصة أو فرض شروط عليها، وهو ما يمنع الدولة من وضع ضوابط مباشرة على الإيجارات".

الدولار يطيح بالمشاريع الصغيرة

وتتكرر قصص المستأجرين في بغداد، من المنصور إلى الكرادة واليرموك وشارع الربيعي، حيث ارتفعت الإيجارات بشكل كبير، وبدأت تُسعّر بالدولار، ما دفع العديد من أصحاب المحال والمطاعم إلى الإغلاق أو الانتقال.

ويقول كاظم حسن زامل صاحب الـ 45 عاماً، للوكالة إنه "استأجرت مطعماً شعبياً في الكرادة قبل ثلاث سنوات بمبلغ مليون ونصف المليون شهرياً، لكنني فوجئت قبل شهرين بزيادة الإيجار إلى 3 آلاف دولار، لم أتمكن من الدفع فاضطررت لإغلاق المطعم والبحث عن مكان آخر".

ويشير إلى أنه بعد انتهاء العقد عرض عليه المالك تجديد الإيجار بالمبلغ الجديد أو المغادرة، فاختار الخيار الثاني، لأنه لا توجد جهة قانونية تحميه من هذا الاستغلال.

وفي مناطق أخرى مثل أبو دشير بمنطقة الدورة، تواجه صاحبة محل الخياطة فاطمة حسن تحديات مماثلة، فقد استأجرت محلاً صغيراً بمبلغ 200 ألف دينار، ثم ارتفع الإيجار تدريجياً حتى وصل إلى 500 ألف دينار شهرياً، ما اضطرها إلى إغلاقه، على حد قولها.

وتضيف حسن، أنه "لم أجد محلاً ببدل مناسب، فقررت استقبال زبوناتي في منزلي، وعلقت لافتة على الجدار لهذا الغرض".

لا وجود للحماية

تحت غطاء قانوني مبني على مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، يواصل بعض أصحاب العقارات فرض بدلات إيجار مرتفعة، ما يضع المستأجرين في موقف ضعيف قانونياً.

وفي ظل غياب قوانين تحدد سقفاً لبدلات الإيجار أو تمنع تسعيرها بالدولار، يضطر العديد من العراقيين إلى الرضوخ لأصحاب الأملاك.

ويُعلق الخبير الاقتصادي والمالي حيدر جودي على هذه الظاهرة بالقول إن "أصحاب العقارات يفضلون الدولار لحماية قيمة ممتلكاتهم في ظل عدم استقرار الدينار العراقي، ولا يوجد ما يمنعهم قانوناً من ذلك".

ويشير جودي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن "الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تؤثر سلباً على الأنشطة التجارية والمالية"، مؤكداً أنه "لا يمكن تحقيق استقرار اقتصادي دون خطة مالية واضحة تهدف إلى تقليص الفجوة بين السعرين، وتعزيز الثقة بالعملة المحلية".

كما يطالب جودي مجلس النواب العراقي بإعادة النظر في قوانين الإيجار التجاري، وإصدار حزمة إصلاحات تشمل تحديد سقف للإيجار ومنع التسعير بالدولار بهدف التقليل من التلاعب بالأسعار.

وجهة نظر أصحاب العقارات

من جهتهم، يبرر أصحاب العقارات ارتفاع الإيجارات بـ"ارتفاع تكاليف امتلاك العقار نفسه".

حيث يرى حسين حميد، وهو صاحب عقار في أحد المجمعات التجارية، أن "الإيجارات المرتفعة تعود إلى التزامات مالية ضخمة على المالك".

"إذا كان الإيجار الشهري ألف دولار، فأنا مطالب بدفع 400 دولار شهرياً كقسط للبنك أو صندوق الإسكان، فضلاً عن دفعات سنوية تصل إلى 20 ألف دولار للمستثمر، وبالتالي لا أستفيد من العقار إلا بعد سنوات طويلة"، وفقاً لحديث حميد.

ويضيف أنه "لا يمكنني تخفيض الإيجار بمعزل عن بقية الملاك في المجمع، لأن ذلك سيضر بمصالحهم، ورغم كل هذا، فإن بدلات الإيجار لا تمثل حتى ربع أو ثلث بالمائة من قيمة العقار، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بأسعار العقارات الحالية".

وأدى غياب القوانين الحديثة إلى إطلاق يد أصحاب العقارات في تحديد الأسعار والعملة، دون أي ضوابط قانونية أو مراعاة للظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها العديد من المواطنين.

في المقابل، وجد المستأجرون أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مرّ: القبول بشروط مجحفة، أو الإخلاء القسري.

ويظهر الواقع الحالي لسوق العقارات التجارية في العراق اختلالاً واضحاً في موازين القوى بين المؤجر والمستأجر، وسط قوانين قديمة لا تواكب التحديات الاقتصادية الراهنة ولا تحاسب المتلاعبين ومستغلين الأوضاع الاقتصادية في البلاد، وفقاً للمراقبين الاقتصاديين.

ومع استمرار تسعير الإيجارات بالدولار وغياب أي حماية قانونية حقيقية، تبقى الفئات الهشة من أصحاب المشاريع الصغيرة تحت ضغط لا يُحتمل، دون بارقة أمل قريبة في الإصلاح، الأمر الذي يجبر الحكومة العراقية على إيجاد حلول سريعة لهذه الظاهرة.

" الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تؤثر سلباً على الأنشطة التجارية والمالية"، حيث لا خطة مالية لتقليص الفجوة بين السعرين، وتعزيز الثقة بالعملة المحلية".

نداء الأشجار المقطوعة:

صرخة بيئة تتألم وجمالية تتلاشى

وجرت في منطقة الشوارع الأربعة في حي اليرموك ببغداد عمليات قطع للأشجار القديمة التي كانت تضيف بعدا جماليا وبيئيا للشارع، وبرغم اعتراضات السكان على هذا الإجراء فإن أمانة بغداد تقول، ان قطعها هو بهدف تجديد الأشجار وزرع أشجار جديدة، كما قالت ان الأشجار مريضة؛ فيما وصف مرصد العراق الأخضر في بيان ما قامت به أمانة بغداد بـ"الكارثة البيئية"، مشيرا إلى أن هذه الحملة لم تكن الأولى، ولن تكون الأخيرة، التي تستهدف الأشجار المعمرة بداعي تطوير الشوارع.

وقال المرصد في تعليق شديد اللهجة على الاجراء "ندين السلوك الهمجي في إزالة أشجار اليرموك بكل أسف واستغراب، نتابع قيام بلدية / أمانة بغداد بقطع الأشجار المعمرة في منطقة اليرموك، على امتداد الشوارع الأربعة، حيث أن معظم هذه الأشجار تجاوز عمرها الثلاثين عاما، وتمثل إرثا بيئيا وجماليا وحاجزا طبيعيا في وجه التصحر والتلوث"،مضيفا القول، ان أمانة بغداد نفذت حملة قطع الأشجار في منطقة اليرموك وكأنها تختار المناطق التي تحتوي على أكبر عدد من الأشجار المعمرة لقلعها واقامة المشاريع فيها، بحسب تعبيره.

اما تعليقات السكان فكانت واضحة ومباشرة، وقال احد سكان المنطقة: عالجوها ولا تقطعوها وممكن فرش المقرنص بالجزرة، والشجرة تكون ضمن مربع ترابي جميل مصمم لغاية الحفاظ عليها وهذا الاجراء في كل دول العالم يعملون به الا العراق لا يسعون لحل المشكلة بل يصنعون مشكلة اخرى، على حد قوله.

وأثارت المقاطع والصور التي نشرت عن الموضوع ردود فعل غاضبة انعكست في سيل من التعليقات التي تنتقد أمانة بغداد، وتتهمها بالاعتداء على البيئة وإحداث ضرر بمناخ المدينة الحار أصلا، وبه حاجة لزراعة كثير من الأشجار بدل إزالتها على حد وصف البعض، الذين شكك بعضهم بتواجد عائدات مالية لبعض الاشخاص دفعتهم الى ازالة الاشجار.

وتعهدت الامانة بالقول، انه سيجري تعويض الأشجار التي أزيلت، "بزراعة أشجار معمرة ضمن خطة التطوير الحالية، بما يضمن تعزيز الغطاء النباتي وتحسين البيئة العامة"، غير ان بيان الأمانة قوبل بمزيد من الانتقادات واتهامات بمعالجة مشكلة حشرات الأشجار بطريقة خاطئة، إذ تساءل كثيرون عن سبب عدم مكافحة الحشرات بالمبيدات بدلا من قطع الأشجار المعمرة.

وفي العموم يمكن القول انه مع نية أمانة

فيلي - خاص:

تثير قضية قطع الأشجار في العاصمة العراقية بغداد، كثيرا من القلق والشجون، لارتباطها بجمالية الشجرة وعلاقتها بالبيئة وتنقية الهواء.

" أمانة بغداد نفذت حملة قطع الأشجار في منطقة اليرموك وكأنها تختار المناطق التي تحتوي على أكبر عدد من الأشجار المعمرة لقلعها واقامة المشاريع فيها".

بغداد تجديد وزراعة أشجار جديدة، تثار التساؤلات الجدية بشأن مدى صحة هذا الإجراء من منظور بيئي وجمالي؛ فمن المعروف أن الأشجار القديمة توفر فوائد بيئية كبيرة يصعب تعويضها بسرعة، فضلا عن قيمتها الجمالية والتاريخية للشوارع والمناطق السكنية، كما قد تستغرق الأشجار الأكبر حجما عقدا من الزمان أو أكثر لتصل إلى ارتفاعها الكامل لتؤمن الاحتياجات البيئية والجمالية.

من الناحية البيئية، قد يكون قطع الأشجار القديمة مسوغا في حالات معينة، مثل، الأشجار الميتة، التي تشكل خطرا على السلامة العامة أو قد تنشر الأمراض لأشجار أخرى، وكذلك الاشجار المتضررة بشدة، من جراء عوامل طبيعية أو تدخل بشري ولا يمكن معالجتها، او الأشجار التي تعوق مشاريع بنية تحتية ضرورية، مع الأخذ بالاعتبار اجراء البدائل، او اعادتها، بعد نقلها الى اماكن مؤقتة.

إلا أن مجرد تجديد الأشجار لا يعد سببا كافيا لقطع أشجار سليمة وقديمة، فالأشجار القديمة تسهم بشكل كبير في تنقية الهواء، بامتصاص ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الأكسجين بكميات أكبر من الأشجار الصغيرة، وتوفر الظل وتقلل درجات الحرارة، وهو أمر حيوي في مدينة مثل بغداد ذات الصيف الحار والمغبر.

كما تكون الأشجار القديمة موائل للطيور والحشرات،

وامتصاص مياه الأمطار، وتقليل اخطار الفيضانات وغرق الشوارع،

فضلا عن القيمة الجمالية والنفسية، التي تضفيها على الشارع وتأثيرها الإيجابي على سكان المنطقة.

وفي كثير من الحالات، يمكن تبني حلول بديلة لقطع الأشجار للحفاظ على الغطاء الأخضر، وهذه الحلول تشمل التقليم الصحي والتجميلي، بدلا من القطع الكامل، يمكن تقليم الأغصان الميتة أو المريضة أو التي تشكل خطرا، مما يحافظ على الشجرة ويجدد نموها، واذا كانت الاشجار تعاني من امراض، يجب علاجها اولا قبل اللجوء الى القطع.

وفي بعض الحالات، يمكن نقل الأشجار الكبيرة والقديمة او النادرة إلى مكان آخر إذا كانت تعوق مشروعا معينا؛

وعند التخطيط لمشاريع جديدة، يجب أن يجري دمج الأشجار القائمة في التصميم بدلا من إزالتها كخيار أول،

وإشراك السكان المحليين والخبراء البيئيين في عملية اتخاذ القرار يمكن أن يؤدي إلى حلول مبتكرة ومقبولة للجميع.

هناك عديد الأمثلة الناجحة لعمليات نقل الأشجار الكبيرة أو تحسين تشجير الشوارع حول العالم، التي تعكس التزام المدن بالحفاظ على الغطاء الأخضر وتطويره بشكل مستدام،

فسنغافورة مثلا تستعمل معدات وتقنيات متطورة لرفع ونقل الأشجار العملاقة بأقل ضرر ممكن، بما في ذلك رافعات ضخمة وشاحنات متخصصة.

و بعد النقل، يجري توفير رعاية مكثفة للأشجار، تتضمن الري المنتظم، التسميد، وحماية ومعالجة من الآفات والأمراض، لضمان تكيفها مع بيئتها الجديدة، او في حالة اكتمال المشروع وارجاعها الى بيئتها الاصلية.

ونجحت سنغافورة في نقل الوف الأشجار الكبيرة واعادة كثير منها، مما سمح لها بتطوير بنيتها التحتية ومشاريعها العمرانية من دون التضحية بالغطاء الأخضر القيم، وقد اسهم ذلك في الحفاظ على جمال المدينة، وتحسين جودة الهواء، وتوفير الظل، ودعم التنوع البيولوجي.

وباريس، عاصمة فرنسا تعرف بجمال شوارعها وأشجارها القديمة والتاريخية، وهي تعمل باستمرار على تحسين غطاءها الشجري مع التركيز على الاستدامة والتنوع، وعدم قلع الاشجار المتواجدة بل ادامة تطويرها وعلاجها في مكانها

ضمن مشروع "خطة الأشجار الباريسية" ومشاريع "الشوارع الخضر"،اذ يجري جرد جميع الأشجار في المدينة وتقويم حالتها الصحية وتحديد الأنواع المناسبة لكل شارع وظروفها المناخية؛

وتركز المدينة على زراعة أنواع متعددة من الأشجار المقاومة للأمراض وتغير المناخ، بدلا من الاعتماد على نوع واحد، لتقليل مخاطر انتشار الآفات.

كما يجري تصميم مناطق زراعة الأشجار بطريقة تساعد على امتصاص مياه الأمطار السطحية مما يقلل من الضغط على شبكات الصرف الصحي ويوفر المياه للأشجار.

وفضلا عن دراسة وضع الأشجار المريضة، تسعى باريس لزيادة عدد الأشجار في الشوارع عبر تحويل الأرصفة والمساحات غير المستغلة إلى مناطق خضر ويجري ذلك باشراك السكان اذ

تشجع المدينة مبادرات المواطنين لزراعة الأشجار والعناية بها في أحيائهم.

ويجري توفير مساحات كافية لجذور الأشجار تحت الأرض، مع استعمال تقنيات تحميها من الأضرار الناجمة عن أعمال البنية التحتية والمباني.

أدت هذه الجهود إلى زيادة الغطاء الشجري في باريس، وتحسين جودة الحياة للسكان، وجعل المدينة أكثر مرونة في مواجهة التحديات البيئية، كما عززت جاذبية الشوارع وجمالها التاريخي.

هذه الأمثلة وغيرها، تظهر أن هناك بدائل فعالة لقطع الأشجار القديمة، وأن الاستثمار في تقنيات نقل الأشجار والرعاية السليمة، فضلا عن التخطيط الحضري المستدام، يمكن أن يحقق التوازن بين التنمية الحضرية والحفاظ على البيئة.

"في باريس ، يجري تصميم مناطق زراعة الأشجار بطريقة تساعد على امتصاص مياه الأمطار السطحية مما يقلل من الضغط على شبكات الصرف الصحي ويوفر المياه للأشجار ".

من الشمال الى قلب المدينة..

ملوحة البصرة تتمدد وتنهك الانسان والحيوان

فيلي - خاص:

يسجل الخزين المائي في العراق أدنى مستوى له منذ 80 عاماً نتيجة قلة إيرادات المياه بسبب التغير المناخي وزيادة الموارد البشرية، حتى بات يمكن وصف وضع المياه بـ"الكارثي"، بحسب وزارة الموارد المائية العراقية وخبير في مجال المياه.

تتصاعد أزمة ملوحة المياه في محافظة البصرة منذ أكثر من شهر، ومع بداية فصل الصيف، حتى باتت تشكل تهديدا بيئيا واجتماعيا، امتد من أقضية شمال المحافظة ليصل إلى قلب المدينة وأطرافها الجنوبية، ومع غياب المعالجات الجذرية وتراجع الإطلاقات المائية، باتت المياه الواصلة إلى منازل مئات الآلاف من المواطنين غير صالحة للاستخدام البشري، ولا حتى الحيواني، وسط غليان شعبي وتحذيرات من عواقب كارثية، لاسيما مع تسجيل نفوق للماشية بسبب تلوث المياه.

الزراعة تلفت والمواشي نفقت

في أقضية شمال البصرة، وتحديدا في المدينة والهارثة والصادق وعز الدين سليم، كانت ملامح الأزمة قد ظهرت مبكرًا، بحسب الناشط المحلي أبو الحسن الشاوي، فإن "أهالي مناطق شمالي المحافظة تلقوا الضربة الأولى، مساحات واسعة من الأراضي الزراعية تضررت بسبب ارتفاع نسبة الملوحة، ما أدى إلى تلف المحاصيل، وتكبُّد المزارعين خسائر مالية جسيمة".

ويضيف الشاوي لمجلة «فيلي»: أن "الأمر لم يقتصر على الزراعة، بل طال الثروة الحيوانية أيضا، حيث سجّلت حالات نفوق بين الماشية بعد شُربها من المياه المتوفرة، التي اختلطت بمياه مجار ومخلفات آبار نفطية في بعض المناطق، فكيف بماء لا يصلح للزرع ولا للحيوان أن يتم ضخه للشبكات المغذية لمنازل المواطنين، الأمر الذي تسبب بمئات الحالات من الأمراض الجلدية و المعوية، ولم نلق أي عناية حكومية لهذا الأمر".

وقد أعلنت شعبة زراعة قضاء الإمام الصادق شمالي محافظة البصرة ، عن تسجيل حالات نفوق واسعة بين الماشية، نتيجة التسمم الناتج عن تلوث مياه نهر الفرات في منطقة باهلة.

وذكرت الشعبة في بيان ورد لمجلة «فيلي»، أن "وحدة الثروة الحيوانية بالتعاون مع المستوصف البيطري في القضاء، شكّلت لجنة ميدانية لمتابعة حالات نفوق

ملوحة البصرة تتمدد وتنهك الانسان والحيوان

حيوانات الماشية، بعد ورود بلاغات من عدد من المربين في المنطقة".

وأوضح البيان أن "11 رأس بقر نفقت حتى الآن، فيما تشير الفحوص البيطرية الأولية إلى معاناة أعداد أخرى من أعراض التسمم الحاد، ما ينذر بارتفاع عدد الهلاكات خلال الأيام المقبلة".

وأشار البيان إلى أن "نهر الچتف، الذي يقع في نهاية مجرى نهر عنتر، تأثر بشكل مباشر بتلوث مياه نهر الفرات، وبعد أن شربت الأبقار من المياه الملوثة، بدأت تظهر عليها علامات الهزال والضعف الشديد، حتى فارقت الحياة".

التظاهرات.. جرس إنذار أُهمل

ومع تفاقم الأوضاع، خرج أهالي مناطق شمال البصرة في احتجاجات واسعة عدها رجل الدين الشيخ عبد الغفار العوضي (أحد قادة التظاهرات الذي صدرت بحقهم دعوى قضائية) "جرس إنذار مبكر كان يمكن للحكومة المحلية أن تتدارك من خلاله الأزمة قبل امتدادها".

ويقول العوضي لمجلة «فيلي»: "للأسف، لم تستجب مطالبنا كما يجب، وتم التعامل مع المتظاهرين بطريقة خاطئة وصلت إلى حد الملاحقات القانونية ورفع الدعاوى القضائية، في مشهد يعكس تعاملا فوقيًا مع الأزمة بدلا من التفاعل مع جذورها، لإيجاد الحلول اللازمة وتحقيق مطالب المتظاهرين الذين لم يطلبوا شيئا سوى جزءا يسيرًا من حقوقهم المشروعة".

ويؤكد أن "ما وصلت إليه مياه البصرة اليوم، هو نتيجة مباشرة لتجاهل تلك التحذيرات الأولى، لو تم التحرك بجدية عند ظهور الأزمة في الشمال، لما وصلت الملوحة إلى مناطق مركز المدينة و تفاقمت المشكلة بطريقة لا يمكن السيطرة عليها".

البصرة: نصف المدينة يشرب ماءٍ غير صالح

ومع امتداد اللسان الملحي، باتت مناطق واسعة من مركز البصرة تعاني من تلوث المياه وارتفاع نسبة الملوحة، ومنها المعقل والجبيلة والعشار والجنينة والبراضعية.

ويصف المواطن حسن جبار الوضع قائلا: "بمجرد أن نفتح صنبور الماء، نلاحظ أن لونه مائل للصفرة، رائحته كريهة، وطعمه مالح بشكل لا يُحتمل، ونتخوف من استخدامه حتى في غسل أواني الطبخ و نضطر إلى صرف مبالغ مالية لشراء الماء واستعماله في الشرب و الغسل".

ويضيف، لمجلة «فيلي»، أن "غالبية سكان البصرة يشترون الماء من التناكر في الأيام العادية للشرب، ومع هذه الأزمة نضطر لشرائه لكل الاستخدامات الأخرى، حتى وصل سعر الطن الواحد إلى 15 و20 ألف دينار، بعد أن كانت 10 آلاف فقط، وبات توفير المياه مسألة مالية تثقل كاهل العائلات يوميًا".

ارتفاع التراكيز الملحية من جانبها، تؤكد دائرة ماء البصرة وجود ارتفاع مقلق في نسبة التراكيز الملحية في قنوات المياه المغذية للمحافظة، وقد أكد معاون مدير الدائرة، هيثم جار الله، في تصريح صحفي، أن "قلة الإطلاقات المائية الواصلة إلى حوض شط العرب كانت السبب المباشر في زيادة ملوحة المياه، حيث وصلت نسبة التراكيز في منطقة كتيبان – وهي القناة الإروائية التي تغذي شط العرب وأبي الخصيب – إلى 3500 TDS، بعد أن كانت تتراوح بين 1250 و1500 فقط خلال الأشهر الماضية".

وأضاف أن "نسبة الملوحة في منطقة سيحان تجاوزت 19500 TDS، بسبب غلق نهر الكارون، ما تسبب في امتداد اللسان الملحي نحو مركز المدينة، في ظل اعتماد مشاريع الماء على مصادر رئيسية مثل شط العرب ودجلة، التي تعاني من تراجع مستمر بالإطلاقات".

وأشار جار الله إلى أن "محافظة البصرة تعتمد اليوم على القناة الإروائية، وقناة البدعة، ومحطات التحلية في الهارثة، والمشروع الياباني الذي يعمل بطاقة 200 ألف متر مكعب يوميًا، ومحطة التحلية في محيلة التي تنتج 72 ألف متر مكعب"، مبينا أن هذه المشاريع تسهم جزئيًا في تقليل التراكيز الملحية لكنها غير كافية وحدها دون زيادة الإطلاقات المائية.

أزمة إدارة

ويرى مراقبون محليون أن أزمة ملوحة المياه لا تتعلق فقط بشح الموارد، بل بضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وغياب الاستجابة السريعة مع مؤشرات الأزمة.

ويقول الناشط عمران البصري لمجلة «فيلي»: إن "ما حدث يعكس أن هناك خللا في تنظيم الموارد المائية، وعدم استثمار الإطلاقات بشكل مدروس، وغياب رؤية استباقية لدى المسؤولين المحليين، الأمر الذي ساهم في تفاقم الضرر".

ويحذر من أن "السكوت على الوضع الحالي سيؤدي إلى كارثة بيئية واقتصادية طويلة الأمد، خاصة إذا استمرت أضرارها على الزراعة والثروة الحيوانية".

حقوق الإنسان تحذر

وقال مدير مكتب المفوضية العليا لحقوق الإنسان في البصرة مهدي التميمي، لمجلة «فيلي» إن "اللسان الملحي امتد إلى مركز المدينة، وبلغت نسب الملوحة فيه أكثر من 10 آلاف TDS، بينما رُصد تلوث كيميائي وجرثومي خطير في مياه نهر الفرات شمال البصرة، وصل فعليًا إلى منازل المواطنين".

وأشار التميمي إلى أن "المفوضية رصدت حالات تسمم معوي حادة بين السكان، نتيجة استخدام مياه غير معقمة ولا صالحة للاستهلاك"، مضيفاً أن "المياه تصل اليوم إلى بيوت البصريين من دون تصفية أو معالجة، في وقتٍ تظهر فيه الحكومتان المركزية والمحلية ضعفًا واضحا في التعامل مع الأزمة، وخطواتهم لا ترقى إلى مستوى الخطر المحدق بالمواطنين".

وبين أن "شمال البصرة بات في حكم المنّاطق المنكوبة، وأن عدم إعلان حالة طوارئ أو نشر لجان وفرق ميدانية داعمة يعكس تقصيرًا رسميًا خطيرًا".

وشدد على أن "إعادة تشغيل محطات التصفية ورفع التجاوزات وتنظيم المراشنة باتت خطوات عاجلة، كما أن ضعف التواصل مع دول الجوار بشأن ملف المياه سيُفاقم الأزمة".

و ختم التميمي بالتحذير: "ما نحن مقبلون عليه قد يكون أسوأ مما حدث في عام 2018 إذا لم يُتدارك الأمر فورًا".

> " تم التعامل مع المتظاهرين بطريقة خاطئة وصلت إلى حد الملاحقات القانونية ورفع الدعاوى القضائية، في مشهد يعكس تعاملاً فوقيًا مع الأزمة بدلاً من التفاعل مع جذورها ».
>
> "المياه تصل إلى البيوت من دون تصفية أو معالجة، في وقتٍ تظهر فيه الحكومتان المركزية والمحلية ضعفًا واضحًا في التعامل مع الأزمة، وخطواتهم لا ترقى إلى مستوى الخطر المحدق بالمواطنين"

النزاع الإيراني - الإسرائيلي

يهدد الخضار ويستنزف جيوب العراقيين

فيلي - خاص:

يتخوف العراقيون من أن تؤدي الحرب الإسرائيلية الإيرانية إلى تدهور الوضع الاقتصادي في المنطقة عموماً والعراق خصوصاً، مما قد يؤثر على أسعار الغذائية السلع الأساسية، وفيما ترجح لجنة الزراعة والمياه النيابية العراق، ارتفاع أسعار الفواكه والخضر نظرا لاستيرادها من دول اصبحت "ساحة حرب"، وفي الوقت الذي اتفق معها خبير زراعي، استبعدت وزارة الزراعة هذه التوقعات وأكدت ان الانتاج الحالي يغطي حاجة الاستهلاك المحلية.

ويقول عضو لجنة الزراعة والمياه في البرلمان العراقي، ثائر مخيف الجبوري، لمجلة «فيلي»، إن "العراق يعتمد على الواردات اليومية من الفواكه والخضر من الدول المحيطة وأهمها إيران والأردن وسوريا وهذه جميعها أصبحت ساحة حرب".

ويتوقع الجبوري: "حصول قفزة محدودة في الأسعار، لكن ما دام الأمن الغذائي يعتمد على القطاع الخاص، فهذا القطاع بإمكانه جلب المواد بأي طريقة لوجود منفعة له".

ويؤكد أن "العراق يفتقر للتخطيط المسبق، حيث عادة ما تقع المشكلة ومن ثم يتم التفكير بكيفية الخروج منها، وهذا على جميع الأصعدة وليس في الزراعة والمياه فقط"، موضحا أن "قطع المياه الجائر من قبل تركيا وإيران عن العراق، أثر بشكل مباشر على المواطنين، ما يتحتم على الحكومة الحالية والحكومات اللاحقة أن تجعل معالجة هذا الملف في الصدارة والأولويات".

غياب خطط الطوارئ

من جانبه، يبين الخبير الاقتصادي، مصطفى الفرج، أن "العراق يفتقر لبرامج طوارئ اقتصادية شاملة تتضمن حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أو دعم سلاسل التوريد المحلية، أو توفير حوافز ضريبية وقت الأزمات".

ويضيف الفرج لمجلة «فيلي»، أنه "في ظل الأزمات الإقليمية والدولية المتعاقبة، لم نشهد بعد خطة طوارئ اقتصادية متكاملة قادرة على حماية الفئات الهشة أو تحفيز القطاع الخاص عند الأزمات".

ويبين، أن "هشاشة البنية الاقتصادية، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وتباطؤ الإصلاحات البنيوية، كلها عوامل تجعل الاستعدادات محدودة".

وبناء على ذلك، يؤكد الاقتصادي، أن "العراق، ورغم بعض عوامل القوة، غير مستعد بما فيه الكفاية لمواجهة أي طارئ اقتصادي كبير، ما لم يتم تمكين القطاع الخاص وجعله شريكاً حقيقياً في التنمية، لا مجرد مكمل للقطاع العام".

يشار إلى أن التوتر بين إسرائيل وإيران تصاعد بشكل حاد منذ 13 حزيران 2025، عندما شنت إسرائيل هجوماً صاروخياً مباغتاً استهدف مواقع داخل الأراضي الإيرانية، وردت طهران في الليلة ذاتها بسلسلة هجمات صاروخية كثيفة، استمرت لأيام متتالية، وطالت أهدافاً عسكرية ومنشآت داخل إسرائيل.

وتسببت هذه الهجمات المتبادلة في خسائر بشرية بالعشرات وأضرار مادية جسيمة في كلا الجانبين، ما أثار قلقاً دولياً وإقليمياً واسعاً، وسط تحذيرات من انزلاق الوضع إلى مواجهة أوسع تهدد أمن المنطقة واستقرارها.

اكتفاء ذاتي و"حاجة"

بدوره، يوضح الخبير الزراعي، خطاب الضامن، أن "العراق وصل إلى مراحل الاكتفاء الذاتي من محصول الحنطة الاستراتيجي الذي يعتبر عماد الأمن الغذائي في البلاد".

ويضيف الضامن لمجلة «فيلي»، "أما فيما يخص المحاصيل الأخرى، فلم نصل إلى مراحل يمكن اعتبارها اكتفاء ذاتياً، حيث يتم استيراد البطاطا والطماطم في مواسم معينة، لعدم وجود ما يكفي من الإنتاج".

ويتابع، "كما هناك مستويات اكتفاء ذاتي من الخضروات، لكن في بعض الفصول يحصل قصور في الإنتاج نتيجة الظروف الجوية، أما الفواكه فهناك فجوة كبيرة في كميات الإنتاج".

ويشير إلى أن "العراق يعتمد على الفواكه التي ترد من إيران وتركيا وبعض الدول الأخرى، وخصوصاً التفاح والحمضيات وغيرها من الفواكه".

وفي ظل الحرب الحالية، يرى الخبير الزراعي، أن "الأمن الغذائي في العراق غير مستعد لتحمل تقلبات أو انقطاع الواردات في سلاسل الإمداد من المواد الغذائية أو المحاصيل الزراعية، بسبب قصور الإنتاج وعدم استغلال الموارد الزراعية وزراعة الأرض بشكل كافي".

ونتيجة لذلك، يحذر الضامن، من أن "أي انقطاع في سلسة توريد محاصيل زراعية معينة سيؤدي إلى ارتفاعها وبأضرار على الأمن الغذائي والمائدة العراقية، وربما زيادة نسب الفقر والحرمان في البلاد".

استقرار بالأسعار

لكن أمام هذه المخاوف، يطمئن الوكيل الإداري لوزارة الزراعة العراقية، مهدي سهر الجبوري، بأن "المنتج المحلي الموجود من محاصيل الخضر الصيفية يغطي حاجة السوق المحلية بالكامل، إضافة إلى استقرار الأسعار التي هي في حدود مناسبة وملائمة للمزارع وكذلك للمستهلك".

ويوضح الجبوري لمجلة «فيلي»، أن "البلاد حالياً في الموسم الصيفي، ورغم معاناة الخطط الزراعية الصيفية من شحة المياه فضلاً عن الوضع الأمني الدائر في منطقة الشرق الأوسط، لكن يلاحظ أن هناك استقراراً في أسعار الخضر والفواكه المحلية، وكذلك في منتجات الثروة الحيوانية واللحوم الحمراء والبيضاء".

ويعزو الجبوري هذا الاستقرار، إلى "توفر العرض الذي يتجاوز الطلب المحلي، وبالتالي هناك فائض في بعض المنتجات خاصة البطاطا والطماطم، وبالتالي يتم تصديرها إلى الخارج".

ويؤكد المسؤول الزراعي، أن "الإنتاج الحالي يغطي حاجة الاستهلاك المحلي بالكامل، لذلك لا توجد أي منتجات يتم استيرادها من الخارج عموماً وليس من إيران فقط".

ويشير إلى أن "وزارة الزراعة منعت استيراد المنتجات الرئيسية من الرقي والبطيخ والطماطم والبطاطا والبصل والخيار والباذنجان والفلفل والبيض".

ويدعو الجبوري في ختام حديثه جهاز الأمن الوطني والأمن الاقتصادي إلى أهمية "متابعة أي حالات تلاعب بالأسعار من قبل التجار للحفاظ على الأسعار في الأسواق المحلية وعدم رفعها نتيجة وفرة المعروض".

الخبير مصطفى الفرج:

« هشاشة البنية الاقتصادية، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وتباطؤ الإصلاحات البنيوية، كلها عوامل تجعل الاستعدادات محدودة»..

الوكيل الإداري لوزارة الزراعة

مهدي الجبوري: « ادعو جهاز الأمن الوطني والأمن الاقتصادي إلى أهمية متابعة أي حالات تلاعب بالأسعار من قبل التجار للحفاظ على الأسعار في الأسواق المحلية وعدم رفعها نتيجة وفرة المعروض»..

غزوان السهلاني
معاون مدير عام في وزارة الموارد المائية

زهير الفتلاوي
عضو لجنة النقل النيابية

فيلي - خاص:

تتعرض الأنهار بصورة عامة في العراق إلى تجاوزات مختلفة، منها نصب محطات وفتح منافذ فيها، واستغلال أكتاف الأنهار بإنشاء الأبنية من قِبل المتجاوزين، أو مشيدات ثابتة ضمن محرّماتها، فضلاً عن استغلال لشق طرق مجاورة للأنهار ما يؤدي إلى حصول حوادث سير، فيما لا تستطيع الحكومة تسييجها بسبب عمليات الكري.

أكتاف الأنهار..

انتهاك للمحرّمات من نوع آخر في العراق

وتقسم الأنهار حسب تصريف النهر إلى (رئيسي، موزع، حقلي)، وهذه يتم تحديدها وفق ضوابط المحرّمات في وزارة الموارد المائية، "حيث لكل نهر محرّم، وبعض المحرّمات يصل إلى 50 متراً، وبعضها 25 و15 و10 أمتار، وأقل محرّم 5 أمتار للقناة الحقلية الصغيرة التّي ليس فيها أي فرع"، بحسب معاون مدير عام الهيئة العامة لتشغيل مشاريع الري والبزل في وزارة الموارد المائية، غزوان السهلاني.

ويؤكد السهلاني لمجلة «فيلي»، أن "الأنهار بصورة عامة تتعرض إلى عدة تجاوزات، فبالإضافة إلى تجاوز الحصص المائية من نصب محطات وفتح منافذ، هناك استغلال لأكتاف الأنهار أما بإنشاء الأبنية من قِبل المتجاوزين أو إنشاء مشيدات ثابتة ضمن المحرّمات، في مخالفة لقانون استغلال الشواطئ".

ويضيف السهلاني، "كما هناك تجاوزات كثيرة من الطرق التي من المفترض أن يكون التبليط خارج محرّمات الأنهار، لكن ما يحدث وبسبب وجود الدور السكنية، تترك دوائر الطرق والبلدية إزالة الدور السكنية وتحاول أخذ محرّمات الأنهار التي وجدت لصيانة النهر وتنظيفه وتوسعته وإعادة تصميمه وتبطينه مستقبلاً، لذلك من الضروري الإبقاء على المحرّمات".

ويشير إلى أن "موافقات تقليص المحرّم تُعطى بشروط ولحالات حرجة في مناطق مُحددة بحيث لا تؤثر على تنظيف النهر ولا على توسعته مستقبلاً، وفي حال تم إعطاء استثناء باستغلال المحرّمات فهو يعطى على شرط ترك مسافة لا تقل عن 10 أمتار من حافة أي نهر، ولمقطع معين من النهر، وليس على طوله".

لكن عضو لجنة النقل النيابية، زهير الفتلاوي، يلاحظ أن "المسافة التي تُترك ضمن شروط إقامة مشاريع الطرق على الأنهار لا يتم الالتزام بها، لذلك يلاحظ وجود طرق ملاصقة للأنهر في مخالفة لقانون الموارد المائية، في وقت لا تستطيع الحكومة تسييجها بسبب كري الأنهر".

ويضيف الفتلاوي لمجلة «فيلي»، أن "مرور السيارات قرب الأنهر مع عدم وجود إشارات مرورية واضحة وإنارة للطرق قد تسبب الحوادث، خاصة لمن يسلك الطريق لأول مرة، حيث يتفاجئ السائق بوجود بزل أو نهر أمامه، لذلك من الضروري توسعة القناطر التي على الأنهار والمبازل".

ويوضح، أن "الكثير من المبازل يلاحظ أنها تأخذ من الجرف (أكتاف الأنهار) بسبب عدم التغليف الذي من مهام وزارة الموارد المائية، وهذا يعود إلى عدم صرف تخصيصات الوزارة من الموازنة الاتحادية لحد الآن، وإنما التشغيلية فقط، كما هو حال أغلب الوزارات الأخرى".

ويعتبر سير المركبات على الطرق التي قرب الأنهر "خطيراً، لذلك ينبغي قيادة المركبة بحذر في هذه الطرق والأفضل الابتعاد عنها قدر الإمكان، أما إذا كان الطريق رسمياً وبحالة جيدة وسالك، فيمكن السير فيه بسرعة 60 إلى 80 كم بالساعة"، وفق مدير شعبة الإعلام في مديرية المرور العامة، العقيد حيدر شاكر.

ويعزو العقيد شاكر تكرار الحوادث قرب الأنهر خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أنها "تعود إلى عدم التزام السائق بالتعليمات والقوانين المرورية، وعدم الانتباه أثناء قيادة المركبة، كما أن السير عكس الاتجاه خاصة على هذه الطرق قد يكون مميتاً، لذلك يعاقب قانون المرور رقم 8 لسنة 2019 بالغرامة 200 ألف دينار عراقي على هذه المخالفة".

ويدعو العقيد شاكر في الختام، السائقين، عند قيادة المركبات في جميع الشوارع سواء في بغداد أو المحافظات، على جوانب الأنهر أو في الطرق الرئيسة والسريعة، إلى "ضرورة الالتزام بالتعليمات المرورية وعدم ارتكاب أي مخالفة قد تؤدي إلى الحوادث منها استعمال الهاتف النقال والقيادة بسرعة عالية والابتعاد عن الإضاءة العالية (الزينون) وغيرها من المخالفات".

في البصرة:

متنفذون يسيطرون على مصبات الأنهار وتحذيرات من التسمم

فيلي - خاص:

تتكرر العواصف الغبارية في العراق بشكل ملحوظ خلال هذا الموسم، مسجلة حضوراً باكراً وزيادة عن العام الماضي، وسط توقعات باستمرارها طيلة فترة فصل الصيف لكن بشكل متفاوت، بحسب خبراء في الطقس والبيئة.

تحذر تقارير بيئية وحقوقية متزايدة، من أبرزها "مرصد العراق الأخضر" ومفوضية حقوق الإنسان في البصرة، من كارثة بيئية وصحية وشيكة في المحافظة، نتيجة لتفاقم أزمة تلوث المياه وارتفاع ملوحتها في مصبات الأنهار، وبخاصة في شط العرب؛ وقد وصلت التحذيرات إلى مستوى التنبيه من "عودة التسمم" في المياه بسبب الملوثات الصلبة، وتجاوز الملوحة في شط العرب ومركز البصرة نصف ملوحة مياه البحر.

واستنادا الى المرصد فقد سجلت بعض المناطق مثل أبي الخصيب وسيخان في السيبة 14 ألف جزء في المليون (TDS)، مع توقعات بوصولها إلى 30 ألفا في مركز البصرة، وهو ما يعادل نصف ملوحة مياه البحر؛ هذا الارتفاع يجعل المياه غير صالحة للشرب والزراعة، ويهدد الأمن الغذائي والبيئي للمحافظة.

وفضلا عن الملوحة، تعاني المياه من تراكم الملوثات الصلبة والكيماوية، التي تشمل مياه الصرف الصحي غير المعالجة، والنفايات الصناعية، والمخلفات النفطية، و هذه الملوثات تزيد من خطر التسمم والأمراض الجلدية والمعوية بين السكان.

و يشكل قيام شركات التراخيص (بخاصة النفطية) بحقن الآبار بالمياه العذبة، وتصريف مخلفاتها في الأنهار، سببا رئيسا لتلوث المياه واستنزافها، هذه الممارسات تجري غالبا وسط غياب الرقابة الفعالة.

ويلفت السكان الى استحواذ بعض ذوي

في البصرة: متنفذون يسيطرون على مصبات الأنهار

النفوذ على مصبات الأنهار وكميات كبيرة من المياه، مما يزيد من تفاقم المشكلة.

وفضلا عن تأثيرها على صحة الانسان وانتشار الامراض تؤثر الملوحة والتلوث سلبا على القطاع الزراعي، حيث تتراجع المساحات الصالحة للزراعة وتتضرر المحاصيل، فضلا عن نفوق أعداد كبيرة من الثروة الحيوانية والسمكية، اذ يؤدي التلوث إلى تدهور النظام البيئي للأنهار والأهوار، مما يهدد التنوع البيولوجي ويزيد من مخاطر التصحر.

وتتعدد الأسباب التي تسهم في استمرار أزمة تلوث المياه وملوحتها في العراق، وبخاصة في البصرة، ويمكن تلخيصها في عوامل منها نقص الإطلاقات المائية من دول المنبع، إذ تعد السياسات المائية لدول الجوار (تركيا وإيران) وبناء السدود الضخمة وتحويل مجاري الأنهار (مثل نهر الكارون) من أهم الأسباب وراء انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، مما يسمح بتغلغل اللسان الملحي من الخليج العربي إلى شط العرب ومصادر المياه العذبة في البصرة.

وتغيب هنا الاتفاقات الدولية الفعالة، إذ أن فشل العراق في التوصل إلى اتفاقات ملزمة مع دول المنبع لضمان حصته المائية يعمق الأزمة ويجعل الحلول المحلية غير كافية، كما تفتقر الحكومات العراقية المتعاقبة إلى رؤية استراتيجية واضحة وشاملة لإدارة ملف المياه، والاعتماد على حلول ترقيعية غير فعالة.

ويعاني قطاع المياه في العراق من الفساد وسوء التخصيصات المالية، مما يعوق تنفيذ المشاريع الحيوية مثل محطات التحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي؛ وهناك ضعف واضح في الرقابة على شركات التراخيص والمؤسسات الأخرى التي تسهم في تلويث المياه واستغلالها بشكل غير قانوني.

وتعاني البصرة من نظام صرف صحي غير فعال، اذ يجري تصريف مياه المجاري غير المعالجة مباشرة في شط العرب، مما يزيد من التلوث البيولوجي والكيميائي للمياه، وتفتقر عديد محطات معالجة المياه إلى التكنولوجيا المطلوبة لجعل المياه المالحة صالحة للشرب، أو أنها متهالكة وغير قادرة على العمل بكامل طاقتها.

كما كانت التغيرات المناخية والجفاف سببا فاعلا، إذ شهد العراق في السنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا في معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يزيد من الضغوط على الموارد المائية المتاحة ويفاقم مشكلة الجفاف.

ويزداد تغلغل المد الملحي من الخليج العربي مع انخفاض منسوب المياه العذبة، خاصة في فصل الصيف الحار؛ اما التجاوزات على مصبات الأنهار من قبل جهات محلية وذوي نفوذ، فتقلل من تدفق المياه العذبة إلى المناطق السكنية والزراعية، و ما يزال استعمال طرق السقي الحديثة محدودا، وهناك استهلاك غير رشيد للمياه في القطاعات المتنوعة، مما يزيد من هدر الموارد المائية.

وبالنظر إلى حجم الكارثة البيئية والإنسانية التي تواجهها البصرة ومدن الجنوب العراقي، فإن التغلب على مخاطر تلوث وملوحة الأنهار والحفاظ على عذوبتها وتوفير المياه الصالحة للشرب والزراعة يتطلب حزمة متكاملة من الإجراءات العاجلة والاستراتيجية على المدى الطويل، تتضافر فيها جهود جميع الجهات المعنية؛ و يمكن تصنيف هذه الإجراءات في طائفة واسعة.

يجب اولا على الحكومة العراقية وضع استراتيجية تفاوضية قوية وموحدة مع تركيا وإيران لضمان حصة عادلة وكافية من المياه، والضغط الدولي على هذه الدول للامتثال للقوانين والأعراف الدولية المتعلقة بالأنهار المشتركة.

وكذلك السعي لتوقيع اتفاقيات ملزمة قانونيا بشأن تقاسم المياه وإدارة الموارد المائية المشتركة، والاستفادة من المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة) لدعم موقف العراق؛ وطرح فكرة مشاريع مائية مشتركة مع دول الجوار، مثل محطات تحلية المياه، أو مشاريع لتحسين كفاءة استغلال المياه في دول المنبع والمصب، و وضع خطة وطنية شاملة لإدارة الموارد المائية، تتضمن تقويم دقيق للموارد المائية المتاحة، وتحديد الأولويات في الاستعمال (الشرب، الزراعة، الصناعة)، وتوزيع عادل للمياه بين المحافظات.

كما يجب صيانة وتحديث السدود المتواجدة لضمان قدرتها على تخزين المياه وإطلاقها بكفاءة، وبناء سدود جديدة لزيادة المخزون المائي وتقليل الاعتماد على الإطلاقات الخارجية، و تفعيل القوانين والأنظمة للحد من الهدر المائي في جميع القطاعات، ومراقبة التجاوزات على الحصص المائية.

اما على مستوى البصرة فالأولوية القصوى هي بناء محطات معالجة حديثة لمياه الصرف الصحي في مركز البصرة وضواحيها، ومنع تصريف المياه الخام مباشرة في الأنهار، و تطبيق القوانين البيئية بصرامة على جميع الشركات النفطية والصناعية العاملة في البصرة، وإلزامها بتركيب وحدات معالجة للنفايات السائلة والصلبة قبل تصريفها.

ويجب إيقاف ممارسات حقن الآبار النفطية بالمياه العذبة واستبدالها بتقنيات أخرى، أو استعمال مياه البحر المحلاة لهذا الغرض، و تطوير برامج لمعالجة المخلفات النفطية والكيماوية المتراكمة في الأراضي والمياه، ومنع تسربها إلى مصادر المياه.

وكذلك يجب الاستثمار في بناء محطات تحلية مياه البحر على نطاق واسع في البصرة لتوفير مياه الشرب النقية، مع الأخذ في الاعتبار التكاليف التشغيلية والصيانة، وإنشاء نظام مراقبة دقيق ومستمر لنسب الملوحة في شط العرب وروافده، وتوفير بيانات في الوقت الفعلي للسكان والجهات المعنية، و دراسة إمكانية تنفيذ حلول هندسية للحد من تغلغل اللسان الملحي، مثل بناء سدود تنظيمية أو حواجز مائية (على غرار بعض التجارب الدولية).

« تحويل مجاري الأنهار (مثل نهر الكارون) من أهم الأسباب وراء انخفاض مناسيب نهري دجلة والفرات، مما يسمح بتغلغل اللسان الملحي من الخليج العربي إلى شط العرب ومصادر المياه العذبة في البصرة ».

دعوات السكان لشراء الطاقة الشمسية

هل تمثل بديلاً عن الكهرباء الوطنية؟

فيلي - خاص:

يُقبل الكثير من الشباب هذه الأيام، على شراء الدراجات التي تعمل بالشحن الكهربائي لأسباب عديدة أبرزها أنها لا تتمّ مصادرتها من قبل مديرية المرور العامة، وغير مكلفة، وهي صديقة للبيئة بسبب عملها على الشحن، إضافة إلى أنها آمنة، إذ لا يتجاوز معدل سرعتها 60 كم في الساعة.

في 8 مايس الماضي وقبل ايام من اشتداد موجة الحر وبداية الموسم المعتاد لانقطاع الكهرباء الوطنية، أعلن وزير الكهرباء زياد علي فاضل، إطلاق الرابط الإلكتروني الخاص بقرض شراء المنظومات الشمسية للسكان ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي، مشيرا الى أن هذه الخطوة تأتي تنفيذا لتوجيهات رئيس الوزراء بتنويع مصادر الطاقة، وتخفيف الضغط على الشبكة الوطنية، بحسب بيان المكتب الإعلامي لوزير الكهرباء.

وترافق ذلك مع حملة من الحكومة العراقية و مؤسسات الوزارة لتشجيع الناس نحو شراء منظومات الطاقة الشمسية.

وفي ظل النقص المزمن في الكهرباء الوطنية وارتفاع تكاليف هذه المنظومات وجهل الكثيرين بطريقة استعمالها، والمخاوف المتراكمة من إجراءات المصارف البيروقراطية لتسليم القروض والقلق من تبعاتها واستقطاعاتها لاسيما لفقراء وذوي الدخل المحدود، أثيرت تساؤلات جدية بشأن دوافع الحكومة ومدى جدوى هذا التوجه، وفسره البعض بانه تهرب من المسؤولية وإقرار بالفشل، على حد وصفهم.

ومن المرجح أن تكون هذه الحملة مزيجا من عدة عوامل، من ذلك، التهرب من المسؤولية، اذ لا يمكن إنكار أن النقص الحاد في الكهرباء الوطنية هو مشكلة متأصلة في العراق منذ سنوات طويلة، ويعزى ذلك إلى ضعف البنى التحتية، و الفساد، وعدم كفاية الاستثمارات، والنمو السكاني وتهالك الشبكة ورداءة الأسلاك التوزيع؛ و قد تكون هذه الحملة محاولة لتحميل جزء من عبء توفير الكهرباء على عاتق السكان، بدلا من معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة.

وبحسب ما يجمع عليه مراقبون ومختصون، تشير هذه الخطوة بشكل غير مباشر إلى أن الحكومة قد وصلت إلى مرحلة من اليأس في قدرتها على توفير الكهرباء على مدار الساعة لجميع السكان بالطرق التقليدية في المدى القريب، ولو كانت الحكومة تمتلك حلولا دائمة وفعالة لمشكلة الكهرباء، لما لجأت إلى هذا الحل الذي يفرض عبئا ماليا كبيرا على الناس ويفتقر إلى التغطية الشاملة، اذ يفترض ان تتكفل الحكومة ذاتها ببناء محطات واسعة و مناطقية لتأمين الكهرباء من الطاقة الشمسية وبحسب الكثافات السكانية، مثلما فعلت الكويت مثلا في الثالث من حزيران 2025، بطرح وثائق مناقصة مشروع الدبدبة لتوليد الطاقة

سوق الدراجات الشحن ينتعش في العراق

الكهربائية ومشروع الشقايا للطاقات المتجددة (المرحلة الثالثة – المشروع الأول)، بقدرة 1100 ميغاواط، أمام الشركات المؤهلة في منتصف شهر حزيران 2025.

وتنوه بعض التأويلات الى الشك بتواجد ضغوط دولية على العراق، أو فرص للحصول على تمويل ودعم لمشاريع الطاقة المتجددة، مما يدفع الحكومة لتبني هذا التوجه حتى لو لم تكن البنية التحتية والوعي المجتمعي مهيئين لذلك بشكل كامل.

وهنا يجب القول ان الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء لا توفر بديلا مكتملا عن الكهرباء الاعتيادية (المحطات والأعمدة والأسلاك..الخ) في الوقت الحالي، بخاصة في اوضاع العراق، وذلك لعدة أسباب، منها التكلفة الباهظة، اذ تتطلب المنظومات الشمسية مبالغ كبيرة لشرائها وتركيبها، مما يجعلها بعيدة عن متناول شريحة واسعة من السكان، لاسيما الفقراء و ذوي الدخل المحدود.

وبما ان الطاقة الشمسية تعتمد بشكل كلي على أشعة الشمس، فلا يمكنها توفير الكهرباء ليلا أو في الأيام لغائمة، مما يتطلب تواجد نظام تخزين للكهرباء (بطاريات) وهو ما يزيد من التكلفة والتعقيد لدى الناس، أو الاعتماد على مصدر طاقة آخر كبديل، مثل المولدات المنزلية وكذلك البقاء ضمن خطوط مولدات الشارع.

و تتطلب المنظومات الكبيرة التي يمكن أن توفر طاقة كافية مساحات واسعة للتركيب، وهو ما قد لا يتوفر للجميع، كما ان المنظومات الشمسية تستدعي صيانة دورية وقد يجهل كثيرون كيفية التعامل معها، ما يستلزم توفير ملاكات فنية متخصصة ومتاحة وبالنتيجة زيادة تكاليف الأسرة.

و حتى لو انتشرت المنظومات الشمسية، فإنها لا تحل مشكلة عدم استقرار الشبكة الوطنية الرئيسة التي يحتاج الها كثيرون لتشغيل الأجهزة الكبيرة أو كدعم احتياطي؛ وفضلا عن ذلك فان المنظومات الشمسية المنزلية الفردية لا يمكنها توفير مستوى الطاقة المستمر والموثوق نفسه، الذي توفره محطات التوليد الكبيرة والمتصلة بشبكة وطنية قوية.

و يخلص المختصون الى القول، انه فيما تعد الطاقة الشمسية حلا واعدا ومهما على المدى الطويل كجزء من مزيج الطاقة، إلا أنها في الوقت الحالي لا تمثل بديلا كاملا للكهرباء الوطنية في العراق.

ويجمعون على القول إن حملة وزارة الكهرباء، في ظل الظروف الراهنة، تظهر كحل ترقيعي ومحاولة لتخفيف الضغط عن الحكومة، أكثر منها استراتيجية شاملة ومدروسة لحل أزمة الكهرباء المزمنة في البلاد؛ وان لأمر يتطلب استثمارات ضخمة في البنية التحتية، ومكافحة الفساد، وتخطيطا استراتيجيا طويل الأمد يجمع بين مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة، إلى جانب توفير الدعم المطلوب لتدريب السكان لتبني هذه التقنيات الجديدة.

و تعاني الشبكة الكهربائية في العراق من تدهور البنية التحتية وانقطاع متكرر للتيار الكهربائي، ويعتمد العراق بشكل كبير على الغاز الإيراني، مما يجعله عرضة للعقوبات الأمريكية التي تحد من إمدادات الغاز، وفضلا عن ذلك، يواجه العراق تحديات في إدارة الموارد وصعوبة تنويع مصادر الطاقة.

و مع تزايد عدد السكان والنمو الاقتصادي، يزداد الطلب على الكهرباء بشكل كبير، مما يزيد من الضغط على الشبكة الكهربائية.

ويحرق العراق كميات كبيرة من الغاز الطبيعي، مع إمكانية استعمالها لتوليد الكهرباء بشكل إضافي، ولكنه عجز عن ذلك طيلة اكثر من عشرين عاما وفضل الغاز المستورد وهي مفارقة غريبة وغير منطقية بحسب المختصين.

ويتفق الجميع على ان الفساد طالما شكل عقبة كبيرة في قطاع الكهرباء، اذ يضعف قدرة الحكومة على تحصيل فواتير المستهلكين وجمع الإيرادات، ويمنع استثمار الموارد، وحتى يعرقل تحسين الشبكات القائمة.

وفي ايلول 2024 أطلق رئيس مجلس الوزراء العراقي الأعمال التنفيذية في 3 مشروعات للدورة المركبة في قطاع الكهرباء، وذلك في محافظات بغداد وديالى والأنبار، وذلك ضمن المساعي لزيادة عدد المحطات لتوفير الكهرباء للسكان.

وفي شهر آذار 2025 قال وكيل وزارة الكهرباء لشؤون الإنتاج، محمد نعمة، أن إنتاج الطاقة الكهربائية سيبلغ 27 ألف ميغاواط بعد استكمال جميع برامج الصيانة المستهدفة لهذا الموسم، وأوضح أن جميع البرامج تحت السيطرة، اذ جرى استكمال أكثر من 75% من برنامج الصيانة، مما يجعل المحطات في وضع الجهوزية خلال الصيف الحالي، بحسب قوله

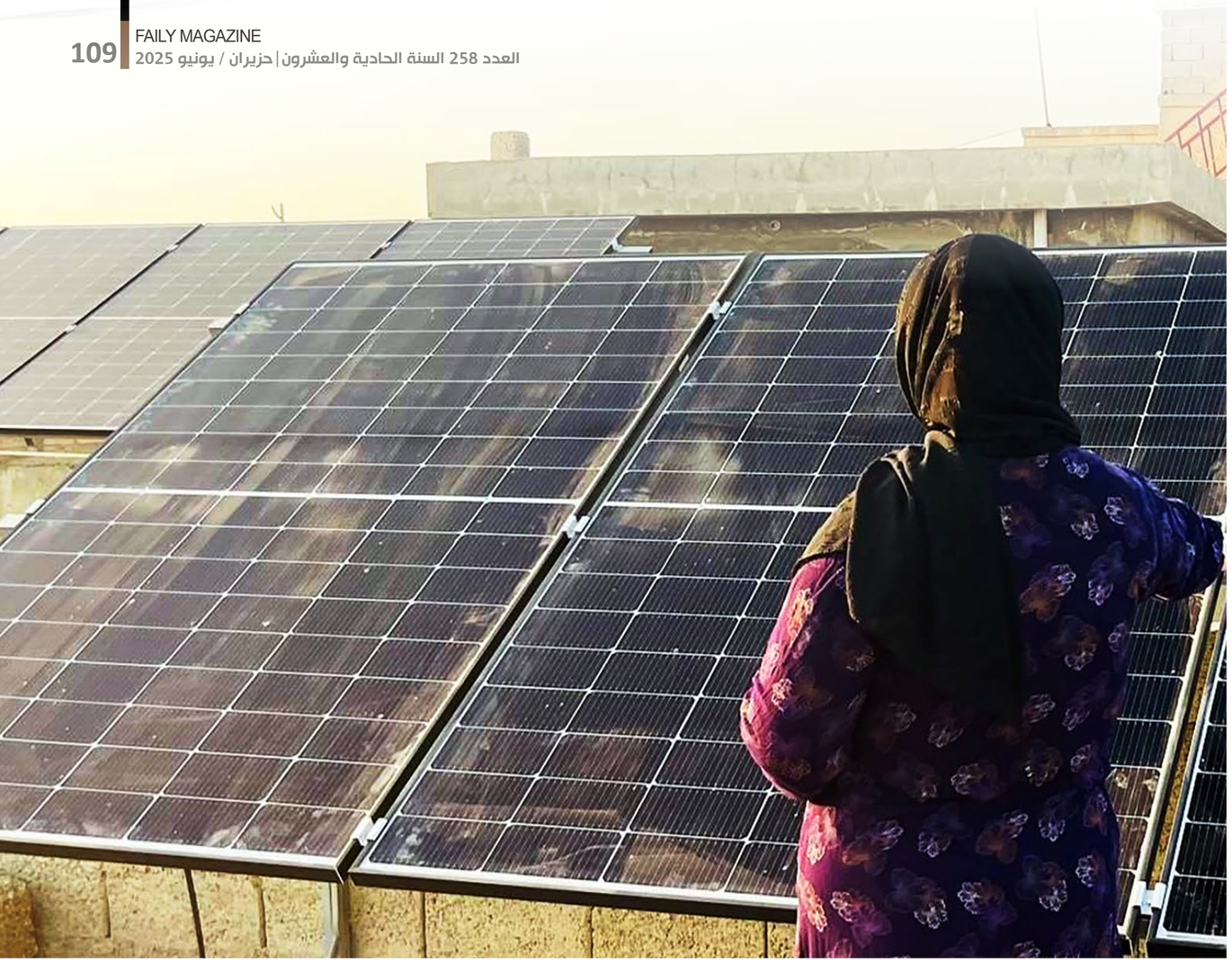

« حملة وزارة الكهرباء، في ظل الظروف الراهنة، تظهر كحل ترقيعي ومحاولة لتخفيف الضغط عن الحكومة، أكثر منها استراتيجية شاملة ومدروسة لحل أزمة الكهرباء المزمنة في البلاد؛".

إجازة السنوات الخمس بالعراق..

حلم لتحسين الدخل وكابوس يزاحم العاطلين

فيلي - خاص:

تشهد دوائر ومؤسسات الدولة العراقية إقبالاً متزايداً من الموظفين على التقديم للحصول على "إجازة السنوات الخمس"، وهي إجازة طويلة الأمد تمنح للموظف الحكومي مع احتفاظه براتبه الاسمي، ما يتيح له فرصة العمل في القطاع الخاص وتحسين وضعه المعيشي.

وبينما تفتح بعض الوزارات أبوابها لمنح هذه الإجازة سريعاً، تضع وزارات أخرى قيوداً صارمة تجعل الحصول عليها أمراً بالغ الصعوبة.

الإجراءات عائق غير متساوٍ

الدافع الرئيس خلف التقدّيم على هذه الإجازة، بحسب العديد من الموظفين، هو الحاجة الماسة إلى المال، إذ لا يكفي الراتب الحكومي لتغطية متطلبات الحياة الأساسية.

وتمنح الإجازة بشروط، أبرزها عدم حاجة الدائرة لخدمات الموظف، الأمر الذي يسهل في وزارات تعاني من الترهل الوظيفي، ويصعب في وزارات أخرى تحتاج إلى كل كادرها، مثل وزارتي الصحة والتعليم العالي.

تحذيرات من بطالة مقنعة

عضو اللجنة المالية في مجلس النواب الاتحادي، جمال كوجر، يحذر خلال حديثه لمجلة «فيلي»، من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه الإجازات، قائلاً: "لا توجد إحصائية دقيقة بعدد الموظفين الذين حصلوا على إجازة السنوات الخمس، وبالتالي لا يمكن حساب المبالغ التي توفرها هذه الإجازة للحكومة الاتحادية".

ويضيف أن "الموظف الذي ينخرط في سوق العمل الخاص أثناء تمتعه بالإجازة، قد يشكل عبئاً تنافسياً على أصحاب المهن والحرفيين والعاطلين عن العمل، ما قد يسهم في ارتفاع نسب البطالة بشكل غير مباشر".

ويشير كوجر، إلى أن "هناك وزارات ترحب بهذه الإجازات لتقليص الترهل، بينما ترفضها وزارات حيوية تعاني من نقص الكوادر"، مؤكداً أن "وزارة الصحة والتعليم العالي لا تستطيع التفريط بكفاءاتها".

وكانت الحكومة قد وضعت في وقت سابق ضوابط صارمة بشأن الإجازة، أبرزها استرداد الرواتب المصروفة إذا لم يُكمل الموظف مدة الإجازة، لكن مجلس النواب ألغى هذا الشرط العام الماضي، ما شجع على التقديم لهذه الإجازة دون خشية فقدان الامتيازات المالية.

الإجازة سلاح ذو حدين

الخبير الاقتصادي علي دعدوش، من جانبه يقول لمجلة «فيلي»، إن "الإجازة يمكن أن تسبب إرباكاً في بعض القطاعات الحيوية، مثل الطب والهندسة والتعليم، ولاسيما في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية".

ويتابع دعدوش، قائلاً: "رغم بعض السلبيات، فإن هذه الإجازة توفر للدولة مبالغ كبيرة، فعلى سبيل المثال، إذا حصل 100 ألف موظف على هذه الإجازة بمتوسط راتب شهري يبلغ 500 ألف دينار، فإن الدولة توفر نحو 600 مليار دينار سنوياً".

ويضيف أن "هذا النظام يمكن أن يحرك الاقتصاد من خلال إدخال كفاءات جديدة إلى القطاع الخاص، لكنه في المقابل قد يُفاقم أزمة البطالة، لأن دخول موظفين مؤهلين إلى السوق قد يُضيّق فرص العمل أمام الخريجين الجدد والعاطلين عن العمل".

لا توجد إحصائيات رسمية دقيقة بشأن عدد الموظفين المستفيدين من الإجازة، إلا أن وزارة الصحة أعلنت في عام 2023 عن منح أكثر من 2400 موظف من ملاكاتها هذه الإجازة.

وفي ذات السياق، يقول خالد محمد، وهو موظف في وزارة الصحة، إن "الحصول على الإجازة في وزارته صعب للغاية"، مرجعاً السبب إلى "قلة الكوادر وحصول العديد من الموظفين على قروض مصرفية تمنعهم من ترك الوظيفة".

ووفقاً لمحمد، فقد قدم طلبات عدة للحصول على الإجازة، لكن جميعها قوبلت بالرفض بسبب التزاماته المالية، مضيفاً أن القانون لا يسمح لمن عليه قرض بالحصول على الإجازة.

كما يؤكد أن الموافقة على الإجازة تتطلب دعماً مباشراً من المسؤول الإداري مع تأكيد بعدم الحاجة لخدمات الموظف، وهو ما يصعب تحقيقه في وزارة تعاني من نقص في التخصصات.

ويلفت إلى أن الموافقات تمنح غالباً لبعض الصيادلة وأطباء الأسنان، لوجود فائض في أعدادهم.

تجارب شخصية

العديد من الموظفين الشباب يرون في الإجازة فرصة لتحسين ظروفهم الحياتية، سواء بشراء عقار أو تسديد ديون أو العمل الحر.

رسل حميد، موظفة في إحدى الدوائر الحكومية، تقول إنها بدأت إجازتها منذ عامين، مضيفة: "راتبي لا يكفي حتى لتلبية الحاجات الأساسية، وجدت في القطاع الخاص فرصة براتب أعلى، لذا قررت تقديم الطلب".

وتواصل حميد حديثها: "غالبية الموظفين يفكرون بالأمر نفسه، خاصة بعد أن ضمنوا حقوقهم التقاعدية من القطاع العام".

من جهته، يرى إحسان عبد علي، أن حصوله على الإجازة لم يكن سهلاً بسبب الإجراءات الروتينية، لكنه أصر على ذلك بسبب ظروفه المعيشية، مبيناً أنه يعمل الآن حداداً، ومتوسط دخله اليومي يتراوح بين 80 و100 ألف دينار، ما يساعده في تسديد ديونه وشراء قطعة أرض.

وفي جانب مختلف، ترى بعض الموظفات أن الإجازة تمثل فرصة للتفرغ للأسرة، حيث تؤكد فاطمة زاهر، وهي موظفة حكومية، أنها حصلت على الإجازة لرعاية طفلها الصغير، موضحة أن "العديد من الموظفات المتزوجات يفضلن الإجازة الطويلة لإدارة شؤون الأسرة بعيداً عن ضغط العمل اليومي".

رغم الفوائد المالية والتنشيط النسبي للقطاع الخاص، تبقى "إجازة السنوات الخمس" قضية جدلية تحتاج إلى تنظيم دقيق، فبين تحسين معيشة الموظف وتخفيف العبء على الدولة، تبرز الحاجة الماسة لوضع سياسات متوازنة تمنع الإضرار بسوق العمل وتحافظ على الكفاءات في القطاع العام دون التضييق على فرص العاطلين.

٩٠ مليار دولار في الظل..

العراق يبحث عن خريطة كنزه المنسي

فيلي - خاص:

من مقديشو إلى مدريد، ومن مزارع الشاي في فيتنام إلى القصور المطلة على المتوسط في مدينة "كان" الفرنسية، يمتد شبح ممتلكات عراقية مفقودة تقدر قيمتها بما لا يقل عن 90 مليار دولار. لكن هذه الثروة، التي كانت في يوم ما أداة نفوذ واستثمار، أصبحت اليوم كنزا منسيًا يتوارى في ملفات بلا أرشيف، وعقود بلا وثائق، ومُمتلكات بلا أسماء.

ففي لحظة نادرة جمعت الدهشة بالدبلوماسية، فجّر الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود مفاجأة في القمة العربية التي استضافتها بغداد في أيار/مايو 2025، حين كشف أن مصفاة نفطية عراقية كبيرة ما تزال قائمة في ضواحي العاصمة مقديشو. المصفاة، التي أُنشئت في العام 1978 ضمن اتفاق رسمي بين الحكومتين العراقية والصومالية، كانت قد اختفت من الذاكرة الرسمية العراقية منذ سقوط نظام صدام حسين. لكن هذه الواقعة لم تكن سوى قمة جبل الجليد لملف أوسع وأكثر تعقيدا: ملف الممتلكات العراقية الموزعة حول العالم، التي فقدتها الدولة على مدى عقدين، في صمتٍ يوازي أهميتها الاقتصادية.

أكثر من خمسين أصلاً في ثلاث قارات

تشير المعلومات التي حصلت عليها مجلة «فيلي»، من مصادر دبلوماسية رفيعة إلى أن للعراق ما لا يقل عن 50 عقارًا ومشروعا استثماريًا موزعا في أوروبا وآسيا وأفريقيا، تشمل قصورًا فخمة، مزارع، مصارف، مكاتب تجارية، ومصانع استراتيجية.

في أوروبا وحدها، تمتلك بغداد أصولا عقارية في إسبانيا، فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا، بعضها يقع في مواقع فاخرة مثل مدينة "كان" الفرنسية. أما في آسيا، فتشمل الأصول مزارع شاي وأرز ومطاط وتبغ في ماليزيا وسريلانكا وفيتنام. وفي أفريقيا، تبرز أملاك في الصومال ونيجيريا وموزمبيق، من بينها جزر سياحية ومصانع زراعية.

هذه الأصول كانت جزءا من سياسة اقتصادية توسعية انتهجها العراق خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، حين وظّف عائدات النفط في شراء أصول استراتيجية حول العالم لتعزيز مكانته الاقتصادية والدبلوماسية.

لكن بعد سقوط النظام في عام 2003، دخل هذا الملف دوامة من الإهمال والضياع. فقد كشفت لجنة النزاهة البرلمانية لمجلة «فيلي»، أن وثائق ملكية أساسية قد سرقت أو أتلفت، وأن بعض العقارات نقلت إلى أسماء أشخاص أو شركات وهميةُ تابعة للنظام السابق أو لشبكات مرتبطة به، فيما بقيت أخرى دون متابعة تذكر.

واقعة موزمبيق: الدولة تصطدم بالسلاح

في عام 2012، أرسلت وزارة الخارجية العراقية وفدا إلى موزمبيق لتفقد أحد الأصول المملوكة للدولة هناك، يعتقد أنه قصر على جزيرة سياحية كانتْ مملوكة للعراق. لكن الرحلة لم تكتمل.

بحسب مصدر دبلوماسي تحدث لمجلة «فيلي»، تلقى أعضاء الوفد تهديدات مباشرة من جماعة مسلحة تسيطر على الموقع، ما أجبرهم على الانسحاب الفوري من البلاد. كانت تلك من أولى المحاولات الجدية لاستعادة الأملاك العراقية في الخارج، لكنها انتهت بالفشل، لتظل الأملاك تحت سيطرة أطراف لا تعترف بملكية بغداد.

مصفاة مقديشو.. لحظة اليقظة

لكن الإعلان المفاجئ لمصفاة مقديشو أعاد ترتيب الأوراق. فوفق ما نقلته الرئاسة الصومالية لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، فإن المصفاة لا تزال قائمة وتحتاج فقط إلى تأهيل فني لإعادتها للعمل، في وقت تبدأ فيه الصومال اكتشاف احتياطيات نفطية بحرية.

صدمة بغداد بهذه المعلومة دفعت الحكومة إلى تشكيل لجان متخصصة قانونية وفنية لمتابعة هذا الملف المنسي، ليس فقط في الصومال، بل في كافة الدول التي قد تحتوي على أملاك مفقودة. وتم تكليف وزارات النفط، الخارجية، والعدل بتنسيق الجهود، بما يشمل إعادة تسجيل الملكيات، تسوية أوضاعها الضريبية، والتحقق من صلاحية الوثائق المتبقية.

خبراء القانون الدولي الذين استطلعت آراءهم مجلة «فيلي»، اقترحوا اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية، لتثبيت الحقوق القانونية للعراق في تلك الممتلكات.

كما شددوا على ضرورة ملاحقة الأفراد والجهات التي ثبت تورطها في نقل أو إخفاء تلك الأملاك، سواء داخل العراق أو خارجه، عبر إصدار مذكرات قضائية دولية، والعمل مع الإنتربول في حال توفر الأدلة الكافية.

ففي بلد يواجه تحديات اقتصادية متزايدة، وتراجعا في موارد النقد الأجنبي، يعتبر كثير من المختصين هذا الملف فرصة مالية كبيرة تم إهمالها لسنوات.

تقديرات أولية تشير إلى أن قيمة تلك الأصول تتراوح بين 80 إلى 90 مليار دولار. ويعتقد اقتصاديون أن استعادة حتى جزء بسيط منها أو استثمارها بشكل صحيح يمكن أن يدرّ مداخيل مستدامة لدولة تعتمد في موازناتها بشكل شبه حصري على صادرات النفط الخام.

لكن، ورغم المؤشرات الإيجابية الأخيرة، لا تزال التحديات قائمة. فبعض الأصول- بحسب الخبراء القانونيين- قد تكون خضعت لقوانين تقادم في البلدان المضيفة، أو تعرضت لتصرفات قانونية شرّعت ملكية أطراف أخرى بعد غياب العراق عن المشهد لعقدين.

بالإضافة إلى ذلك، هناك خشية من تدخلات سياسية داخلية قد تعرقل جهود الاسترداد، خاصة في حال ارتبطت الأملاك الحالية بمصالح متنفذين أو بعقود قديمة يصعب إلغاؤها دون الدخول في نزاعات قضائية معقدة.

"أزمة السادس"...

في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي يمر بها العراق، تزداد الضغوط النفسية والاجتماعية على طلبة الصف السادس الإعدادي بشكل غير مسبوق. فأسئلة الامتحانات الوزارية كانت في كثير من الأحيان بمستوى صعوبة لا يراعي تفاوت الإمكانات وظروف الطلبة في مختلف المحافظات، ما يضع مستقبلهم الأكاديمي على المحك. من الضروري أن تأخذ الجهات التربوية هذه الظروف بعين الاعتبار، وتعمل على تصميم أسئلة عادلة ومتوازنة تعكس المنهج بشكل دقيق دون أن تكون عبئًا إضافيًا على الطلبة. فمراعاة الواقع ليست ضعفًا في مستوى التعليم، بل هي خطوة نحو بيئة تعليمية أكثر إنصافًا ورحمة.

مدير التحرير

FAILY MAGAZINE

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

صاحب الامتياز

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای رۆشنبیری و راگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE& MEDIA FOR FAILI KURD

العدد 258 السنة الحادية والعشرون - حزيران/ يونيو 2025